١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

الطبعة الأولى

تجارب عالمية وعربية ومحلية
في تطبيق الجودة
والاعتماد الأكاديمي

محمد بن فوزي الغامدي

تجارب عالمية وعربية ومحلية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي

بسم الله الرحمن الرحيم

تجارب عالمية وعربية ومحلية في
تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي

محمد بن فوزي الغامدي

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

ح محمد فوزي بن محمد الغامدي ، ١٤٤١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الغامدي ، محمد فوزي بن محمد

تجارب عالمية وعربية ومحلية في تطبيق الجودة والاعتماد

الأكاديمي. / محمد فوزي بن محمد الغامدي .- الدمام ، ١٤٤١هـ

١٧٢ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك: ٨_٣٨٦٥_٠٣_٦٠٣_٩٧٨

١- التعليم – ضبط الجودة ٢- التعليم – تنظيم وإدارة ٣- الجامعات والكليات - تنظيم وإدارة أ.العنوان

ديوي: ٣٧١,٢ ١٤٤١/٨١١٢

رقم الإيداع: ١٤٤١/٨١١٢

ردمك: ٨_٣٨٦٥_٠٣_٦٠٣_٩٧٨

مقدمة

يعد التعليم الركيزة الأساسية في بناء المجتمع المعرفي الحديث، ويعتبر التعليم في جميع العصور وفي كل دولة هو المسؤول الأول عن النمو والتطور والازدهار، كما يعتبر أهم عنصر؛ لذلك نرى الاهتمام الكبير بالتعليم في جميع الدول والحكومات، فالتعليم هو الأداة التي من خلالها يتم صناعة جيل وحضارة للنهضة، والارتقاء بالأمة، وينال التعليم في المؤسسات الحكومية اهتمامًا بالغًا، لذلك اهتمت الدول المتقدمة في مواكبة تطور التعليم، وتلبية متطلبات مواكبة التعليم الحديث وطموحاته، عن طريق ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي.

وقد اتجهت الكثير من الأنظمة والحكومات إلى الاهتمام بالنظام التعليمي وتحسينه، كونه المقياس الحقيقي لحضارة الأمة ونهضتها في الوقت الحاضر، والذي من خلاله نستطيع رسم صورة لمستقبل مشرق، والحصول على جيل مؤهل، قادر على التفاعل مع معطيات العصر الحديث ومتغيراته.

ونظرًا لأن مؤسسات التعليم العالي هي نواة التطور الاقتصادي والحضاري، فقد أصبح من المهم ضبط جودة التعليم فيها، وتحسينه وفق معايير أكاديمية عالية (حكمي، ٢٠١٢، ص٤).

ولأهمية دور مؤسسات التعليم العالي، سعت الدول إلى الاهتمام بهذا القطاع، وذلك لتنمية مواردها البشرية كوسيلة لتعزيز قدراتها الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية، غير أن التغيرات السريعة التي يتميز بها هذا العصر في كافة مجالات الحياة، شكلت تحديات خارجية تمثلت في العولمة، والتقدم العلمي والتكنولوجي، والتكتلات الاقتصادية والثقافية في دول العالم، وامتدت آثارها إلى الأنظمة التعليمية، خاصة الجامعات، مما يتوجب معه زيادة مقدرة الجامعات

على التغيير، وسرعة الاستجابة، والتكيف مع هذه التغيرات، والاستفادة منها في رفع كفاءة وجودة التعليم الجامعي (فاضل، ٢٠١١، ص٢).

وتعتبر عملية الاعتماد في مؤسسات التعليم العالي، ضمن شروط ومعايير إحدى القضايا المهمة والحيوية في نظام التعليم المعاصر، فالبرامج التعليمية التي طبقت لتحسين نوعية التعليم في الماضي، قد حققت تحسنا محدودًا في الأداء الأكاديمي في التعليم الجامعي (العقيلي، ٢٠٠١، ص٦١).

كما أكد المؤتمر الدولي للتعليم العالي الذي نظمته اليونسكو في باريس، عام ١٩٩٨م، على أهمية الاعتماد الأكاديمي لإصلاح التعليم العالي في العالم، كما ورد في (الخطيب والجبر، ١٩٩٩، ص٢٠)، والذي أوصى بتأسيس آليات لضمان جودة البرامج والمخرجات التعليمية وتطويرها، والعمل على حصول الجامعات على الاعتماد المؤسسي، متزامنًا مع سعي الأقسام الأكاديمية للحصول على الاعتماد البرامجي.

وقد أوصى المؤتمر الإقليمي الذي عقد في بيروت عام ١٩٩٨م، بأن تقوم كل الدول العربية بتأسيس الآليات والأدوات اللازمة، لتطبيق معايير الجودة بما يساير التوجهات العالمية، كما أوصى المؤتمر بأن يتضمن ضمان الجودة، الاعتماد الأكاديمي للبرامج، والتقييم المؤسسي، والمجالات التخصصية.

وتبرز أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في كونها مدخلًا للإصلاح والتطوير، في مجال العمل الإداري والتعليمي بالمؤسسة التعليمية، وخاصة المعايير المطبقة في الدول المتقدمة، التي لها السبق في هذا المجال، والتي رسخ مفهوم الاعتماد الأكاديمي في مؤسساتها التعليمية

(الدحام، ٢٠٠٧، ص٢٣).

وقد شهد العالم في الآونة الأخيرة، اهتمامًا بالغًا بموضوع الجودة والاعتماد الأكاديمي، وأصبحت مؤسسات التعليم العالي في شتى دول العالم، للمنافسة على المراكز المتقدمة في التصنيفات العالمية، والمحلية لجميع دول العالم، ويلعب الاعتماد الأكاديمي دورًا كبيرًا في ارتقاء الجامعة بهذه التصنيفات، لذلك نرى أن التعليم في الدول العالمية المتقدمة، يهتم بالاعتماد الأكاديمي وتطبيقه، ووضع برامج كبيرة لمتابعة سير الاعتماد الأكاديمي، وفي هذا الكتاب سنعرض بعضًا من التجارب العالمية والعربية لبعض الدول، في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، وشملت ٢٣ دولة (١٦) دولة عالمية، و (٦) تجارب عربية، بالإضافة إلى التجربة المحلية (السعودية)، وقد تم تقسيم الكتاب إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

- **الفصل الأول: تجارب عالمية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ويشمل:**

١- التجربة الأمريكية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٢- التجربة البريطانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٣- التجربة الفرنسية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٤- التجربة الألمانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٥- التجربة السويسرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٦- التجربة الهولندية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٧- التجربة الأسترالية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٨- التجربة الأرجنتينية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٩- التجربة الرومانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

١٠- التجربة الدينماركية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

١١- التجربة الهندية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

١٢- التجربة الماليزية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

١٣- التجربة الكورية (الجنوبية) في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

١٤- التجربة الجنوبية الأفريقية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

١٥- التجربة النيجيرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

- **الفصل الثاني: تجارب عربية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ويشمل:**

١- التجربة الإماراتية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٢- التجربة المصرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٣- التجربة الأردنية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٤- التجربة العمانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٥- التجربة الكويتية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

٦- التجربة العراقية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي.

- **الفصل الثالث: التجربة المحلية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ويشمل:**

التجربة السعودية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، ومنها بدايات تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة، وتجارب الجامعات السعودية في تطبيق الجودة والاعتماد، وتم عرض معايير الاعتماد الأكاديمي المؤسسي القديمة والحديثة، وبعض مهام المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي.

فهرس المحتويات

مقدمة ..... ٦،٧،٨،٩

الفصل الأول تجارب عالمية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ١٤

التجربة الأمريكية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ١٤

أهداف الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية ١٥

التجربة البريطانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ١٦

أهداف نظام الجودة والاعتماد البريطاني ١٩

معايير نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي البريطاني ٢٠

المستوى الأكاديمي Academic Standards ٢١

نوعية فرص التعليم Quality of Learning Opportunities ٢١

إجراءات نظام ضمان الجودة في المملكة المتحدة ٢٣

التجربة الفرنسية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٢٥

إجراءات التقييم والاعتماد في فرنسا ٢٦

التجربة اليابانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٢٨

أهداف الاعتماد في اليابان ٣٣

معايير الاعتماد الأكاديمي في اليابان ٣٤

التجربة الألمانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٣٧

التجربة السويسرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٣٨

أهداف الاعتماد الأكاديمي للجامعات في سويسرا ٤١

معايير الاعتماد وضمان الجودة في سويسرا ٤٢

إجراءات عملية الاعتماد الأكاديمي في سويسرا ٤٨

التجربة الهولندية ٥٠
التجربة الأسترالية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٥٢
أهداف نظام ضمان الجودة في أستراليا ٥٥
مبادئ نظام ضمان الجودة في أستراليا ٥٧
معايير نظام ضمان الجودة في أستراليا ٥٨
إجراءات ضمان الجودة في أستراليا ٦٠
التجربة الأرجنتينية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٦١
التجربة الرومانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٦١
وظائف اللجان الفرعية العامة والمركزية I - C وCE - II ٧٢
وظائف اللجان الفرعية التخصصية III - DS ٧٢
التجربة الدينماركية ٧٣
التجربة الهندية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٧٤
أهداف نظام الاعتماد الجامعي في الهند ٧٩
معايير نظام الاعتماد الجامعي في الهند ٨٠
إجراءات نظام الاعتماد الجامعي في الهند ٨٥
التجربة الماليزية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٨٨
هيئات الاعتماد وتنظيماته في ماليزيا ٨٩
مهام المجلس الوطني للاعتماد (LAN) بماليزيا ٨٩
أهداف تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ماليزيا ٩٠
معايير نظام الاعتماد ومجالاته بمؤسسات التعليم الجامعي في ماليزيا ٩١
إجراءات نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ماليزيا ٩٢

التجربة الكورية (الجنوبية) في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٩٣
الإجراءات الرئيسية لعملية الاعتماد الجامعي في كوريا الجنوبية ٩٤
التجربة الصينية ٩٥
تجربة جنوب أفريقيا في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٩٧
التجربة النيجيرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ٩٨
الفصل الثاني تجارب عربية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ١٠٠
التجربة الإماراتية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ١٠٠
التجربة المصرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديميThe Egyptian
Experience ١٠٣
إجراءات الاعتماد للمؤسسات التعليمية المصرية كما حددتها (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ٢٠٠٨م) ١٠٥
التجربة الأردنية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي The Jordanian
Experience ١٠٨
الخطوات والإجراءات الخاصة بنيل شهادة ضمان الجودة كما حددتها هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي (٢٠١١م) ١٠٨
التجربة العُمانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ١١٠
التجربة الكويتية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ١١٤
التجربة العراقية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي ١٢٠
الفصل الثالث الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية ١٢٣
التجربة السعودية ١٢٣

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ١٢٥
رسالة ورؤية وقيم ومهام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي ١٢٦
مهام الهيئة ١٢٩
معايير الاعتماد المؤسسي في الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي
لعام ٢٠٠٩م ١٣٠
معايير حديثة للاعتماد المؤسسي عام ٢٠١٨م ١٣٤
المراجع ١٥٢
المراجع العربية ١٥٢
المراجع الأجنبية ١٦٧

الفصل الأول

تجارب عالمية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي

- **التجربة الأمريكية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

تعد الولايات المتحدة أول من راعت مبدأ توازي الحرية والجودة، حيث سمحت لمئات بل آلاف المؤسسات التعليمية بأن تنتشر، وفي نفس الوقت ومنذ أوائل القرن العشرين، أنشئت الآليات المناسبة التي تتابع جودة أداء هذه المؤسسات، وتعتمد ما يستحق منها الاعتماد Accreditation، وتجعل نتائج هذه المتابعة متاحة لراغبي التعليم، حتى يكونوا على بينة من موقف مؤسسات التعليم المتاحة.

مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، تشبه إلى حد كبير المؤسسات الخاصة، التي تتمتع باستقلالية كبيرة، وسلطة تتمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات.

ويعد التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدود الأثر، قياسا بالدول الأوروبية، ولذلك فإن المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي؛ لتنظيم نفسها وإيجاد موارد لها، وإلا فقدت هذه المؤسسات مواردها وطلابها الذين يتجهون بالتالي نحو المؤسسات المنافسة.

ويتخذ الاعتماد في الولايات المتحدة الأمريكية شكلين:

أولهما: اعتماد مؤسسي Institutional Accreditation، وتقوم به مجالس إقليمية تابعة لمؤسسات التعليم العالي بنفسها.

ثانيهما: اعتماد تخصصي Program Accreditation، للبرامج الدراسية تقوم به لجان متخصصة، مثل: مجلس اعتماد الهندسة والتكنولوجيا (ABET)، والذي يعمل منذ الثلاثينات من القرن الماضي، وهيئة اعتماد التعليم الطبي، في عام 1996 تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي The Council for Higher Education Accreditation (CHEA)، والذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد، وهي مؤسسات غير حكومية في التعليم العالي، ويقوم مجلس الاعتماد (CHEA) بالاعتراف بمؤسسات الاعتماد، العاملة في مجال التعليم العالي، بناءً على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد، ويتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات، بناءً على تقرير يقدم كل 5 سنوات.

والعمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد، هو عمل تطوعي، ويتم من خلال المهام الآتية :

١- مراجعة عمليات التقييم الذاتي Self-Assessment بواسطة القائمين على المراجعة Peer Reviewers.

٢- زيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية مرة كل عام.

٣- العمل على جذب متطوعين جدد من المهتمين بالتعليم العالي للانضمام إلى المنظمة.

- أهداف الاعتماد الأكاديمي في الولايات المتحدة الأمريكية:

يتحدد الغرض من ضمان الجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، (الاعتماد الأكاديمي وفقًا للمصطلح الأمريكي)، كما حددته وزارة التربية الأمريكية، في ضمان الحد الأدنى من الجودة،

بهدف:

- التحقق من أن مؤسسة أو برنامج التعليم يحقق الحد الأدنى من المعايير.

- مساعدة الطلبة الجدد على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي التي تقدم برامج مقبولة.

- مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تحديد الساعات المقبولة عند انتقال الطلبة من مؤسسة إلى أخرى.

- حماية مؤسسات التعليم العالي من الضغوط الخارجية والداخلية الضارة.

- تطوير الأهداف للتحسين الذاتي لمؤسسات التعليم العالي الضعيفة، والحث على الرقي بالمعايير في مؤسسات التعليم العالي.

- إشراك أعضاء هيئة التدريس والعاملين جميعًا في التخطيط والتقييم المؤسسي.

- وضع معايير للترخيص والإجازات المهنية للرقي بمحتويات هذه التخصصات.

- توفير مصدر (ضمن مجموعة مصادر) للحكم على الأحقية في المعونات الحكومية (وزارة التربية الأمريكية ,U.S Department Of Education).

- **التجربة البريطانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

تعد بريطانيا من أكثر الدول الأوروبية التي تركز على أهمية التقويم، ومتابعة جودة التعليم، منذ إعلان بولونيا عام ١٩٩٧، الخاص بضرورة التوجه نحو نظام تعليم جامعي عالي الجودة، والذي تبعه إنشاء آليّات لمتابعة جودة التعليم العالي في كل دول أوروبا تأكيدًا على حدّة سوق العمل.(Cizas, 1997, David & Harold, 2000) ، كما ورد في (الدايل، ٢٠١٣، ص١٠٥).

وتمثل المملكة المتحدة نموذجًا للفكر الأوروبي، الذي جاء متأخرًا عن الولايات المتحدة ومختلفًا عنها، حيث تؤكد العديد من الدراسات، أن نظام اعتماد البرامج التعليمية في المملكة المتحدة في مراحلها الأولى كان يتم عن طريق الهيئات المهنية والقانونية حتى عام ١٩٩٧، عندما أنشأت المملكة المتحدة هيئة مستقلة لتوكيد الجودة كجمعية أهلية غير حكومية. (أبو دقة، عرفة، ٢٠٠٧)، (QAA, 2006).

وتعود البدايات الأولى لنظام الاعتماد في المملكة المتحدة إلى عام ١٩٩٦م، عندما تم تكوين مجلس الجوائز القومية الأكاديمية، Council for National Academic Awards (CNAA)، وكان نشاطه آنذاك متعلقًا بالتقويم الذاتي الذي تجريه المؤسسة وفقًا لمجموعة من المعايير، ثم تم إنشاء مجموعة المعايير الأكاديمية المعروفة The Group for Academic Standard (GAS) (Sterain, 1992:21-22)

وفي عام ١٩٤٨م، تم تأسيس مجلس الاعتماد البريطاني British Accreditation Council (BAC)، بعد انسحاب الحكومة من عملية التفتيش الذي كان يقوم به قسم التعليم Department of Education، ويضم هذا المجلس ممثلين عن هيئات القطاع الحكومي الذين رأوا أن هناك حاجة لإيجاد هيئة مستقلة جديدة، يمكنها تقديم خدمة

التفتيش والاعتماد ، على أن تقوم الحكومة بتمويلها مبدئيًا، ويعتمد ال (BAC) المؤسسات التربوية ولكنه لا يمتلك السلطة لاعتماد المؤهلات العالمية، وينحصر دوره في تقييم مدى الوفاء بالمعايير التي يضعها المجلس. (عبد الهادي، ٢٠٠٥، ص٦٤).

وفي عام ١٩٩٠م، تم إنشاء وحدة المحاسبية الأكاديمية Academic Audit Unit (AAU)، والتي كان الهدف منها مراقبة الآليات التي تضمن جودة العملية التعليمية بالجامعات، وتقوم وحدة المحاسبة الأكاديمية بمراقبة ونقد الهياكل والآليات، التي تضمن بواسطتها جودة مؤسسات التعليم العالي، وقيامها بمسؤولياتها تجاه المستفيدين من خدماتها، وتشمل جوانب المراجعة الأكاديمية ما يلي: (terain,1992:22): كما ورد في (القرني، ١٤٣٢، ص٥٦):

- التنظيم والتخطيط لبرامج ومناهج المساق الدراسي.
- التدريس وطرق الاتصال.
- جودة أعضاء هيئة التدريس.
- استخدام تقارير الممتحنين الخارجيين وآراء الطلاب.
- فحص الوثائق التي تقدمها الجامعات.
- الزيارات التي تقوم بها مجموعات المتخصصين.
- إعداد تقارير نهائية حول نشاط المؤسسات التي تتم زيارتها.

وفي عام ١٩٩٢ صدر قانون التعليم العالي، والذي أعاد تشكيل لوائح وقوانين التعليم العالي، ووضع جميع مؤسسات التعليم العالي في منظومة واحدة، وقد تمخض عن هذا القانون ثلاث تعديلات رئيسية هي: (Williams, 1997: 105) كما ورد في (القرني، ١٤٣٢هـ، ص٥٧):

- إنشاء مجالس التمويل لإنجلترا واسكتلندا وويلز، وإعطائها الصلاحيات لاتخاذ التدابير اللازمة لتقويم جودة مؤسسات التعليم العالي التي تقوم بتمويلها.

- إلغاء مجلس الجوائز الأكاديمية القومية كهيئة مانحة للدرجة العالمية لكليات التعليم العالي.

- السماح لكليات الفنون المتعددة (البوليتكنيك) أن تستخدم كلمة جامعة، والسماح لها بمنح درجات علمية.

وفي عام ١٩٩٧ تم تأسيس الجهة المسؤولة حاليًا عن عمليات توكيد الجودة وعمليات الاعتماد في التعليم العالي في المملكة المتحدة، والمعروفة بهيئة توكيد الجودة، (Quality Assurance Agency QAA)، وذلك بهدف وضع نظام؛ لتوكيد الجودة ومعايير الجودة في التعليم العالي، وتعتبر هذه الهيئة مع الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية الأخرى، طموحة للوصول إلى نقاط مرجعية من شأنها المساعدة في توصيف المعايير الأكاديمية، وتشمل النقاط المرجعية المذكورة، توجيهات حول الممارسات الجيدة في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي (مدونة الممارسات)، والتوقعات الخاصة بمعايير درجات الشرف لبعض المواد أو الأفرع العلمية (بيانات المعايير القياسية للمواد)، وأوصاف الخصائص الرئيسية للمؤهلات العلمية العليا. (أبو دقة وعرفة، ٢٠٠٧، ص٧).

- أهداف نظام الجودة والاعتماد البريطاني:

تعمل هيئة ضمان الجودة مع الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية الأخرى، للوصول إلى نقاط مرجعية من شأنها المساعدة في توصيف المعايير الأكاديمية، وتشمل هذه النقاط الممارسات الجيدة، والتوقعات الخاصة ببعض المجالات العلمية، والخصائص الرئيسية

للمؤهلات العليا، وبشكل عام يهدف ضمان الجودة في المملكة المتحدة إلى ما يلي: (الدهشان، ٢٠٠٧، ص١٣٦):

- معاونة مؤسسات التعليم العالي والجامعي، على تطوير أدائها وتحسين مدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها.

- زيادة الثقة العامة في مؤسسات التعليم العالي والجامعي محليًّا وعالميًّا، وفي مستوى الشهادات التي تمنحها.

- توفير معلومات موثوق بها يستفيد منها جميع الأطراف المرتبطة بمؤسسات التعليم العالي والجامعي، مثل: الطلاب وأولياء الأمور، وأصحاب الأعمال، والأجهزة الحكومية، ومؤسسات التمويل، وأيضًا أعضاء المؤسسة أنفسهم من أكاديميين وإداريين.

- معاونة مؤسسات التعليم العالي على اتخاذ قرارات بشأن تطوير مسؤولياتها.

- تحقيق مبدأ الشفافية والوضوح والصراحة، حول مستوى مؤسسات التعليم العالي، وبخاصة ما يتصل بمستوى البرامج التي تقدمها، والشهادات التي تمنحها.

- تهيئة وسائل تحقيق مبدأ المحاسبية بالنسبة للموارد.

- معايير نظام الجودة والاعتماد الأكاديمي البريطاني:

تتقسم معايير التقييم الخارجي إلى قسمين أساسين هما: المستوى الأكاديمي، ونوعية فرص

التعلم، وفيما يلي تفصيل ذلك (أبو دقة وعرفة، ٢٠٠٧، ص٩):

أولًا: المستوى الأكاديمي Academic Standards:

– مخرجات التعلم المقصودة Intended Learning Outcomes (ILOs): حيث يجب أن تكون محددة وواضحة، مكتوبة ومعلنة للطلبة، مرتبطة بالأهداف العامة، ملائمة لواقع وحاجات الطلبة، قابلة للتحقيق.

– المناهج Curricula: ويشتمل هذا المعيار على المؤشرات التالية: الحداثة والتحديث الدوري، المرونة (الاختيارية)، الوضوح والشمولية والعمق، المطابقة للمعايير الدولية، أساليب إعداد المناهج، مدى تحقيقها لمخرجات البرنامج المقصودة، مدى تطويرها للعديد من المهارات العقلية والعملية والفكرية.

– تقييم الطلبة Student Assessment: ويتضمن هذا المعيار مؤشرات مثل: تنوع أساليب التقييم، ووضوح أساليب التقييم للطلبة ودقة مواعيد أدائها.

– تحصيل الطلبة وفقًا لمخرجات التعليم المقصودة Student Achievement: وتقيس هذه المعايير مدى توافق تحصيل الطلبة، مع مخرجات البرنامج المقصودة، ومستوى الدرجة الممنوحة، ونسبة نجاح الطلبة ومدى توافقهم.

– ثانيًا: نوعية فرص التعليم Quality of Learning Opportunities:

– التعليم والتعلم Teaching and learning: ويقيس هذا المعيار مدى تنوع

فرص التعلم الفعالة (مجموعات صغيرة وكبيرة، تعلم فردي وذاتي)، التنوع في أساليب تدريس المعارف والمهارات الخاصة، مدى إشراك الطلبة في عملية التعلم والنقاش والحوار، مدى دقة وانتظام حضور الطلبة للمحاضرات، توفر فرص تدريب ميداني، مدى زيارة خبراء مختصين للمشاركة في فعاليات البرنامج، مدى تحسين مهارات المدرّسين خاصة الجدد منهم.

– تقدم الطلبة Student Progression: ويتضمن هذا المعيار مؤشرات مثل: أساليب استقطاب الطلبة، والدعم الأكاديمي المقدم لهم، ملاءمة قدرات الطلبة المقبولين لمتطلبات البرنامج، مستوى التقدم الأكاديمي العام للطلبة الملتحقين بالبرنامج، نسبة الطلبة المنسحبين من البرنامج وأسبابها.

– مصادر التعلم Learning Resources: ويقيس هذا المعيار مدى توفر، وتنوع مصادر التعليم، ومدى استخدام التجهيزات، والمختبرات والأجهزة والمكتبة، ومدى فعالية استخدام هذه المصادر، في دعم مخرجات البرنامج المقصودة، ومدى انسجام مؤهلات الهيئة التدريسية، وخبراتها مع متطلبات وأهداف البرنامج.

– ضمان الجودة وتحسينها Quality Assurance and Enhancement: ويقيس هذا المعيار مدى توفر هيكلة إدارية وأكاديمية، لضمان تحسين معايير الجودة في حقول التخصص ونوعيتها، وتوفر أنظمة مكتوبة وواضحة وموثقة للبرنامج (لوائح، محاضر، سجلات عمليات التقويم)، أساليب التغذية الراجعة من الطلبة، ومن الهيئة التدريسية.

مما سبق، يمكن القول أن نظام الجودة والاعتماد في المملكة المتحدة، يركز على الشفافية، والمحاسبية، وأنشطة التقويم الذاتي بشكل كبير، كما يركز على معايير تحصيل الطلبة وتقدمهم،

غير أن ما يؤخذ على هذا النظام ميله إلى المركزية، بالرغم من استقلالية هيئة الجودة عن الحكومة.

– إجراءات نظام ضمان الجودة في المملكة المتحدة:

والإجراءات المتبعة للاعتماد وضمان الجودة في بريطانيا – كما أشار إلى ذلك كل من: (أمين وآخرون، ٢٠٠٥)، و(صائغ ،٢٠٠٧) – تتمثل في الخطوات التالية:

– المراجعة الداخلية لجودة المؤسسات التعليمية.
– المراجعة الخارجية لضمان (توكيد) جودة مؤسسات التعليم العالي، وتتم من خلال:

(أ) المراجعة المؤسساتية Institutional Review:

حيث تهتم مراجعة الجودة المؤسساتية، بتقييم مسؤوليات المؤسسة بالنسبة لتقييم الطلاب، وتعيين الممتحنين الخارجيين، وأنشطتها التعاونية مع المؤسسات الأخرى في تقديم الخدمات التعليمية.

(ب) المراجعة الأكاديمية Academic Review:

حيث تتم مراجعة البرامج والمواد الدراسية، التي يتم تدريسها على مختلف المستويات، بما فيها الدراسات العليا، والدرجات الشرفية، والزمالة، وتتم هذه المراجعة من خلال الإجراءات التالية:

ب/١– التقويم الذاتي: تقدم المؤسسة وثيقة تقويم الذات، التي تحوي تحليل المؤسسة لكيفية إدارة جودة برامجها بفاعلية، وتأمين منح الدرجات العلمية، كما تقدم المؤسسة تقريرًا عن

أهداف البرنامج، ومواصفاته، والنتائج المتوقعة منها بخصوص المعرفة، والفهم، والمهارات وغيرها.

ب/٢– زيارة فريق التقويم: وتتم كل ست سنوات من خلال فريق من المتخصصين في المجالات الدراسية المختلفة، وقد تتضمن الزيارة مقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، وأحيانًا ملاحظة مباشرة لعملية التدريس، كما تتم مقابلات مع الطلاب، وقد يقابل فريق الطلاب القدامى أصحاب الأعمال الذين يعملون فيها، ممثلين عن المهن والصناعات المرتبطة بالمواد الدراسية.

وهذا النوع من التقويم الخارجي – كما يرى شينج Cheng (٢٠٠٣م) – يتم على مستوى الجامعة، حيث يقوم فريق مراجعة خارجي بزيارة الجامعة – عادة لمدة خمسة أيام – يتم خلالها التأكد من جودة التعليم في الجامعة، بعد اطلاع الفريق على التقويم الذاتي الذي قدمته الجامعة.

ب/٣– كتابة التقرير: ينتج عن مراجعة المؤسسة تقريرًا منشورًا في نهاية المراجعة الرئيسية، التي تتم كل ست سنوات، ويشمل أحكام لجنة التقييم على مقدار درجة الثقة لجودة المؤسسات التعليمية، فإما أنْ تكون على درجة عالية من الثقة، أو قلة وجود ثقة في الجودة المؤسساتية، أو الجودة الأكاديمية.

ب/٤– المتابعة: يقوم المانحون بإعداد خطة عمل، عن كيفية تعزيز نقاط القوة التي حددها فريق المراجعة، والتعامل مع النواحي التي تحتاج إلى تحسين، وتتم متابعتها من خلال هيئة ضمان الجودة، حيث تقوم الهيئة بعد ثلاث سنوات بمناقشة أداء المؤسسة، بالنسبة للمحافظة على تعزيز معاييرها وتنميتها، وجودة ما تقدمه، ومراجعة التقدم فيما تتخذه المؤسسة من

أفعال، بخصوص التوصيات المقدمة في المؤسسة، وما إذا كانت هناك أي مشاكل مرتبطة بعمليات المراجعة، يمكن تفاديها في المراجعات القادمة.

- **التجربة الفرنسية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

يتضمن النظام الفرنسي للتعليم العالي كلًّا من الجامعات، والمعاهد الجامعية للتكنولوجيا، والأقسام المتقدمة للفنيين، والمدارس العليا والكليات، ويوجد ١,٥ مليون طالب، ٦٠٪ منهم يدرسون في الجامعات من إجمالي سكان تعداد ٥٥ مليون نسمة، الدولة تغطي ٩٠٪ من التمويل عن طريق تخصيص ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم العالي، ويتم تخصيص ٢,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي للأبحاث والتنمية. (الثقفي، ١٤٣٠هـ، ص٨٣).

وتتكون مراقبة الجودة في التعليم العالي من ثلاثة أنواع: التقويم الإداري، التقويم بواسطة مشاركين من الخارج، التقويم الذي ينص عليه القانون، وفيما يلي نبذة مختصرة عن دور كل منها: [Sterian,1992].

أ- بالنسبة للتقويم الإداري أو الرقابة، التي تنتج عن الإدارة المركزية للتعليم العالي، تقوم بإجرائه وزارة التعليم الفرنسية، وتشارك فيه المؤسسات التالية: المجلس القومي للجامعات CNU، وقسم الكوادر في التعليم العالي (DPES)، وقسم الأبحاث ودراسات الدكتوراه (DRED)، وتطَّلع هذه المؤسسات بمسؤولية تعيين وترقية فريق العمل الأكاديمي، وتضمن التفويضات لمؤسسات التعليم العالي لمنح الدرجات القومية، وتخصيص الإعانات للأبحاث والأموال للتعليم، ولا تشارك هذه المؤسسات الإدارية في اختيار الطلاب.

ب- أما بالنسبة للتقويم بواسطة المشاركين من الخارج، فيتم بإشراف السلطات المحلية والقطاع التجاري والمستخدمين، والوسائل التي يستخدمونها لمراقبة الجودة مشتقة من الحقيقة القائلة: بأن تخصيص الأموال لأنواع معينة من التعليم العالي، يعتمد على عدد معين من المتخصصين، الذين تم تدريبهم على جودة الخدمات المقدمة.

ج- والتقويم الذي ينص عليه القانون أساسه قانون برلماني تم تبنيه عام ١٩٨٥م، ويتعلق بإنشاء مجلس التقييم القومي (CNE)، وتهدف أنشطة هذا المجلس، إلى مراجعة التطورات التي حدثت في التعليم العالي، بسبب الإدارة المركزية.

ودور CNE هو:

- تقويم كل مؤسسات التعليم العالي، والاهتمام الخاص بجودة الخدمات المقدمة للطالب.
- مساعدة مؤسسات التعليم العالي على إثبات نفسها.
- التخلص من التناقضات بين الإدارة المركزية والحكم الذاتي للجامعة.

ومن المتوقع أن يساعد نشاط CNE صانعي القرار السياسي؛ بسبب تفهمهم الموقف، وتقديم الإرشاد للاستراتيجيات، والإصلاحات التي تقوم بها المؤسسات المختلفة، ومساعدة المؤسسات الأخرى على الصعوبات التي تواجهها.

- إجراءات التقييم والاعتماد في فرنسا:

تشمل إجراءات التقييم الذي تمارسه لجنة التقييم (CNE)، تقييمًا عامًّا للمؤسسة ومراجعة للبرامج، ويشمل التقييم العام مراجعة أساليب التدريس، والنشاطات البحثية، ونظم الإدارة وبيئة التعليم، كما تجرى عملية التقييم عادةً بناءً على طلب مؤسسة التعليم العالي نفسها،

وإن كان لِلَّجنة الوطنية الحق في إجراء تقييم لأي مؤسسة تريد أن تقيمها، وتقوم هذه اللجنة بزيارة كل المؤسسات، مرة كل ثمان سنوات تقريبًا، وتنشر نتائج تقييمها في تقرير عن كل مؤسسة، ويرسل التقرير للوزارات المعنية، وتكمن أهمية هذا التقييم، في أنه يؤخذ في الاعتبار أثناء التفاوض على الموازنات السنوية لمؤسسات التعليم العالي.(Brennan,1998).

أما إجراء مراجعة البرامج فيشمل تقريرًا ذاتيًّا من المؤسسة نفسها، ثم زيارة من قبل اللجنة القومية للمؤسسة والتي تعد تقريرها، والذي تستند إليه لجنة خبراء خارجية لإصدار أحكامها، لاعتماد البرامج والمواد الدراسية للمؤسسة، وتقوم اللجنة القومية للتعليم بنشر تقرير عام، عن البرامج التي تمت مراجعتها، وإعداد تقرير سنوي يتم رفعه إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، يتضمن نتائج التقييم للمؤسسات التعليمية. (Wayne, 2000).

والواقع أن إجراءات التقييم والتي تستمر سنة كاملة، خطوطها العريضة أو خطوطها التفصيلية تتمثل في الآتي (Cizas, 1997):

– تعيين لجنة لتقييم مؤسسة التعليم العالي، حيث يجتمع أعضاء اللجنة مع مدير المؤسسة لإطْلاعِه على إجراءات التقييم، والتي من ضمنها تقديم دليل التقييم.

– تعود اللجنة للاجتماع مع المسؤولين الأكاديميين، والإداريين، وممثلي الطلاب، لشرح مفهوم التقييم.

– تُعطى المؤسسة حوالي ثلاثة أشهر، لتقديم تقرير عن تقييم وضعها إلى اللجنة.

– تعمد لجنة التقييم إلى جمع المعلومات عن المؤسسة، مثل المشاريع التي تقوم بها، وعدد خريجيها العاملين في المؤسسات، أي أنَّ أحد المؤشرات في التقييم سوق العمل.

– بعد الاطلاع على الوثائق الداخلية للمؤسسة وجمع المعلومات عنها، تقوم لجنة التقييم بزيارات ميدانية للتحقق من مضمون التقارير، حيث تقابل بعض المسؤولين عن الشؤون الإدارية، وشؤون الطلاب والأساتذة، والطلاب أنفسهم.

– تعد اللجنة تقريرًا أوليًّا عن وضع المؤسسة خلال شهر من الزيارات الميدانية، ويكون سريًّا، ويرسل إلى رئيس مؤسسة التعليم العالي، ولا يحتوي التقرير أي ملاحظات أو توصيات.

– تعود اللجنة إلى زيارة ميدانية ثانية للاجتماع بالمسؤولين، وأخذ ملاحظاتهم على التقرير.
– تعد اللجنة التقرير النهائي وترسله إلى المؤسسة مع الملاحظات والتوصيات، وعندها على رئيس المؤسسة أنْ يردّ كتابيًّا.

– يُنْشَر تقرير لجنة التقييم وإلى جانبه رد رئيس المؤسسة، وتوزع هذه التقارير على رؤساء الجامعات، وإلى وزارة التعليم العالي وبقية الوزارات ونوَّاب المناطق، وتنشر على صفحة الإنترنت الخاصة بلجنة التقييم.

- **التجربة اليابانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي :**

بدأ التعليم العالي في اليابان منذ حوالي قرن بجامعات وطنية تمولها الحكومة المركزية، ويتميز التعليم العالي في اليابان بالتنوع والتعدد في أشكاله، وتنظيماته ومحتوياته، حيث يوجد بها أكثر من (٤٠٦٥) مؤسسة تعليمٍ عالٍ منها (٥٥٢) جامعة (متضمنة جامعة الهواء) يلتحق بها أكثر من ٤٣,٣٪ من الشريحة العمرية (١٨–٢٢) من السكان، وعدد (٥٩٣) كلية

متوسطة، و(٦٢) كلية تقنية، وعدد (٢٨٥٧) كلية تدريب خاصة. (أبو عمه، ٢٠٠٠، ص٢٦٢).

ويتكون التعليم العالي في اليابان من الجامعات، وكليات الدراسات العليا، والكليات الصغرى، ثم كليات التكنولوجيا التي أُنشئت عام ١٩٦٢م، ويشترط للقبول بمعاهد التعليم العالي الحصول على شهادة إتمام المرحلة العليا للتعليم الثانوي، وتمنح الجامعات درجة البكالوريوس (بعد أربع سنوات من الدراسة في المتوسط)، كما تمنح كليات الدراسات العليا بالجامعات درجة الماجستير (بعد سنتين في المتوسط) ودرجة الدكتوراه (بعد خمس سنوات في المتوسط)، وتقدم كليات الدراسات العليا برامج متعددة في مجالات تخصص متنوعة، أما الكليات الصغرى فتقبل الحاصلين على شهادة الثانوية العامة، وتقدم برامج دراسية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات، وتمنح درجة علمية فوق متوسطة تسمى الدرجة المشاركة (Associate) ومعظم طلابها من الإناث، أما كليات التكنولوجيا فتقبل خريجي المرحلة الثانوية الدنيا، وتستمر الدراسة بها خمس سنوات متصلة تستهدف إعداد المهندسين العلميين. (المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٩م، ٩٠٥). كما ورد في (محمد، ١٤٣٣هـ، ص١٤٩).

ويتفاوت المستوى العلمي والأكاديمي للجامعات اليابانية تفاوتًا كبيرًا، فهناك ٥٪ فقط من هذه الجامعات بلغت مستوىً متميزًا يقارن بأعلى المستويات الجامعية في العالم، وتحافظ هذه الجامعات على مستوياتها الرفيعة، باتباع نظم عالية المستوى للقبول، كما تقدم عددًا ملحوظًا من برامج الدراسات العليا المتميزة، أما باقي الجامعات فمستوياتها منخفضة نسبيًّا، وتقدم عددًا محدودًا من برامج الدراسات العليا.

ومن هنا فإن المجتمع الياباني كان في حاجة إلى نظام معياري، لاعتماد هذا التنوع والتعدد في مؤسسات التعليم العالي والجامعي، خاصة أنَّ الاعتماد يهدف إلى تحسين جودة الجامعات والارتقاء بها محليًّا وعالميًّا، وتحقيقًا لهذا الهدف تأسست أول هيئة للاعتماد في اليابان عام ١٩٤٧م، وسميت باسم هيئة اعتماد الجامعات اليابانية، Japanese University Accreditation Association (JUAA)، وقد تأسست برعاية ٤٦ جامعة قومية وعامة وخاصة، وقد تم منح أول اعتماد في العام الأكاديمي ١٩٥١/١٩٥٢م، وقامت هذه الهيئة بوضع عدة معايير تستخدم في قياس فعالية الجامعات، وفي عام ١٩٩٠م بدأت الهيئة اليابانية لاعتماد الجامعات مشروع الاعتماد المتبادل، الخاص بإعادة اعتماد الجامعات التي تم اعتمادها من قبل ، وفي عام ١٩٩١م تم إعادة تنظيم معايير المؤسسات الجامعية لكي تؤكد استقلالية المعاهد وتطوير المناهج. (Akiyoshi, Y., 119 – 124).

واعتمدت الهيئة دليلًا لاعتماد الجامعات اليابانية، في يناير ١٩٩٥م استناداً إلى الطريقة الجديدة، وفي عام ١٩٩٦م حصلت الهيئة على العضوية في الشبكة الدولية، لوكالات ضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE)، وفي سبتمبر ١٩٩٦م بدأت الهيئة في تنفيذ إجراءات الاعتماد، وإعادة الاعتماد بشكل سنوي في إطار اللوائح الجديدة للتقييم، وفي أغسطس ٢٠٠٤م تم اعتماد الهيئة كمركز وكالة معتمدة لتقييم الجامعات، ونشرت الهيئة نتائج أول تقييم للجامعات اليابانية في إطار نظام التقييم المعتمد في مارس ٢٠٠٥م، وفي فبراير ٢٠٠٧م تم التصديق عليها كوكالة معتمدة لتقييم الكليات الجامعية وكليات القانون والمدارس ، وفي أبريل ٢٠٠٨م تم التصديق عليها كوكالة معتمدة، لتقييم خريجي المدارس المهنية لرجال الأعمال (JUAA, 2008)، ويلاحظ أن هناك تقاربًا بين نظام الاعتماد الياباني ونظام الاعتماد الأمريكي، حيث تتشابه المعلومات والمعايير المطلوبة للاعتماد، مع معايير ومؤشرات الاعتماد الأمريكي، وذلك بسبب تأثر اليابان كثيرًا ولأسباب تاريخية

بالنموذج الأمريكي، وتتكون الجمعية اليابانية لاعتماد الجامعات (JUAA) من ١٢ عضوًا، يمثلون هيئات الاعتماد الأكاديمي والاتحادات الوطنية للكليات والجامعات والمواطنين، منهم ثمانية أعضاء أكاديميين، وأربعة أعضاء غير أكاديميين من أفراد المجتمع، ويشتركون في تقويم أداء الجامعات والمؤسسات التعليمية (JUAA, 2004)، وهي هيئة مُفوَّضة من وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، وتتكون الجمعية العمومية للهيئة من أعضاء دائمين وهم: الجامعات التي سبق اعتمادها من قبل (JUAA)، وأعضاء منتسبين (غير دائمين) وهي الجامعات التي تدعم مشروعات وأنشطة (JUAA)، وبناءً على ذلك يمكن الحصول على العضوية المنتسبة دون الحصول على الاعتماد.

وتتعاون الجمعية اليابانية لاعتماد الجامعات (JUAA)، مع هيئات ووكالات ضمان الجودة الدولية في مجال التعليم العالي، كما اعتمدت طوكيو إعلان لعام ٢٠٠٢م، الذي أكد على إلزام (JUAA) بتقديم مساهمات إيجابية في المجتمع الدولي، من خلال التواصل مع الهيئات الأخرى في منطقة آسيا والمحيط الهادي، والمشاركة في المؤتمرات والدراسات والأبحاث الدولية في مجال الاعتماد وضمان الجودة، وكذلك المشاركة في أنشطة ومشروعات شبكة جودة التعليم بآسيا والمحيط الهادي (APQN)، وتعد (JUAA) منظمة فرعية تابعة للشبكة الدولية لوكالات ضمان جودة التعليم العالي (INQAAHE).

ولكي يتم اعتماد الجامعات اليابانية لابد أنْ تسير على نظامين هما: الاعتماد Accreditation، وإعادة الاعتماد Re -Accreditation، ونلاحظ أن عمليتا الاعتماد وإعادة الاعتماد تتشابهان، من حيث الإجراءات المتبعة والطرق، ونلاحظ أنهما يختلفان فيما بينهما فيما يلي:(Masateru & Hiroshi, 2004, 109)

الاعتماد: يمنح للجامعات التي تتقدم لأول مرة لطلب العضوية الرسمية في هيئة الاعتماد، ولا تقبل عضوية الجامعة بهيئة الاعتماد إلا بعد الحصول على الاعتماد، ولابد أنْ يمر على إنشاء الجامعة أربع سنوات، حتى يكون لها الحق في الانضمام لعضوية الهيئة.

إعادة الاعتماد: ويمنح بعد مرور خمس سنوات من الحصول على الاعتماد الأول، بالنسبة للجامعات التي حصلت لأول مرة على الاعتماد، ويمنح كل سبع سنوات للجامعات التي حصلت على إعادة اعتماد من قبل، ولا تفقد الجامعة عضويتها حتى لو لم تحصل على إعادة الاعتماد، ويعتمد إعادة الاعتماد على ما إذا كانت الجامعة قد عملت بالتوصيات التي ذكرت من قبل، خلال حصولها على الاعتماد بواسطة الهيئة، ويعد هذا النظام المطبق باليابان تطويعًا للنظام الأمريكي الذي بدأ في أوائل القرن العشرين.

وبدءًا من عام ٢٠٠٢م أصبحت جميع الجامعات اليابانية ملتزمة بالتقييم والاعتماد، من قبل الجمعية اليابانية لاعتماد الجامعات، في ظل النظام الجديد لاعتماد الجامعات، والقائم على إجراء الدراسة الذاتية من قبل المؤسسة الراغبة في الاعتماد، وفي ظل هذا النظام تم اعتماد أكثر من (٣٠٠) جامعة، حيث يقوم الاعتماد في الجمعية اليابانية لاعتماد الجامعات (JUAA) على أربع خصائص هي: (JUAA, 2009)

– التقييم الشامل حسب مجال التخصص: ويقوم بذلك اللجان الفرعية المتخصصة، والتي تختص بتقييم البرامج الدراسية، والبحوث العلمية، والتعليم والدراسات العليا، وتقوم هذه اللجان بتقويم جميع العناصر التي تهم الجامعة مثل: المرافق التعليمية والبحوث العلمية، والمكتبات والمعدات، والمساهمة الاجتماعية، والإدارة والتقييم، والموظفين والشؤون المالية وغيرها.

– **التقييم استنادًا إلى مستوى الإنجاز:** وكذلك التقييم على أساس المعايير، وذلك بمقارنة نوعية التعليم والبحوث في الجامعة المراد اعتمادها، مع المعايير الموجودة في الجامعات المعتمدة.

– **التركيز على استعراض الأقران:** حيث يعتمد التقييم الدقيق والفعال للجامعات، على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات دائمة العضوية بالهيئة، وذوي الخبرة في مجال التعليم، وتتكون اللجان الأساسية المسؤولة عن التقويم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المعتمدة، وغيرهم من الموظفين ذوي الخبرة من غير أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، لضمان الشفافية والموضوعية والإنصاف في عملية التقييم.

– **الدعم المستمر للتحسين:** وذلك بإلزام الجامعات التي تم اعتمادها، بأن يتم تقييمها مرة كل سبع سنوات وذلك للتحسين المستمر.

– **أهداف الاعتماد في اليابان :**

أورد (محمد، ١٣٣٣هـ، ص١٥٣) في كتابه بعضًا من أهداف الاعتماد الأكاديمي في اليابان، ومنها ما يلي:

– الحفاظ على مستوى مناسب من الجودة، وتحقيق المزيد من التحسين النوعي لمؤسسات التعليم العالي.

– وضع مجموعة من المعايير الخاصة تكون بمثابة مبادئ توجيهية، لمساعدة الجامعات في سبيل تحقيق رسالتها وأهدافها الخاصة.

– دعم وتحسين جودة الجامعات بشكل مستمر، من خلال الجهود الذاتية، والدعم المتبادل لأعضاء الهيئة اليابانية لاعتماد الجامعات.

– زيادة الثقة العامة في الجامعات اليابانية محليًّا وعالميًّا، وفي مستوى البرامج التي تقدمها، والشهادات التي تمنحها.

– تقديم معلومات موثوق فيها عن أداء مؤسسات التعليم العالي، لجميع الأطراف المرتبطة بها مثل: الطلاب، وأولياء الأمور، وأصحاب الأعمال، وجهات التوظيف، والأجهزة الحكومية وغيرها.

– معايير الاعتماد الأكاديمي في اليابان:

نتيجة لاتساع عملية تقويم أداء المؤسسات التعليمية بمختلف مقوماتها وعناصرها، ونظرًا للتنوع في مؤسسات التعليم العالي باليابان، تم وضع مجموعة من المعايير العامة لتقويم أداء الجامعات وهي: (Japan University Accreditation Association, 2004)

– مرونة النظام التعليمي والبحثي لتأمين استقلالية الجامعات.

– أنْ تبرهن المؤسسة عمليًّا على أنها تحقق هذه الأهداف بالفعل.

– أنْ يكون للمؤسسة التعليمية أهداف مناسبة لتعليم الطلاب.

– التزام الجامعات بالتحسين المستمر للتعليم العالي والبحث العلمي، بواسطة إنشاء نظام للتقويم المتعدد.

– تحسين وإصلاح النظام الإداري في التعليم العالي، وسهولة اتخاذ القرارات الإدارية.

كما وضعت الهيئة اليابانية لاعتماد الجامعات عدة معايير (كمية وكيفية) يمكن استخدامها في التقويم الذاتي للجامعات، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: (Japan Accreditation Board for Engineering Education (JABEE), 2003,69)).

- نوعية الموظفين والإداريين بالمؤسسة الجامعية.
- فلسفة الجامعة ورؤيتها ورسالتها وأهدافها والكيان التنظيمي لها.
- نوعية الأنشطة التربوية المقدمة للطلاب.
- سياسات ونظم القبول المتبعة، ونوعية الطلاب والحياة الطلابية.
- نوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة للمجتمع.
- اللوائح والقواعد والتنظيمات الإدارية والتشغيلية بالمؤسسة.
- الأنشطة البحثية وجودتها.
- تنظيم عمليات التعليم والتدريس.
- التمويل وقدرة الجامعة على توفير الموارد المالية اللازمة لها.
- المكتبات ومصادر المعلومات الإلكترونية.
- المساءلة والمحاسبية الموجودة بالمؤسسة.
- المرافق والمعدات والإمكانات المادية.

- رضا أصحاب الأعمال عن الجامعة وخريجيها.

- وجود نظام للجودة التعليمية والبحثية بالجامعة.

- إجراءات الاعتماد في اليابان: تشير إجراءات الاعتماد على النحو الآتي: (الإبراهيم، ٢٠١٢، ص٥٣)

- إجراء تقويم ذاتي للمؤسسة أو البرنامج لقياس ما تحقق من الأهداف.

- تقدم المؤسسة التعليمية الراغبة في الحصول على الاعتماد، تقريرًا شاملًا عن أوضاعها الحالية بشكل متكامل، وحسب متطلبات هيئة الاعتماد.

- إجراء تقويم خارجي بدون زيارة الموقع، ويتم ذلك من خلال الخطوات التالية:

تشكل هيئة الاعتماد لجنة من المتخصصين في المجالات المختلفة، لإجراء مناقشة لتقارير الجامعات، ثم تقدم للجنة تقريرًا عن تقويمها لكل جامعة، وبعد وصول تقرير الجامعة وتقرير اللجنة المقومة، تصدر هيئة الاعتماد توصياتها والتزاماتها وتوجيهاتها لرئاسة الجامعة، بعد وصول توجيهات هيئة الاعتماد (JUAA)، تقدم كل جامعة خطة لتنفيذ هذه التوصيات في موعد محدد، ويتم بموجب ذلك منح الجامعة الاعتماد.

- التقويم الخارجي بزيارة المؤسسة: ويتم ذلك من خلال زيارة فريق من الهيئة إلى المؤسسة التعليمية، وذلك للتأكد من أن التوصيات التي أوصت بها الهيئة تم تنفيذها بالفعل، ويستخدم ذلك لإعادة الاعتماد.

- والهيئة اليابانية لاعتماد الجامعات لا تصنف الجامعات أو ترتبها حسب مستواها، فهي إما تعتمد المؤسسة أو ترفض اعتمادها، ولا تحدد الهيئة مدة معينة لسريان مفعول اعتمادها، ولا

تسقط عضوية المؤسسة التعليمية حتى وإن لم تحصل على إعادة الاعتماد. (National Quality Assurance and Accreditation,2004).

مما سبق يتضح أن هذا النظام المطبق باليابان هو تطويع للنظام الأمريكي، الذي بدأ في أوائل القرن العشرين، فهناك تقارب بين نظام الاعتماد الياباني ونظام الاعتماد الأمريكي، حيث تتشابه المعلومات والمعايير المطلوبة للاعتماد مع معايير ومؤشرات الاعتماد الأمريكي.

- **التجربة الألمانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

توضح الوثائق الرسمية كثيرًا من سمات التعليم العالي الألماني، وأساليب الاعتماد الأكاديمي فيه، ومن ذلك مثلًا:

- التحول من تعليم النخبة إلى التعليم الجامعي للعامة.

- إحداث تطورات في التعليم العالي، تشبه التطورات التي طرأت على الصناعة، حيث تم استبدال الرقابة الصريحة الخارجية للجودة بالرقابة الضمنية، التي يتم تنفيذها خلال مراحل العمل.

- اهتمام الرقابة على الجودة، بالتركيز على الأفراد أكثر من المؤسسات، وهذا التركيز له تداعيات مهمة بخصوص تعزيز أعضاء الفريق الأكاديمي واختيار الطلاب.

ويتم قياس الجودة في التعليم العالي وفقًا لمقارنة (درجة تشابه الصفات الضرورية للصفات الفعلية)، كما أنَّ التحسين المستمر في صورة الجودة، يدل على تحديد وتنفيذ أهداف معينة، ومراقبة وإثبات صحة معايير التفوق.

ونتيجة لذلك يُلاحَظ أنَّ الأهداف الرئيسة، لمراقبة الجودة في التعليم العالي بألمانيا، تتمثل في رقابة الجودة، ومساواة مؤسسات التعليم العالي المناظرة، ووضع أسس الحد الأدنى من معايير الجودة، أما الأجهزة الأساسية لضمان الرقابة على الجودة فهي: [Sterian, 1992]:

- المؤسسة نفسها (الجامعة) التي تتحمل مسؤولية الوصول إلى مستوى معين من التفوق.
- الدولة (السلطات العامة) التي تتحمل مسؤولية الجودة والتكافؤ.

- ولكي يتم عملهما فإنهما يعتمدان على الآليات التالية:

أ- تضمن المؤسسة جودة التعليم، عن طريق وضع المعايير والطرق (المدخلات)، ومن خلال تقويم الأداء (الناتج)، باستخدام الرقابة المهنية (آلية داخلية)، كوسيلة أساسية للعمل.

ب- تضمن الدولة الجودة والتكافؤ، من خلال الآليات الخارجية: النظم العامة القومية المتعلقة بالاختبارات، وترقيات الموظفين ونحوها، وانتقال الطلاب والأساتذة.

- **التجربة السويسرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

يعتبر نظام التعليم في سويسرا نظام فيدرالي لا مركزي وهذا ما يميزه، فلكل مقاطعة نظامها التعليمي الخاص بها، وتقوم مناهج التعليم في سويسرا على مبدأ التعددية، سواء في تدريس الدين، أو اللغات المستخدمة في التدريس، وتقدم المقاطعات مجموعة واسعة من الفرص التعليمية، للطلاب في العلوم الإنسانية والتطبيقية، وتستقطب نسبة كبيرة من الطلاب الدوليين للدراسة في الجامعات السويسرية، وذلك لارتفاع جودة تعليمها الجامعي، وانخفاض المصروفات الدراسية مقارنة بالدول الأوروبية، وتنقسم مؤسسات التعليم العالي في سويسرا إلى نوعين هما: (Inauen, 2009) كما ورد في (محمد، ١٤٣٣هـ):

- **مؤسسات تعليمية تديرها الدولة**: ويبلغ عددها ١٢ مؤسسة تعليم عال، منها: ١٠ جامعات على مستوى المقاطعات، ومعهدان للتكنولوجيا على مستوى الحكومة الاتحادية، وتقدم هذه المؤسسات برامج البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراه، ويلتحق بها أكثر من ١١٥ ألف طالب.

- **مؤسسات ذات توجه مهني للعلوم التطبيقية**: ويبلغ عددها (٧) جامعات، تم إنشاؤها في عام ١٩٩٧م، وتقدم دراسات مهنية، وتستوعب حوالي ٥٧ ألف طالب، وهي أكثر ارتباطًا بسوق العمل، وتميل معظم الجامعات السويسرية إلى التخصص الدقيق في برامج دراسية معينة.

وقد اهتمت سويسرا بتحسين جودة مؤسسات التعليم العالي والجامعي، والتأكد من توافر حد أدنى من مستويات الجودة، خاصة على مستوى البرامج، حيث أنشأت مركز الاعتماد وضمان الجودة للجامعات السويسرية، Center of Accreditation and Quality Assurance of the Swiss Universities (OAQ)، في أكتوبر عام ٢٠٠١م، بهدف ضمان وتعزيز جودة التدريس، والبحث العلمي في الجامعات السويسرية، وهو يعمل بشكل مستقل عن الجامعات، وهو المسؤول عن منح الاعتماد والترخيص، لمؤسسات التعليم العالي، وذلك بناءً على الطلب المقدم من المؤسسة التعليمية الراغبة في الاعتماد (OAQ, 2009).

ويعمل مركز الاعتماد وضمان الجودة (OAQ) بشكل مستقل، عن الدولة والجامعات، في تخطيط وتنفيذ إجراءات الاعتماد، وكذلك التوصل إلى قرارات، بشأن اعتماد الجامعات السويسرية، ويتم تمويل المركز من مساهمات الحكومة الاتحادية، والمقاطعات والجامعات، كما أصبح مركز الاعتماد وضمان الجودة (OAQ)، عضوًا كاملًا في مجلس إدارة ‹‹ الرابطة

الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي » ENQA، في عام ٢٠٠٦م، وهذا يعني أنَّ (OAQ) تستوفي الشروط والمعايير الأوروبية المطلوبة لعضوية ENQA.

ويختلف نظام الاعتماد الأكاديمي في سويسرا، عن الاعتماد في الدول الأوروبية الأخرى، في أنه يقوم على أساس تطوعي، ويتم وفقًا لاتفاق التعاون بين الحكومة الاتحادية، والجامعات بالمقاطعات، ويجوز منح الاعتماد، للمؤسسات التعليمية العامة والخاصة، والمؤسسات الأخرى التي تقدم برامج على مستوى التعليم الجامعي، وتتمثل أهم المهام التي يقوم بها مركز الاعتماد وضمان الجودة للجامعات السويسرية (OAQ) فيما يلي:

– إجراء عمليات تقييم الجودة في الجامعات السويسرية، ووضع المبادئ التوجيهية؛ لضمان الجودة الداخلية في المؤسسات الأكاديمية، والتأكد من أنَّ المؤسسات التعليمية والبرامج التي تقدمها، تلبي متطلبات الحد الأدنى من الجودة.

– تقديم المساعدة والنصح والإرشاد، والخدمات ذات الصلة بمجال الجودة للمؤسسات التعليمية، وتقديم الاستشارات في عمليات التقييم، التي تقوم بها الجامعات السويسرية على مسؤوليتها الخاصة.

– التنسيق بين الجامعات والأنشطة، التي تطّلع بها الحكومة الفيدرالية، والمقاطعات في جميع أنحاء سويسرا.

– تعزيز التعاون الدولي في مجال الاعتماد وضمان الجودة، بين الجامعات السويسرية والمؤسسات الدولية.

– تنظيم عمليات التقييم للتخصصات الأكاديمية، بالتشاور مع رئيس الجامعة.

– إجراء تقييمات نوعية نيابة عن أمانة الدولة للتعليم والبحث العلمي، في إطار إجراء التصفيات المؤهلة؛ لتقديم الدعم المالي المنصوص عليه في القانون الاتحادي، بشأن تقديم المساعدات المالية للجامعات، ومؤسسات التعليم العالي.

– أهداف الاعتماد الأكاديمي للجامعات في سويسرا:

يهدف الاعتماد الأكاديمي للجامعات ومؤسسات التعليم العالي في سويسرا إلى (OAQ, 2009).

– التأكد من رفع جودة التدريس والتعليم، والبحث العلمي على المستوى الجامعي، من خلال الحكم على مدى تلبية المعايير، التي يحددها مركز الاعتماد وضمان الجودة للجامعات السويسرية (OAQ).

– تحقيق الاعتراف الوطني والدولي بالدرجات العلمية، التي تمنحها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي السويسري.

– تزويد الطلاب، وممثلي الجامعات، والسياسيين، وأصحاب الأعمال، والجمهور، بمعلومات صحيحة وموثوق فيها عن أداء الجامعات السويسرية.

– تقديم المعلومات الصحيحة والدقيقة، التي تساعد في عملية اتخاذ القرارات.

– تحسين أداء الجامعات السويسرية بشكل مستمر، ليصل إلى المستوى العالمي.

– أن يقوم مركز الاعتماد وضمان الجودة للجامعات السويسرية (OAQ)، بتقييم أنشطة التدريس والبحث، والبرامج الدراسية في الجامعات، ومؤسسات التعليم العالي السويسري،

وبرامج التعليم المستمر، التي تقدمها المؤسسات التعليمية وغيرها.

– معايير الاعتماد وضمان الجودة في سويسرا:

يقوم الاعتماد على تقييم مدى استيفاء المؤسسة التعليمية، لمعايير الاعتماد في مجالات معينة، وهذه المعايير تمثل علامات للتميز، كما أنَّ قرار الاعتماد يعتمد على التقويم الكلي للمعايير، وهناك نوعان من المعايير: (OAQ, 2009)

أ – معايير خاصة باعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي.

ب – معايير خاصة باعتماد وضمان جودة البرامج، التي تقدمها المؤسسات الأكاديمية.

أ – المعايير الخاصة باعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في سويسرا:

وضع مجلس الاعتماد وضمان الجودة للجامعات السويسرية (OAQ)، عدة معايير لاعتماد وضمان جودة مؤسسات التعليم العالي السويسرية، يمكن توضيحها فيما يلي: (محمد، ١٤٣٣هـ، ص١٧٠)

١– الاستراتيجية والتنظيم وإدارة الجودة في المؤسسة التعليمية:

– رسالة المؤسسة الأكاديمية وأهدافها، والخدمات التي تقدمها للجمهور، والخطة الاستراتيجية المطبقة بالمؤسسة الأكاديمية.

– الكفاءات البحثية الموجودة بالمؤسسة التعليمية، ومدى مشاركة الطلاب في عملية صنع القرار.

– الموارد البشرية والمالية والمادية، الموجودة بالمؤسسة الأكاديمية، والتي تمكنها من تحقيق أهدافها وفقًا للخطة الاستراتيجية.

– استقلالية المؤسسة الأكاديمية، في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدريس والبحث العلمي، والشفافية في التعامل مع مصادر التمويل للمؤسسة.

– أنْ يكون للمؤسسة الأكاديمية نظام لضمان الجودة.

٢– البرامج التي تقدمها المؤسسة الأكاديمية:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

– البرامج الأكاديمية والمهنية التي تقدمها المؤسسة الأكاديمية، ومدى تكامل هذه البرامج مع ما تقدمه الجامعات الأخرى.

– التبادل الدولي بين الطلاب وهيئة التدريس والموظفين الأكاديميين.

– الشروط والمعايير التي تطبقها المؤسسة الأكاديمية في منح الدرجات الأكاديمية.

– مدى استفادة المؤسسة من المعلومات التي تجمعها عن الخريجين في تطوير برامجها الأكاديمية.

٣– البحث العلمي:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

- الأنشطة البحثية التي تقوم بها المؤسسة التعليمية في ضوء خطتها الاستراتيجية.

- مدى استيفاء البحوث العلمية التي تقوم بها المؤسسة للمعايير العالمية.

- مدى الاستفادة من البحوث العلمية، التي تقوم بها المؤسسة الأكاديمية في عمليات التدريس، وتحسين التعليم بها وخدمة المجتمع.

٤- الموظفون الأكاديميون (أعضاء هيئة التدريس):

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

- إجراءات اختيار وتعيين وترقية أعضاء هيئة التدريس، ومدى تناسبها مع اللوائح الجامعية.

- السياسة التي تتبعها المؤسسة الأكاديمية لترقية الموظفين الأكاديميين، وتطويرهم علميًّا ومهنيًّا.

٥- الموظفون الإداريون والفنيون:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

- الإجراءات التي تتبعها المؤسسة الأكاديمية، لاختيار وتعيين وتشجيع الإداريين والفنيين.

- مدى إتاحة المؤسسة الأكاديمية لبرامج التعليم المستمر للإداريين والفنيين.

٦- الطلاب:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

- مدى إعلان شروط وإجراءات القبول بالمؤسسة الأكاديمية، ونوعية الاختبارات المستخدمة في قبول الطلاب.

- المساواة بين الجنسين في التعليم.

- دور المؤسسة الأكاديمية في تنمية قدرات، واستعدادات، وميول الطلاب، وتنمية وتطوير إنجازاتهم.

- نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، وهل تضمن تحقيق الأهداف التعليمية بالمؤسسة ووحداتها التنظيمية.

- الخدمات الإرشادية، التي تقدمها المؤسسة التعليمية للطلاب الجدد والقدامى، ومدى توفيرها للمقاييس، التي تسمح للطلاب بتقييم مدى التقدم الدراسي للمؤسسة من خلال البرنامج.

٧- البينة التحتية للمؤسسة الأكاديمية:

ويقاس هذا المعيار من خلال التعرف على البنية التحتية، وما تحتويه من مبانٍ ومعامل وقاعات دراسية، وهل هي كافية لتحقيق الأهداف التعليمية المتوسطة وطويلة المدى أم لا.

٨- التعاون:

ويتعلق هذا المعيار بمدى قدرة المؤسسة الأكاديمية، على إقامة علاقات تعاونية ناجحة مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى، على المستوى القومي والدولي، والبيئة المحيطة، ومؤسسات

المجتمع، وسوق العمل، والتعاون مع أصحاب الأعمال في المجتمع.

ب – المعايير الخاصة بجودة البرامج التي تقدمها المؤسسة الأكاديمية في سويسرا:

قام مركز الاعتماد وضمان الجودة للجامعات السويسرية، بوضع مجموعة من المعايير يمكن من خلالها الحكم على مدى جودة البرامج الأكاديمية، التي تقدمها المؤسسات التعليمية، ويمكن توضيح هذه المعايير فيما يلي:

١– تنفيذ البرامج وأهداف التعليم وغاياته:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

– قدرة المؤسسة على تنفيذ سلسلة من البرامج بانتظام.

– مدى اتفاق البرامج المقدمة مع رسالة المؤسسة الأكاديمية، وأهدافها، وخطتها الاستراتيجية.

٢– التنظيم الداخلي للبرامج وتدابير ضمان الجودة:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

– عمليات صنع القرار ومدى إعلانها لجميع العاملين بالمؤسسة الأكاديمية.

– التدابير التي تتخذها المؤسسة الأكاديمية؛ لضمان المشاركة الفعالة من الأساتذة والموظفين

والطلاب، وبالأخص في القرارات المتعلقة بالتعليم والتدريس.

- التدابير التي تتخذها المؤسسة الأكاديمية؛ لضمان جودة البرامج المقدمة، ومدى استفادتها من النتائج بشكل دوري في تقييم البرامج باستمرار.

٣- المناهج وطرق التدريس:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

- مدى وجود مناهج مخططة للبرامج الدراسية تتفق مع التنفيذ المنسَّق لإعلان بولونيا في التعليم العالي السويسري.

- إلى أي مدى تتماشى طرق التدريس وأساليب التقييم مع الأهداف المحددة للتدريس.

- مدى تغطية البرامج للجوانب الرئيسية للمناهج وطرق التدريس.

٤- أعضاء هيئة التدريس:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

- تدريس المساقات التدريسية بواسطة أعضاء هيئة تدريس أكفَّاء ومؤهلين علميًّا.

- تعريف وتحديد أعباء العمل الخاصة بالتدريس وأنشطة البحث العلمي.

٥- الطلاب:

ويمكن التعرف على هذا المعيار من خلال ما يلي:

- شروط القبول في المؤسسة الأكاديمية وبرامجها الأكاديمية.

- ضمان المساواة بين الذكور والإناث في التدريس .

- حرية انتقال الطلاب بين التخصصات المختلفة بالمؤسسة الأكاديمية، وبين الجامعة والجامعات الأخرى.

- التدابير التي تتخذها المؤسسة الأكاديمية؛ لدعم تعليم الطلاب، وتقديم برامج توجيهية لإرشاد الطلاب إلى البرامج الدراسية.

٦- المرافق والمباني:

يتعلق هذا المعيار بمدى توافر المباني والمرافق الكافية لتحقيق أهداف البرنامج الدراسي.

- إجراءات عملية الاعتماد الأكاديمي في سويسرا:

يتم منح الاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية الحكومية، أو للبرامج الخاصة على مستوى التعليم الجامعي، ويتم الاعتماد بناء على طلب من رؤساء الجامعات، وتقرر الجامعة أولًا الوحدة المراد اعتمادها، وتتكون إجراءات الاعتماد في الجامعات السويسرية من ثلاث مراحل هي: (OAQ, 2009)

- المرحلة الأولى: التقييم الذاتي:

تقوم المؤسسة الأكاديمية الراغبة في الحصول على الاعتماد، بإجراء تقييم ذاتي على مسؤوليتها، مستخدمة في ذلك المعايير التي يضعها مجلس الاعتماد وضمان الجودة، للجامعات السويسرية (OAQ)، ويقوم به أفراد من داخل المؤسسة أو الوحدة الجامعية،

وتشمل الدراسة الذاتية، ورؤية المؤسسة ورسالتها، وكافَّة المعلومات الخاصة، ويشمل هذا التقييم مدخلات المؤسسة وعملياتها ومخرجاتها.

– المرحلة الثانية: زيارة الخبراء موقع المؤسسة:

يتم تنفيذه بواسطة مجموعة من الخبراء المستقلين المؤهلين، والذين يبلغ عددهم (٣–٥) خبراء، ويمكن أن يكون الخبراء متخصصين من سويسرا، أو من بعض الدول الأخرى، وتقوم مجموعة الخبراء بزيارة المؤسسة الراغبة في الاعتماد لمدة يومين، وإجراء المقابلات والمحادثات مع أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والإداريين بالمؤسسة، وتعتمد عملية تحديد الخبراء على نوع المؤسسة، والبرنامج الذي يتم اعتماده، وللجامعة المتقدمة للاعتماد، الحق في الاعتراض على واحد أو اثنين من الخبراء الذين يتم اختيارهم، بشرط تقديم مبررات وأسباب عميقة لذلك الاعتراض، وغالبًا ما يكون هناك أحد أعضاء لجنة التقويم الخارجي، من المؤسسة الراغبة في الاعتماد، ولكن ليس له الحق في التصويت، ويقوم الخبراء في نهاية الزيارة بكتابة تقرير مفصَّل عن المؤسسة، ويحدد التقرير نقاط القوة وجوانب الضعف، ويتضمن التقرير التوصيات التي تقوم بها المؤسسة؛ لضمان الجودة والنوعية بالمؤسسة الأكاديمية.

– المرحلة الثالثة: كتابة تقرير الاعتماد:

يتم كتابة تقرير الاعتماد بناءً على تقرير التقييم الذاتي، وتقرير مجموعة الخبراء، وخطة العمل التي وضعتها المؤسسة الأكاديمية، والتوصيات التي يضعها مجلس الاعتماد وضمان الجودة (OAQ)، ويتم التصديق على التقرير بواسطة مجموعة الخبراء، ويأخذ بأغلبية الأصوات، ويقدم التقرير لمركز الاعتماد وضمان الجودة للجامعات السويسرية لاتخاذ قرار الاعتماد.

– المرحلة الرابعة: قرار الاعتماد:

يقوم مركز الاعتماد وضمان الجودة (OAQ)، بإعداد تقرير الاعتماد والمقترحات المرتبطة به، وتقديمه للمؤتمر الجامعي السويسري؛ لكي يحدد مدى صلاحية المؤسسة الجامعية للاعتماد، ويتم نشر نتائج الاعتماد، مع الأخذ في الاعتبار جميع متطلبات حماية البيانات وسريتها، وبكون قرار الاعتماد كالتالي:

– منح الاعتماد بدون أي شروط لمدة (٧) سنوات.

– منح الاعتماد بشروط يتم تنفيذها خلال مدة محدودة، ثم يقوم مجلس الاعتماد وضمان الجودة (OAQ) بمراجعتها للتأكد من التزامها بالشروط، ثم بعد ذلك تمنح الاعتماد.

– رفض الاعتماد، ولا يسمح للمؤسسة بإعادة التقدم للاعتماد مرة أخرى، إلا بعد عامين من مرور الاعتماد الأول.

- **التجربة الهولندية:**

يدار النظام الهولندي للتعليم العالي بطريقة مركزية، فالحكومة قادرة تمامًا على توجيه التنمية، وتنظيمها في التعليم العالي.

وفي عام ١٩٨٦م وافقت وزارة التعليم والعلوم، ومؤسسات التعليم العالي، على إنشاء نظام لضمان الجودة في التعليم العالي، على أساس التقويم الداخلي والخارجي، وعلى مستوى المؤسسات، ويدخل هذا النظام على فترات محددة؛ لتقويم جودة التعليم، ويشارك في التقويم خبراء مستقلون، أما هيئة التفتيش في وزارة التعليم والعلوم، فهي مسؤولة عن الآتي:

- تقييم نشاط المؤسسة (تقييم طريقة تقييم المؤسسة).

- إجراء تقييمات إضافية.

- إيقاف تخصيص الأموال لعدة سنوات، في حالة اكتشاف معدلات جودة غير مناسبة.

- تعريف المعايير (شروط يتم الرجوع إليها عند التقييم الذاتي).

وفي عام ١٩٨٥م ظهرت سياسة حكومية جديدة، أكدت أنه طبقًا للوثيقة HEAO (استقلال وجودة التعليم العالي)، تقوم الحكومة بتحمل الالتزام الدستوري؛ لضمان جودة التعليم، عن طريق استعادة استقلال الجامعة.

ويرتكز الضمان الخارجي للجودة على التقويم الذاتي، وعن طريق مراجعة الأقران أي: عن طريق الكوادر ذات المستويات المتشابهة من التعليم، ولم تعد هيئة التفتيش مسؤولة عن فحص وملاحظة اللوائح والنظم، ولكنها أصبحت مسؤولة عن تقويم نظام الجودة الخارجي (الرقابة والتحكم) عن بعد، ويسعى التقويم الخارجي لتحقيق الأهداف التالية:

- تحسين الجودة.
- استخدام التنظيم الذاتي بدلًا من النظم واللوائح.
- تعزيز الشعور بالمسؤولية تجاه العامة، (تقوم لجان الخبراء الخارجيين بإصدار شهادة بذلك).

- أما مراحل عملية التقييم فهي:

أ- التقويم الذاتي داخليًّا وخارجيًّا.

ب- الزيارة التي تقوم بها لجان التفتيش.

ويرتكز التقويم على تقرير التقويم الذاتي، وعلى نتائج لجنة التفتيش (تقييم خارجي)، كما يرتكز التقويم الخارجي على ما يقوم به المفتشون، الذين يقومون بالإشراف على نظام التقويم، ورفع التقرير إلى الوزارة. (الخطيب، ٢٠٠٢، ص٢١٣).

- **التجربة الأسترالية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي :**

تتميز أستراليا بشهرة عالمية كبيرة في العديد من فروع المعرفة، ويرجع هذا التميز إلى ما تقدمه مؤسساتها التعليمية، من تدريب وبرامج علمية ومهنية مرتبطة بالحياة العملية، وإكساب خريجيها العديد من المهارات اللازمة لسوق العمل، والتي يطلبها أصحاب الأعمال، لذا يعد الأسلوب الأسترالي في التعليم والتدريب المهني، واحدًا من أفضل الأساليب وأكثرها ابتكارًا في العالم، مما ساهم بزيادة الإنتاج في مختلف المجالات.

ويعتبر النظام التعليمي الأسترالي مميز عن غيره من دول العالم، فهو بنظام المؤهلات الأسترالي (AQF)، وهو نظام وطني شامل أسسته الدولة، للربط بين مؤسسات التعليم والمؤهلات الدراسية، وهو يشمل الجامعات والتدريب المهني، بالإضافة إلى المدارس، ويسمح هذا النظام للطالب بالانتقال من مستوى دراسي إلى آخر، ومن مؤسسة تعليمية إلى أخرى بسهولة، طالما يستوفي الشروط اللازمة لذلك، كما يوفر هذا النظام المرونة في تخطيط المستقبل المهني، ويشجع التعليم المستمر، مما يساعد الطالب على التأقلم مع التغيرات المهنية، وأسلوب المعيشة.

وتمتلك أستراليا مؤسسات تعليم، وتدريب وبحث، على أفضل المستويات العالمية، من حيث توافر المختبرات المتقدمة تقنيًّا، والفصول الدراسية، والمكتبات الفريدة، والتكنولوجيا الحديثة، ويحقق الطلاب الأستراليون نتائج متميزة في المنافسات الدولية مثل: برنامج تقييم الطلاب

الدولي، الخاص بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD PISA) للقراءة والعلوم والرياضيات، ويتفوقون على طلاب الدول الناطقة بالإنجليزية الأخرى، في مجالات العلوم والرياضيات الرئيسية.

وتتميز الجامعات الأسترالية بالاهتمام بثقافة الإبداع، والبحث العلمي المكثف، الذي يجذب الطلاب والباحثين من جميع دول العالم، كما يتم اختيار أعضاء هيئة التدريس، في المؤسسات التعليمية الأسترالية من جميع أنحاء العالم، وكثيرًا ما يكونون بارزين في مجال تخصصهم، ويتمتعون بخبرة كبيرة في الإشراف على الطلاب الوافدين من الدول المختلفة، كما يتم سنويًّا تنفيذ برامج التبادل الثقافي للطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، بفضل العلاقات الدولية القوية، التي تربط أستراليا بالعديد من المؤسسات التعليمية المرموقة، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وكندا وأوروبا وآسيا. (ماهر، ١٤٣٣، ص١٧٤)

وقد اهتمت أستراليا بتحسين جودة تعليمها العالي والجامعي، والتأكد من توافر حد أدنى من مستويات الجودة، خاصة على مستوى البرامج، حيث أنشأت الحكومة الأسترالية، هيئة ضمان جودة الجامعات الأسترالية، (Australain Universities Quality Agency (AUQA))، في مارس ٢٠٠٠م، بحيث تختص بمتابعة، ومراجعة، وضمان جودة التعليم العالي الأسترالي، وهي هيئة مستقلة عن الحكومة ومؤسسات التعليم العالي، وغير هادفة للربح، وتعتبر هيئة ضمان جودة الجامعات الأسترالية (AUQA)، من الهيئات الرائدة في مجال ضمان الجودة على مستوى العالم، ويتم الاعتراف بها بين نظيراتها الدولية، وتعد مثالًا يُحتذى به من جانب الكثير من الدول.

وتقوم هيئة ضمان الجودة (AUQA)، بالتعاون مع الهيئات والوكالات الدولية، ذات الاهتمام المشترك في مجال الاعتماد وضمان الجودة، وقد وقعت (AUQA) العديد من مذكرات التفاهم، أو التعاون الدولي مع كل من: مجلس هونغ كونغ للاعتماد الأكاديمي والمؤهلات المهنية (HKCAAVQ)، ومجلس جودة التعليم العالي في جنوب أفريقيا (HEQC)، وهيئة مراجعة الجودة الأكاديمية، للجامعات بنيوزيلندا في الهند (NAAC) كما تخضع عمليات تدقيق الجودة في (AUQA)، لمراجعة دقيقة بحضور مراقبين دوليين، وممثلي هيئات ضمان جودة التعليم العالي في أستراليا، حيث تتم مناقشة المسائل والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ومراجعة المبادئ التوجيهية للجودة عبر الحدود الدولية؛ وذلك لضمان جودة التعليم العالي عبر الحدود الدولية، وتعتبر هيئة ضمان الجودة (AUQA) عضوًا بالشبكة العالمية، لهيئات تأكيد الجودة بالتعليم العالي (INQAAHE)، وتم اعتمادها من ضمن أفضل هيئات ضمان الجودة في العالم. (AUQA, 2009).

ويتميز نظام ضمان الجودة في أستراليا، بأنه نظام فريد في تكوينه وصرامته، وهو عبارة عن مجموعة من النظم الحكومية، والنظم الداخلية لمجال التعليم، ولكل قطاع آليات لضمان الجودة الخاصة به، هذا بالإضافة إلى هيئة ضمان جودة الجامعات الأسترالية (AUQA)، كما أنشأت الحكومة الأسترالية هيكل التدريب الأسترالي؛ لضبط الجودة (AQTF) لضمان جودة التعليم والتدريب في أستراليا.

وقد اهتمت هيئة ضمان جودة الجامعات الأسترالية (AUQA)، بتحسين وضمان جودة التعليم العالي الأسترالي، وبناء ثقافة التغيير داخل مؤسسات التعليم العالي، مما مكن هذه المؤسسات من الاستجابة للمتغيرات المجتمعية والعصرية، ووضع خطط التحسين والتطوير

المستمر، وتحديد المعايير والاستراتيجيات، والمؤشرات التي تستخدم في تقييم نجاح هذه الأهداف، ويشتمل نظام ضمان جودة التعليم العالي الأسترالي على عدة جوانب هي: (al Anderson et, 2000,15)

- دور المؤسسات والاتحادات المهنية في اعتماد المقررات المهنية.
- استخدام مقيمين خارجيين لتقييم برامج الدراسات العليا.
- تشجيع التجديد والتدريس الجيد من خلال لجنة خاصة بالتدريس الجامعي.
- نشر تقرير بالمعايير التي يتم في ضوئها تقييم أداء المؤسسة.

وتختص هيئة ضمان جودة الجامعات الأسترالية (AUQA)، باعتماد مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة، وغيرها من المؤسسات والبرامج الدراسية، والدورات الموجودة تحت سيطرة حكومات الولايات والأقاليم الأسترالية، والمؤسسات غير الحكومية، التي تعمل في إطار التشريعات الدولية، وكذلك اعتماد مؤسسات التعليم العالي الموجودة في الخارج، والموافقة على إنشاء الجامعات الجديدة، للعمل في الولايات الأسترالية. (Centre for Higher Education Management and Policy, 2000)

- أهداف نظام ضمان الجودة في أستراليا:

يهدف نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الأسترالي إلى: (AUQA, 2009)

- تولّي مسؤولية تدقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتوفير الضمانات؛ لتحسين نوعية التدريس، والبحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية.

- تقديم النصيحة والاستشارة للحكومة، فيما يخص الجامعات والكليات الجامعية، ومؤسسات التعليم العالي الأخرى.

- تقديم المشورة الفنية والنشرات لمؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة؛ لمساعدتها على تحسين نوعية التعليم بها.

- الاتصال والتعاون، مع هيئات الاعتماد وضمان الجودة على المستوى الدولي؛ لضمان الاعتراف بها بين نظيراتها الدولية، بوصفها إحدى الهيئات الرائدة، في مجال ضمان الجودة على مستوى العالم.

- القيام بالمراجعة الدورية لنوعية الأنشطة الأكاديمية، والمسائل المتعلقة بضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، والتحقق من مستويات الأداء، والنتائج، في الجامعات الأسترالية وغيرها من مؤسسات التعليم العالي.

- زيادة الثقة العامة في مؤسسات التعليم العالي والجامعي، على المستويين المحلي والعالمي، وفي مستوى الشهادات التي تمنحها، وذلك لجذب الطلاب والباحثين من جميع دول العالم.

- توفير معلومات موثوق بها، يستفيد منها جميع الأطراف المرتبطة بمؤسسات التعليم العالي، والجامعي الأسترالي.

- تعريف أفراد المجتمع بالمعايير الأكاديمية، المستخدمة في ضمان جودة التعليم العالي الأسترالي، وزيادة ثقتهم فيه.

- مبادئ نظام ضمان الجودة في أستراليا:

يقوم نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الأسترالي، على مجموعة من المبادئ والقيم وهي: (AUQA, 2008)

- الجدية والصرامة: حيث تنفذ جميع عمليات المراجعة؛ لضمان جودة المؤسسات التعليمية بدقة، وبموضوعية، وبصرامة، وعلى أكمل وجه ممكن.

- الدعم: وذلك بتقديم الدعم اللازم لمؤسسات التعليم العالي؛ لتحسين جودة تعليمها، سواء بالمشورة أو بالنشرات، أو حلقات العمل وغيرها، مع الاعتراف باستقلالية المؤسسة في تحديد أهدافها.

- المرونة: تعمل هيئة ضمان الجودة بأستراليا بمرونة؛ لتعزيز التنوع في مؤسسات التعليم العالي والاعتراف بها، والاستجابة للحاجات والخصائص المتنوعة لهذه المؤسسات.

- الالتزام: وذلك باعتراف هيئة ضمان جودة الجامعات الأسترالية (AUQA)، بأنَّ تحقيق الجودة في أي مؤسسة، يعتمد على الالتزام بالجودة داخل المنظمة نفسها، وهكذا تعمل بعيدًا عن الأنظار، بقدر يتسق مع الفعالية والدقة.

- التعاون: حيث تتعاون هيئة ضمان الجودة (AUQA)، مع هيئات الاعتماد الدولية، في مجال ضمان الجودة، ومراجعة المعايير والحسابات المتعلقة بهذه الهيئات.

– **الشفافية:** حيث تتميز إجراءات نظام ضمان الجودة في أستراليا، بالشفافية والموضوعية، والمعايير معلنة ومتاحة لجميع المؤسسات التعليمية وللمستفيدين منها.

– **العلنية:** حيث تقوم هيئة ضمان الجودة (AUQA)، بنشر نتائج التقارير بصورة علنية وبوضوح أمام المؤسسات وهيئات الاعتماد، ومؤسسات المجتمع، والمستفيدين من المؤسسات التعليمية.

– **الاقتصادية:** حيث تتميز إجراءات ضمان الجودة في أستراليا، بأنها اقتصادية وغير مكلفة للمؤسسات التعليمية، كما لا تسعى هيئة ضمان الجودة (AUQA) إلى الربح.

– **معايير نظام ضمان الجودة في أستراليا:**

وضعت هيئة ضمان جودة الجامعات الأسترالية، عدة معايير ومؤشرات، يمكن استخدامها في تقييم أداء مؤسسات التعليم العالي الأسترالي، وتتضمن هذه المعايير والمؤشرات ما يلي: (AUQA, 2006)

- الرؤية والرسالة والأهداف الخاصة بالمؤسسة.
- الخطط الاستراتيجية الموجودة بالمؤسسة.
- البنية الإدارية والتنظيمية بالمؤسسة.
- التحصيل الأكاديمي للطلاب.
- مصادر التمويل وتوزيع الإنفاق.
- البحث العلمي ونشر النتائج.

- قضايا الجودة والتحسين المستمر.
- المساواة في التعليم.
- الطلاب الوافدين.
- نوع الدراسة وعمليات التعليم والتعلم.
- التعيين ورضا الخريجين وأصحاب الأعمال.
- خدمة المجتمع.

ويتم تطبيق هذه المعايير في مؤسسات التعليم العالي في مستويين هما: (al Anderson et,2000, 17-26)

– المستوى النظامي: حيث يقوم فريق من هيئة ضمان الجودة، بعمل زيارات ميدانية لكل مؤسسة داخل الجامعة؛ لتقييم أدائها من خلال تقييم المخرجات، وكذلك التركيز على عمليات ضمان الجودة في التدريس، والبحث وخدمة المجتمع، وتقديم بعض الدعم والمشورة، والمساندة لهذه المؤسسات، كما يقوم الفريق بكتابة تقرير تفصيلي، حول مدى قدرة المؤسسة التعليمية على تحقيق ضمان الجودة في التعليم.

– المستوى المؤسسي: حيث تبذل المؤسسات التعليمية في أستراليا المزيد من الجهد؛ لاستخدام بعض الأساليب الخاصة بضبط وضمان الجودة، بهدف تحسين جودة مخرجاتها، وتجويد العمليات والمقررات الجديدة، كما تم استخدام بعض العمليات من قبل جامعة كانبيرا، والجامعة القومية بأستراليا، كنماذج للجامعات الأخرى في الدول المختلفة، حيث تم اعتماد جميع المقررات عن طريق لجنة اعتماد المقررات الدراسية. (عبد العزيز، وسلامة حسين، ٢٠٠٥م، ٥٢٢).

كما يوجد هناك نوع آخر من التقييم، يتم استخدامه في المؤسسات التعليمية الأسترالية، وهو التقييم الخارجي من قبل هيئة إشراف خارجية؛ لفحص وتقييم خبرات العمل، وعناصر البرامج التي يتم تقييمها، ومن النادر استخدام مقيمين خارجيين؛ لتقييم البرامج الخارجية في أستراليا، كما توجد طريقة أخرى تستخدم في تقييم وضمان جودة التعليم الأسترالي، وهي " القياس المقارن بالأفضل "، والتي تعتمد على استخدام مقياس أو محك؛ لقياس معدل الأداء بمؤسسات التعليم العالي الأسترالي، ومقارنته بأداء المؤسسات الأخرى في الدول المتقدمة.

وتقوم الجامعات الأسترالية، بالاستعانة ببعض الأكاديميين من الجامعات الأخرى، سواءً الأمريكية أو الإنجليزية، والاستفادة منهم في وضع المعايير، والتوقعات الخاصة بالمؤسسات الأكاديمية، كما يسير العمل في بعض الأكاديميات الأسترالية لمدة قصيرة، سواءً فيما يتعلق بالأفراد العاملين أو البرامج الدراسية، كما يحدث في بعض الجامعات الدولية.

– إجراءات ضمان الجودة في أستراليا:

يتم اعتماد مؤسسات التعليم العالي في أستراليا من خلال عدة إجراءات وهي:

- إجراء التقييم الذاتي بواسطة المؤسسة الراغبة في الاعتماد، والمدعَّم بالوثائق، والإحصاءات والبيانات التي تؤكد مصداقيتها، وكتابة تقرير عن المؤسسة ورفعه لهيئة الاعتماد.

- استعراض الأقران من جانب فريق الخبراء، وذلك بزيارة فريق من هيئة ضمان الجودة، للمؤسسة المراد تقييمها، واستخدام المعلومات الإحصائية ذات الصلة، ومؤشرات الأداء الاقتصادي، والدراسات الاستقصائية، وآراء الطلاب والخريجين، وأصحاب العمل؛ لتقييم المؤسسة، ويمكن أن يشترك في التقييم مقيمون، ومراقبون خارجيُّون؛ لضمان مصداقية المؤسسة، وتحسينها وتجديدها.

- إصدار قرار الاعتماد في ضوء تقرير فريق الخبراء، ويتم اعتماد المؤسسة إذا استوفت الشروط اللازمة لذلك.

- إعادة الاعتماد حيث يُطلب من المؤسسات التعليمية، مراجعة جودة التعليم فيها كل خمس سنوات؛ للتأكد من التزامها بالتحسين المستمر.

- **التجربة الأرجنتينية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

كانت مؤسسات التعليم العالي وبرامجه في الأرجنتين، تُقوِّم تقويمًا شكليًّا، أو تعتمد على بعض المعايير، وفي عام ١٩٩٤ شرعت الحكومة على تحسين نوعية التعليم العالي، من خلال إيجاد مؤسسات جديدة، وفي إدارة الجامعة وتقويم الجودة، فأُنشِئت المفوضية الوطنية للتقويم والاعتماد للجامعات، (Commission The National for University Evaluation And Accreditation)، وتهدف المفوضية إلى ما يلي:

- إجراء التقويم الذاتي للجامعات الحكومية والخاصة.
- إجراء التقويم الخارجي للجامعات.
- وضع المعايير لتقويم برامج البكالوريوس والدراسات العليا. (Elaine, p2-3)،(مجيد، والزيادات، ٢٠١٥)

- **التجربة الرومانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

تشير التقارير والوثائق الرسمية وبعض ما كتبه الخبراء الباحثون، إلى أنه خلال السنوات القليلة الماضية، تأثر مستوى تطور التعليم العالي في رومانيا، بإنشاء مراكز جامعية جديدة، وافتتاح

عدة جامعات خاصة.

وبما أن وزارة التعليم الرومانية، مسؤولة عن جودة تدريب المتخصصين، فقد تم اتخاذ قرار يتوافق مع الممارسات، في الدول ذات الأنظمة المتقدمة من التعليم، وذلك بتقديم اعتماد مؤسسات التعليم العالي، ونتائج هذا القرار انعكست على نحوٍ أدَّى بالسلطات الرومانية، إلى صياغة الأهداف الأساسية التالية للاعتماد الأكاديمي [Sterian, 1992]:

– تنمية قدرة مؤسسات التعليم العالي، على التقييم الذاتي والتحسين، من خلال الارتفاع المستمر للجودة، وفاعلية العملية التعليمية.

– أن تقرر ما إذا كانت مؤسسات التعليم العالي، تمتلك الموارد اللازمة لأنشطتها الحالية والمستقبلية أم لا.

– التقويم وفقًا للمعايير الدولية لإمكانات التعليم العالي الروماني.

– تقديم تقييمات واقعية لكفاءة المتخصصين، الذين سيعملون في الأفرع المختلفة للاقتصاد.

– توجيه من أتم المرحلة الثانوية من حيث الخيارات المهنية، وتقويم الإمكانات التي تتيحها مؤسسات التعليم العالي المختلفة في رومانيا.

وفي نظر السلطات المسؤولة عن الاعتماد الأكاديمي، يعد الاعتماد وسيلة لتقويم النشاط التعليمي لمؤسسات التعليم العالي، بهدف تنظيمها ذاتيًّا وتحسينها، ولهذا فإن هذه العملية تتطلب تقويم هيكل الموارد، للقدرة العلمية والتعليمية للمؤسسة، بهدف دمجها في نظام تعليمي شامل، وبعد التوصيات التي قدمتها لجنة الاعتماد، يمكن لوزارة التعليم أن

توافق على دمج أي مؤسسة معينة للتعليم العالي داخل النظام التعليمي، وتمر عملية الاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي في رومانيا بمرحلتين هما:

أ- الاعتماد المبدئي الذي يرتبط بتفويض من العمل، وهو يفترض تحقق عدة شروط معينة، في صورة عدة معايير مبدئية للاعتماد.

ب- تحديد مستوى الاعتماد يشير إلى: تقويم تدريب المتخصصين، بواسطة اختبارات التوافق، وبالتالي فإن متوسط مستوى الإنجاز المحقق، يحصل على درجة من ثلاث أ، ب، جـ.

إن قرار الاعتماد الذي يقر باكتمال المرحلتين السابقتين، يشهد بأن المؤسسة المعتمدة قد حققت الأهداف، وعلى الرغم من أنَّ كل المؤسسات الرومانية، العاملة في التعليم العالي تخضع لعملية الاعتماد، إلا أنَّه يجب تنفيذه بطرق متعددة، وفقًا للأنواع المختلفة التالية من المؤسسات:

- المؤسسات التقليدية (الجامعات والمعاهد) (IT)، بعضها يعد مؤسسات قياسية (ITS) وتمثل مرجعًا للأنواع الأخرى من المؤسسات.

- المؤسسات الرسمية الجديدة (IN).

- المؤسسات الخاصة (IP).

ويتم اعتماد المؤسسات التعليمية، بوضع معايير خاصة للمؤسسات القياسية ITS، التي تشير إلى أنّ مستوى وحالة هذه المؤسسات القياسية، تتناسب مع المؤسسات المتقدمة

للتعليم العالي في الدول الأخرى.

وهكذا في المرحلة الأولى يتم اعتماد ITS ومنحها مستوى (أ)، (بحيث يمكن عقد المقارنة، مع القدرة على البدء في اعتماد أنواع أخرى من مؤسسات التعليم العالي)، ويجب ملاحظة أنَّ معايير الاعتماد، سوف يتم إحكامها مع تطور التعليم العالي الروماني، وفي المرحلة الثانية يتم اعتماد مؤسسات IT، ومنحها مستوى (ب)، (تحديد مستوى الاعتماد على أساس اختبارات التوافق فقط)، وفي حالة قيام وزارة التعليم باتخاذ قرار، عدم الاعتماد على أساس نتائج اختبارات التوافق، فإن الطلاب المقيدين في الكليات، أو الأقسام التي تم حلها، يقومون بإجراء اختبارات تكميلية في مؤسسات أخرى خاصة أو تابعة للدولة، ويمكن لهذه المؤسسات أنْ تقدم عدد الأماكن في كل نظام، وسنوات الدراسة، بحد أقصى ١٠٪ من الأرقام الجارية.

يتم إجراء تقويم الاعتماد المبدئي في ضوء مجموعة من المعايير، التي يتطلب تحقيقها توفير بعض المتطلبات، والاقتراحات الخاصة بكيفية تقويمها، وفيما يلي عرض لمدلولات هذه المعايير ومتطلباتها [Sterian, 1992]:

– معيار النزاهة:

يرتكز هذا المعيار على مبدأ النزاهة الأكاديمية والاستقامة، بالرغم من أنَّ التعليم يجب أن يمول نفسه، سواءً كليًّا أو جزئيًّا، إلا أنَّ مؤسسة التعليم العالي ليست تجارة أو صناعة، أو مؤسسة سياسية، ولذلك يتم تقويم ما يلي في هذا الصدد:

أ– النشرة (التقرير الذاتي)، التي تقدمها مؤسسة التعليم العالي، وتعرض فيها أهدافها وهيكلها وتنظيمها وتمويلها .

ب- تقارير مفصَّلة تطلبها لجنة الاعتماد في وزارة التعليم.

جـ - الموقف الفعلي الذي تمت ملاحظته خلال الزيارة.

- معيار التخطيط:

أن تمتلك المؤسسة التي يتم تقويمها خطة طويلة الأجل، ذات تصميم محكم، يراعي العناصر الداخلية والخارجية، وأنْ تضع الخطة أهدافًا تتعلق بالهيكل، واحتمالات التنمية والتنظيم والتمويل، وأنْ يكون لدى المؤسسة، آلية محددة لتنفيذ الخطة وللتقويم الذاتي، وفي هذا الخصوص يتم تقويم ما يلي:

أ- البحث الخاص بالمؤسسة.

ب- الدراسات واختبارات الأداء.

جـ - تطلعات الخريجين.

د – الموقف الفعلي كما تمت ملاحظته أثناء الزيارة.

- معيار الإدارة:

الإدارة الأكاديمية يجب أن ترتكز على المبادئ التقديمية، ويجب أنْ يشارك الطلاب في إدارة المؤسسات التعليمية، كما يجب على رؤساء الأقسام أنْ يتخذوا التدابير اللازمة؛ لتحقيق معايير الاعتماد، ولتعزيز التشغيل الجيد، وتنمية المؤسسة، ومن هذا المنطلق فلابد أن يتم تقويم ما يلي:

أ- نظام اللوائح الداخلية والمعلومات الأخرى.

ب- وثائق الهيكل الإداري ومعيار اختبار الطلاب وتقارير الأنشطة.

جـ - الموقف الفعلي الذي تمت ملاحظته أثناء الزيارة.

- معيار البرامج التعليمية:

إن التعليم المقدم يجب أنْ يكون متجانسًا ومتنافسًا، وهذا يتطلب تنظيم المنهج والبرامج الدراسية، وفترات العمل الإنتاجية، والرحلات الدراسية، ومنح الدراسات العملية، والشهادات الأكاديمية، والدبلومات، والمنح الدراسية والبعثية، كل العناية التامة، كما يجب التشجيع على إجراء عمليات التبادل مع المؤسسات الأجنبية، ولذلك يتم تقويم التالي:

أ- الكتالوجات والنشرات والمناهج والبرامج الدراسية والإعلانات.

ب- الوثائق التي تطالب بها لجنة الاعتماد.

جـ - الموقف الفعلي كما تم ملاحظته أثناء الزيارة.

- معيار هيئة التدريس:

يجب أن يكون هناك هيئة تدريس معتمدة ومستقرة، قادرة على تحقيق أهداف المؤسسة، والقيام بدورها بفاعلية، ويجب أن تقوم المؤسسة بدعم التطور المهني لفريق التدريس، وكذلك توفير الأجور المناسبة، وأن تقدم كذلك عقود عمل عادلة، ومن هذا المنطلق يتم تقويم الجوانب التالية:

أ- قائمة هيئة التدريس ومؤهلاتهم.

ب- رؤساء الأقسام والمؤسسات وأجورهم.

جـ- المعيار المستخدم في حساب الأجور.

د- تقارير مختصرة عن نشاطهم.

وعلى طرق التقويم أن تستخدم الدرجات السنوية، كما يجب تقديم معيار للحد الأدنى من الأداء، بخصوص هيئة التدريس، ويجب أن يكون ٥٠٪ على الأقل من العاملين بالمؤسسة، التي تتقدم لنيل الاعتماد من هيئة التدريس، ويجب أن يعملوا طول الوقت، بالإضافة إلى ملاحظة الموقف الفعلي للأداء، في أثناء الزيارات الميدانية.

- معيار الوثائق والمعلومات والمرافق التعليمية:

يتطلب توفير المكتبات والكتب الدراسية، والمختبرات وأجهزة الحاسب الآلي المناسبة، والمساحات التعليمية المزودة بمعدات مناسبة، على أن يتم الإشراف عليها وصيانتها بواسطة أفراد مؤهلين، بالإضافة إلى توافر نظام محلي ودولي لتبادل المعلومات، لذا يلزم تقويم ما يلي:

أ - البيانات الإحصائية عن استخدام الكتب، وآلات النسخ وأجهزة الحاسب الآلي المتاحة.

ب - الموقف الفعلي الذي تمت ملاحظته أثناء الزيارة.

– معيار التسهيلات المقدمة للطلاب، ويتطلب:

أ – تقديم الظروف الملائمة من أجل التنمية الفكرية، والشخصية للطلاب، بما في ذلك المطاعم، وحجرات الإقامة، والمدن الجامعية، والرحلات الميدانية.

ب – نظام مناسب لمصروفات التعليم.

جـ – نظام قبول يرتكز على اختبار قدرة المتقدمين، وإعطاء الجميع فرصًا متساوية.

د – إتاحة المعلومات للطلاب، عن المساعدة المالية التي يمكن أن تقدمها المؤسسة.

هـ – التسهيلات الأخرى للطلاب الأجانب.

لذلك لابد من تقويم ما يلي في هذا الخصوص:

أ – تقرير عن التقييم الذاتي لمؤسسة التعليم العالي محل البحث.

ب – النظم الخاصة بالطلاب.

جـ – قوانين التنظيمات الطلابية.

د – الموقف الفعلي الذي لوحظ أثناء الزيارة.

– معيار الموارد المادية والمالية، ويتطلب:

أ – وجود المادة اللازمة التي تحتاج إليها؛ لتحقيق أهداف المؤسسة: الفصول الدراسية، والمخ تبرات، والحجرات المختلفة.

ب – العقود التي تبرم مع المشاريع والمستشفيات والمدارس؛ لرعاية فترات العمل للطلاب.

جـ – الإمكانات المالية المتاحة.

د – معدات الأمان.

وجميع هذه الجوانب تكون عرضة لعناصر التقويم.

وتشير التجربة الرومانية، إلى أنّ الاعتماد الأكاديمي للتعليم العالي، يتم من خلال تحديد لمستوى الاعتماد، عن طريق اختبارات التوافق، التي تضع معايير لمستويات مختلفة من الاعتماد.

إنّ اختبارات التوافق، تتكون من اختبارات يقوم بها كل طلاب المؤسسة، التي تتقدم لنيل الاعتماد IN أو IP، وعينة ممثلة لاختبارات مشابهة من مؤسسات ITS، (وعلى سبيل المثال: اختبارات الدورات الشتوية أو الصيفية في نظام واحد أو أكثر، وذلك تحت إشراف لجنة محايدة).

ويتم تحديد مستوى اعتماد المؤسسة، التي تتقدم لنيل الاعتماد وفقًا لمقارنة نتائج مجموعتي الاختبارات، ويمكن الحصول على النتائج التالية:

– مستوى أ: إذا توافقت ٨٥٪ أو أكثر من نتائج اختبارات المؤسستين اللّتين يتم المقارنة بينهما.

– مستوى ب: إذا كان هذا التوافق يمثل من ٧٠٪ إلى ٨٥٪ من النتائج.

– مستوى جـ: إذا كان التوافق يمثل من ٥٥٪ إلى ٧٠٪.

وفي حالة ما إذا كان التوافق أقل من ٥٥٪ يتم حل المؤسسة، ويتم توصيل القرار رسميًّا من خلال خطاب رسمي من وزارة التعليم، ويمكن لمؤسسة التعليم العالي أن تعترض على القرار، وتتقدم بطلب لمؤتمر رؤساء الجامعات، ويقوم المؤتمر باتخاذ القرار النهائي، في غضون ٦٠ يومًا من تلقّي الاعتراض على القرار الأول، وحتى يتم الإعلام بالقرار النهائي، تقوم وزارة التعليم بإصدار أمر الاعتماد للجامعة، أو المعهد مستوى أ أو ب، أو جـ، أو أمر بالحل الجزئي أو الكلي.

ويتم الإشارة إلى متوسط مستوى الاعتماد، خلال فترة إجراء الدراسات للخريجين على الدبلومات الممنوحة، والتي تتطلب شهادة من وزارة التعليم، والمستوى جـ من الاعتماد، لا تقبله المؤسسات التي تقدم دراسات في العلوم الطبية، وفي التعليم فإن هذه المؤسسات لا تقبل سوى مستويين أ، ب.

ولكي تستكمل إجراءات الاعتماد، لابد من أن يتم إعلام جامعات ومؤسسات التعليم العالي، بمعايير وآليات الاعتماد، وأن تتحمل تكاليف الاعتماد المؤسسات التعليمية التي تخضع للتقييم، وأن يراقب التقويم قسم متخصص من وزارة التعليم العالي.

وتنص المادة التاسعة من قانون التعليم العالي في رومانيا، على أنّ لجنة الاعتماد الأكاديمي تكون هيئة مستقلة، من حيث علاقاتها مع المؤسسات المختلفة للتعليم العالي، وتتكون من ٤١ متخصصًا رومانيًّا في العلوم، والدراسات الإنسانية، ويتم توجيه الدعوة لمتخصصين أجانب، للقيام ببعض أنشطة اللجنة، وتقديم النصيحة المناسبة.

ويقوم وزير التعليم بتعيين أعضاء اللجنة، ولكي تقوم اللجنة بأداء دورها على أكمل وجه، يجب أن تتكون من عدة لجان فرعية:

– اللجنة الفرعية العامة C– I، للتعامل مع التساؤلات الخاصة بالتنسيق.

– اللجنة المركزية الفرعية CE – II، وتتكون من ٥ متخصصين بارزين في العلوم والدراسات الإنسانية.

– اللجنة الفرعية D – III، لمجالات التخصص، وتتكون من ٢٩ متخصصًا: ٢٢ رومانيًّا و٧ مستشارِين أجانب، وهؤلاء المتخصصون يكونون أعضاء في اللجان الست الفرعية، التي تتعامل مع مجالات الدراسة التالية:

أ – اللجنة الفرعية للجامعات U – III ..... خمسة أعضاء.

ب – اللجنة الفرعية الفنية T – III ..... خمسة أعضاء.

جـ – اللجنة الفرعية الطبية M – III ..... ثلاثة أعضاء.

د – اللجنة الفرعية الاقتصادية E – III ..... ثلاثة أعضاء.

هـ – اللجنة الفرعية للهندسة الزراعية A – III ..... ثلاثة أعضاء.

و – اللجنة الفرعية للدراسات الإنسانية والفنون الجميلة C – III ..... ثلاثة أعضاء.

ويجب دعم أنشطة لجنة الاعتماد، من خلال المتخصصين والباحثين من كل مجال على أساس تطوعي، بناءً على طلب من وزارة التعليم والعلوم.

أما الوظائف المقترحة للجان الفرعية فيمكن توضيحها على النحو التالي:

أولًا: وظائف اللجان الفرعية العامة والمركزية I – C وCE – II:

– وضع استراتيجيات الاعتماد.

– وضع التواريخ النهائية ومراحل عملية الاعتماد.

– مراقبة نشاط اللجان الفرعية التخصصية.

– دعم الأطراف المعنية بمعايير الاعتماد وقواعد التقدم.

– صياغة معايير الاعتماد المبدئي وتحديد مستوى الاعتماد.

– توفير الوثائق اللازمة لإصدار قرارات الاعتماد.

– تحديد شبكة عمل المؤسسات المعيارية.

– إعداد تقديرات مصروفات الاعتماد.

– المحافظة على وثائق الاعتماد وتجديدها.

– وضع وتنفيذ معايير مكافأة أعضاء لجنة الاعتماد.

– اقتراح التغيرات في هياكل اللجان الفرعية التخصصية.

– مراقبة مدى تحقق المعايير الخاصة بالمناهج والموارد المادية والمالية والعلاقات مع الكيانات المالية.

ثانيًا: وظائف اللجان الفرعية التخصصية DS – III:

- فحص الطلبات المقدمة لنيل الاعتماد.

- تقديم الطلبات إلى المؤسسات الساعية للاعتماد والخاصة بإكمالها للوثائق المطلوبة منهم.

- تحديد الخريطة الإدارية لتحديد مستويات الاعتماد، وذلك بالتعامل مع المؤسسات المتقدمة لنيل الاعتماد.

- حل جميع الأمور المتعلقة بالاعتماد.

- تنظيم الزيارات إلى المؤسسات التي تقدمت بطلب الاعتماد.

- التأكد من صحة إكمال معايير الاعتماد.

- منح درجات الأفراد بمساعدة كل متخصص، مما يتوافق مع معايير الاعتماد وحساب متوسط قيمة كل معيار.

- المشاركة في وضع اختبارات التوافق؛ لتحديد مستوى الاعتماد. (الخطيب، ٢٠٠٢، ص٢١٥-٢٢٠).

- **التجربة الدينماركية:**

أسس مركز ضمان الجودة وتقويم التعليم العالي، (The Danish center for quality assurance and evaluation of higher education)، وهو مركز مستقل عن الجامعة ويهدف إلى:

- تقويم الجامعات الحكومية وغير الحكومية.

- تحديد الطرائق الملائمة لتقويم البرامج.

- توجيه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي فيما يتعلق بالتقويم والجودة.

- نقل الخبرات الوطنية وغير الوطنية، حول التقويم للنظام التربوي وتحسين الجودة، ويُجْري المركز تقويمًا شاملًا للبرامج التربوية، فضلًا عن المسوحات الشاملة؛ للتحقق من جودة البرامج، والزيارات الموقعية، وكتابة التقارير التحليلية وتعميمها على المؤسسات. (Thure, p5-6). (مجيد، والزيادات، ٢٠١٥، ص٣١١).

- **التجربة الهندية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

لعبت مؤسسات التعليم العالي والجامعي في الهند، دورًا رئيسيًّا في تطوير المجتمع، والنهوض به اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، وقد اهتمت الهند بالتوسع الكمّي في التعليم العالي والجامعي، وزيادة نسبة الملتحقين به، كما اهتمت بنوعية هذا التعليم وجودته، بحيث يكون مواكبًا للتغيرات المحلية والعالمية.

وتتمع أغلب الجامعات الهندية بالاستقلال الذاتي، في تنظيم العمل الإداري داخل إدارتها، وا لكليات التابعة لها، فهي تضع معايير للالتحاق بالكليات المختلفة، وتنظم اختبارات السنوات النهائية، لطلاب الكليات المختلفة، كما تتمتع بتنظيم برامج الدراسات العليا، ومنح الدرجات العلمية المختلفة.

ويوجد بالهند عدد (٢٢٩) جامعة، منها ١٥ جامعة رئيسية تم إنشاؤها بواسطة الحكومة، وبالتحديد لجنة الجامعات الكبرى؛ من أجل تحقيق أهداف تنموية، أما الجامعات الأخرى فتديرها الولايات الهندية التي أنشأتها، وتقوم بتمويلها، وبالنسبة للجامعات الرئيسية

"المركزية "، فتمولها لجنة الجامعات الكبرى، والمجلس الهندي للأبحاث الزراعية، ومجلس الهند الشامل للتعليم الفني. (السمالوطي، إيناس حويل وماهر حسن، ٢٠٠٥، ٧٣٥).

وقد شهد التعليم العالي في الهند، نموًّا سريعًا وملحوظًا مع بداية القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من الاهتمام بتحقيق مستويات مُرضية للجودة، في أداء مؤسسات التعليم العالي، فإن هناك الكثير من الانتقادات وجهت للدولة، بأنها سمحت لنمو وتكاثر مؤسسات التعليم العالي، في ظل تدني التسهيلات والإمكانيات المادية، مما أدى إلى تدهور جودة ونوعية أداء هذه المؤسسات، ونتيجة لذلك اهتمت الهند بتطبيق معايير ومقاييس الجودة في التعليم، وأسست المجلس القومي للتقييم والاعتماد، (National Assessment and Accreditation Council، (NAAC) في عام ١٩٩٤م، بناءً على توصيات السياسة القومية للتعليم والتقييم عام ١٩٨٦م، وذلك للمحافظة على جودة مؤسسات التعليم العالي الهندي، وهي هيئة مستقلة، تأسست من قبل لجنة التراخيص والإجازات الجامعية بالهند، وتعتبر (NAAC) عضوًا بالشبكة العالمية لهيئات تأكيد الجودة بالتعليم العالي، (INQAAHE)، وتم اعتمادها من ضمن أفضل خمسين هيئة ضمان الجودة في العالم. (NAAC, 2009).

كما قام المجلس القومي للتقييم والاعتماد (NAAC)، بإنشاء خلية تأكيد الجودة الداخلية (Internal Quality Assurance Cell)، بهدف تطوير نظام للتحسين الواعي والمستمر، لأداء المؤسسات التعليمية، ولمساعدة المؤسسات على تأسيس خلايا تأكيد الجودة الداخلية، والتي تسهم في إعادة الاعتماد بالمؤسسات الجامعية، ويرتبط بالمجلس القومي للتقييم والاعتماد (NAAC)، عدد من اللجان الاستشارية والتشاورية للاسترشاد بها في الكثير من الممارسات، بالإضافة إلى الهيئات القانونية التي توجه سياسات الهيئة، كما يتوافر للمجلس عدد من الموظفين الأساسيين

والاستشاريين؛ لدعم الأنشطة المختلفة الخاصة بالتقييم،كما يتلقى المجلس القومي للتقييم والاعتماد (NAAC)، المساعدة من عدد كبير من الأشخاص من جميع أنحاء البلاد، ويختص المجلس القومي للتقييم والاعتماد باعتماد المؤسسات التالية: (NAAC,2009)

– جميع الجامعات المعترف بها بموجب المادة (٣)، من قانون لجنة المنح الجامعية لعام ١٩٥٦م، بغض النظر عن عدد سنوات إنشائها.

– المؤسسات التابعة للمجالس الفنية التنظيمية المعترف بها في الهند.

– الكليات والمؤسسات ذاتية الإدارة، والكليات التابعة للجامعات المعترف بها، والكليات التأسيسية المقبلة تحت إدارة جامعات معترف بها، ومر على إنشائها خمس سنوات، وخرَّجت دفعتين على الأقل من الطلاب.

– الجامعات المعترف بها بموجب المادة (٢)، من قانون لجنة المنح الجامعية لعام ١٩٥٦م، والتي مر على إنشائها أكثر من خمس سنوات، وتخرج منها دفعتان من الطلاب على الأقل.

– المؤسسات التعليمية الأخرى الموجودة عبر الحدود، والمؤسسات التعليمية الخارجية الموجودة بالهند.

وقام المجلس القومي للتقييم والاعتماد (NAAC)، بتطوير أدوات التطوير، وتصنيف مؤسسات التعليم العالي، حيث تم اعتماد عدد (١٤١) جامعة، وعدد (٣٤٩٢) كلية تابعة لها، كما تم إعادة اعتماد عدد (٤٢) جامعة، وعدد (١٩٠) كلية حتى نهاية سبتمبر ٢٠٠٩م، ويوضح الجدول التالي بيانًا بالجامعات والكليات المعتمدة في الولايات المختلفة بالهند. (NAAC, 2009).

جدول (١)

بيان بعدد الجامعات والكليات المعتمدة بالهند حتى سبتمبر ٢٠٠٩م.

م	الولاية	عدد الجامعات	عدد الكليات
١	أندرا براديش Andhra Pradesh	١٢	٢٢٢
٢	أروناتشال براديش Arunachal Pradesh	١	٥
٣	ولاية اسام Assam	٢	١٩٢
٤	بهار Bihar	٣	٣٦
٥	شانديجارف Chandiharh	١	١٣
٦	شهاتيسجار Chattisgarh	٣	٣٣
٧	جوا Goa	١	١٥
٨	جوجارات Gujarat	٦	١٢٦
٩	هاريانا Haryana	٣	١٥٠
١٠	هيماتشال براديش Himachal Pradesh	١	١٩
١١	جامو وكشمير Jammu & Kashmir	٢	٢٤
١٢	جهار خاند Jharkhand	١	١٩
١٣	كارناتاكا Karnataka	٨	٤٦٨
١٤	كيرلا Kerala	٤	١٥٠
١٥	ولاية مادهيا براديش Madhya Pradesh	٧	١٢٠
١٦	ماهاراشترا Maharashtra	١٧	٩٤٥
١٧	مانيبور Manipur	١	٧
١٨	ميجالايا Meghalaya	١	٨
١٩	ميزورام Mizoram	–	٩
٢٠	ناجالاند Nagaland	١	٢

٢١	نيو دلهي New Delhi	٤	١
٢٢	أوريسا Orissa	٣	١٤٩
٢٣	بونديشيري Pondicherry	١	٦
٢٤	لبنجاب Punjb	٣	٩٦

تابع جدول (١)

عدد الجامعات والكليات المعتمدة بالهند حتى سبتمبر ٢٠٠٩م (محمد، ١٤٣٣هـ، ص١٨٤).

م	الولاية	عدد الجامعات	عدد الكليات
٢٥	راجستان Rajast han	٨	٩٨
٢٦	التاميل نادو Tamil Nadu	١٩	٢٤١
٢٧	تريبورا Tripura	١	٤
٢٨	اوتار براديش Uttar Pradesh	١٥	٩٧
٢٩	وتارانشال Uttaranchal	٤	٢٧
٣٠	ولاية البنغال الغربية West Bengal	٧	٢١٠
	الإجمالي	١٤١	٣٤٩٢

ويقوم المجلس القومي للتقييم والاعتماد NAAC، بعدة مهام أساسية هي (NAAC: 2009):

- اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء التقييم الدوري، لاعتماد مؤسسات التعليم العالي والكليات التابعة لها، والبرامج والمشروعات الأكاديمية.

- التعاون مع الهيئات والمؤسسات ذات الصلة في مجال التعليم العالي لتقييم الجودة.
- تشجيع عملية التقييم الذاتي، والمساءلة، والاستقلالية، والابتكار في مجال التعليم العالي.
- توفير البيئة الأكاديمية المناسبة؛ لتعزيز عملية التعليم والتعلم، والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي.
- إجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة بمجال الاعتماد، وتقديم الاستشارات والدورات التدريبية في مجال الاعتماد وضمان الجودة.

أ – أهداف نظام الاعتماد الجامعي في الهند:

يهدف نظام الاعتماد الجامعي في الهند إلى (NAAC, 2009):

- مساعدة المؤسسة التعليمية على معرفة نقاط الضعف والقوة، والفرص المتاحة لها من خلال عملية مراجعة البيانات.
- تمنح عملية الاعتماد المؤسسة التعليمية إحساسًا بالاتجاه والهوية.
- تزويد هيئات التمويل بالبيانات الموضوعية اللازمة لعملية التمويل.
- تحديد أوجه التخطيط وتخصيص المصادر المالية والمادية، وتحسين أوضاع الكليات.

- تعزيز عملية التنافس والتفاعل بين المؤسسات التعليمية مع بعضها البعض.
- إمداد المجتمع وأصحاب الأعمال بمعلومات مُوثّقة عن جودة التعليم المقدم للقوى العاملة المحتملة.

ب – معايير نظام الاعتماد الجامعي في الهند:

تخضع مؤسسات التعليم العالي والجامعي لعملية تقييم دقيقة، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من المقاييس الموضوعية Parameters، حتى يمكِّن المؤسسة التعليمية من مقارنة موقفها مع غيرها من المؤسسات المماثلة.

وقد حدد المجلس القومي للتقييم والاعتماد، سبعة معايير رئيسة كأساس لإجراءات التقييم والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي وهي: (NAAC, 2009)

- البنية التحتية ومصادر التعلم.
- الجوانب الإدارية والقيادية بالمؤسسة.
- المجالات المهنية المتعلقة بالمناهج.
- دعم وتقدم الطلاب.
- التدريس والتعليم والتقويم.
- الممارسات المبتكرة.

- البحوث العلمية والاستشارات والمشروعات البحثية.

ونتيجة لتنوع مؤسسات التعليم العالي والجامعي في الهند، تم إعطاء المعايير السبعة درجات ونسبًا مئوية، وتستخدم هذه الدرجات والنسب في حساب درجة المؤسسة التعليمية، كما هو موضح بالجدول التالي: (Varghese, M. & Katre Shakuntala, 2007)

جدول رقم (٢)

يوضح الأوزان النسبية المستخدمة في حساب درجة المؤسسة في المعايير السبعة الرئيسة المختلفة

الولاية	الجامعات	الكليات المستقلة	الكليات (انتظام / انتساب)
المجالات المتعلقة بالمناهج (المجالات المهنية)	١٥٠ (١٥٪)	١٠٠ (١٠٪)	٥٠ (٥٪)
التدريس – التعليم – التقويم	٢٥٠ (٢٥٪)	٣٥٠ (٣٥٪)	٤٥٠ (٤٥٪)
البحوث والاستشارات	٢٠٠ (٢٠٪)	١٥٠ (١٥٪)	١٠٠ (١٠٪)
البنية التحتية ومصادر التعلم	١٠٠ (١٠٪)	١٠٠ (١٠٪)	١٠٠ (١٠٪)
دعم وتقدم الطلاب	١٠٠ (١٠٪)	١٠٠ (١٠٪)	١٠٠ (١٠٪)
الإدارة والقيادة	١٥٠ (١٥٪)	١٥٠ (١٥٪)	١٥٠ (١٥٪)
الممارسات المبتكرة	٥٠ (٥٪)	٥٠ (٥٪)	٥٠ (٥٪)
الإجمالي	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

كما وضع المجلس القومي للتقييم والاعتماد (NAAC)، منهجية جديدة لتقييم واعتماد

مؤسسات التعليم العالي، حيث وضعت لكل معيار من المعايير السبعة الرئيسة، عددًا من المؤشرات كمبادئ توجيهية لتقييم المؤسسة التعليمية، كما تم وضع درجة محددة لكل مؤشر على حدة كما يلي: (Varghese, M. & Katre Shakuntala, 2007)

جدول (٣)

بيان الدرجات المحددة للمؤشرات الخاصة بمعايير الاعتماد في الهند

المعيار الرئيسي	مؤشرات التقييم	الجامعات	الكليات المستقلة	الكليات التابعة / التأسيسية
١- المجالات المتعلقة بالمناهج	تصميم وتطوير المناهج الدراسية	٩٠	٥٠	١٠
	المرونة الأكاديمية	٣٠	٢٠	١٥
	مراجعة المناهج الدراسية	١٠	١٠	١٠
	تحديث المناهج الدراسية	١٠	١٠	٥
	أفضل الممارسات في الجوانب المنهجية	١٠	١٠	١٠
	المجموع	١٥٠	١٠٠	٥٠
٢- عمليات التعليم والتعلم	عملية القبول وملف الطالب	٢٠	٣٠	٣٠
	تلبية الاحتياجات المتنوعة للطلاب	٢٠	٣٥	٤٥
	عمليات التعليم والتعلم	٩٠	١٧٠	٢٧٠
	نوعية أعضاء هيئة التدريس	٦٠	٦٥	٦٥
	عملية التقييم والإصلاح	٥٠	٤٠	٣٠
	أفضل الممارسات في مجال التعليم والتعلم والتقييم	١٠	١٠	١٠
	المجموع	٢٥٠	٣٥٠	٤٥٠

٣- البحوث والاستشارات	دعم البحوث	٤٠	٣٠	١٥
	البحث والمخرجات المنشورة	٩٠	٥٠	٢٥
	الاستشارات البحثية	٢٠	١٠	٥
	أنشطة الإرشاد	٣٠	٤٠	٤٠
	التعاون	١٠	١٠	٥
	أفضل الممارسات في البحوث والاستشارات	١٠	١٠	١٠
	المجموع	٢٠٠	١٥٠	١٠٠
٤- دعم وتقدم الطلاب	تقدم الطلاب	٣٠	٣٠	٣٠
	دعم الطلاب	٣٠	٣٠	٣٠
	الأنشطة الطلابية	٣٠	٣٠	٣٠
	أفضل الممارسات في دعم وتقدم الطلاب	١٠	١٠	١٠
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تابع جدول (٣)

بيان الدرجات المحددة للمؤشرات الخاصة بمعايير الاعتماد في الهند

المعيار الرئيسي	مؤشرات التقييم	الجامعات	الكليات المستقلة	الكليات التابعة/ التأسيسية
٥- البنية التحتية ومصادر التعلم	التسهيلات المادية الموفّرة للتعليم	٢٠	٢٠	٢٠
	البنية التحتية والصيانة	١٠	١٠	١٠
	المكتبة باعتبارها أحد مصادر التعلم	٣٥	٣٥	٣٥
	تكنولوجيا المعلومات كمصدر للتعلم	١٥	١٥	١٥
	المرافق الأخرى	١٠	١٠	١٠

	أفضل الممارسات في تطوير البنية التحتية ومصادر التعلم	١٠	١٠	١٠
	المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٦- الإدارة والقيادة	رؤية المؤسسة والقيادة	١٥	١٥	١٥
	الترتيبات التنظيمية	٢٠	٢٠	٢٠
	استراتيجية التطوير في المؤسسة	٣٠	٣٠	٣٠
	إدارة الموارد البشرية	٤٠	٤٠	٤٠
	إدارة الشؤون المالية وتعبئة الموارد	٣٥	٣٥	٣٥
	أفضل الممارسات في الإدارة والقيادة	١٠	١٠	١٠
	المجموع	١٥٠	١٥٠	١٥٠
٧- الممارسات المبتكرة	نظام ضمان الجودة الداخلية	٢٠	٢٠	٢٠
	الممارسات الجامعية	١٥	١٥	١٥
	العلاقات مع أصحاب المصلحة	١٥	١٥	١٥
	المجموع	١٥٠	١٥٠	١٥٠
	إجمالي درجات المعايير	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

ويقوم المجلس القومي للتقييم والاعتماد (NAAC)، بتصنيف المؤسسات التعليمية وترتيبها حسب مستواها، حيث يتم احتساب المعدل التراكمي Cumulative Grade point Average (CGPA)للمؤسسة، بناءً على الدرجات التي تحصل عليها في المعايير السبعة الرئيسة السابق ذكرها، ويتم ترتيب المؤسسة على أربع درجات هي: (A, B, C, D)، ويوضح ذلك الجدول التالي: (Varghese, M. & Katre Shakuntala, 2007)

جدول رقم (٤)

يوضح الجدول تصنيف المؤسسات التعليمية طبقًا لترتيبها حسب معدل الدرجات التراكمي

معدل الأداء التراكمي (المدى)	الرمز	وصف الأداء	تفسير الأداء
4,00–2,01	**A**	**جيد جدًا (معتمدة)**	**هناك مستوىً عالٍ من الإنجاز الأكاديمي كما هو متوقع من المؤسسة**
3,00–2,01	**B**	**جيد (معتمدة)**	**مستوى جيد من الإنجاز الأكاديمي وأعلى من مستوى الحد الأدنى المتوقع من المؤسسة**
2,00–1,51	**C**	**مقبول (معتمدة)**	**الحد الأدنى من الإنجاز الأكاديمي المتوقع من المؤسسة**
1,50≥	**D**	**غير مرضية (غير معتمدة)**	**أقل من الحد الأدنى من الإنجاز الأكاديمي المتوقع من المؤسسة**

جـ – إجراءات نظام الاعتماد الجامعي في الهند:

تتلخص الإجراءات الرئيسية لعملية اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الهند، في ثلاث مراحل أساسية، تتمثل فيما يلي: (Varghese, M. & Katre Shakuntala, 2007):

– المرحلة الأولى: حصول المؤسسة الراغبة في الاعتماد، على شهادة (أهلية المؤسسة لتقييم الجودة) (IEQE)، قبل تقديمها لطلب الاعتماد، والتي تفيد بأن المؤسسة لا تزال في مرحلة التخطيط للتقييم، وتتلخص فوائد هذه المرحلة للمؤسسة التعليمية فيما يلي:

– الحصول على الاعتراف من (NAAC)، بأنها مؤهلة للحصول على الخطوة الثانية الخاصة بإجراء التقييم الشامل وعملية الاعتماد.

– الحصول على توصيات من (NAAC)، للمؤسسات التي لم تستطع التأهل في الخطوة الأولى حول التحسينات المختلفة، التي يتعين على المؤسسة بذلها للوصول إلى مستوى الجودة المطلوبة.

– الحصول على الدعم والمساعدة والتوجيه المناسب؛ لتمكين المؤسسات التي لم تستطع التأهل في المرحلة الأولى، وتمكينها من الحصول على شهادة الأهلية لتقييم الجودة (IEQO).

– **المرحلة الثانية**: إعداد تقرير الدراسة الذاتية بواسطة المؤسسة، وعرضه على المجلس القومي للتقييم والاعتماد (NAAC)؛ لدراسته وتحليله بشكل مفصّل.

– **المرحلة الثالثة**: زيارة فريق التقييم الخارجي للمؤسسة التعليمية؛ لبحث أحوال المؤسسة أو البرنامج طبقًا لأبعاد التقويم الذاتي ومحاوره، ويضيف إليه تقديراته وأحكامه بناءً على خبراته الخاصة ومنظوره الخارجي، ويعد فريق التقييم الخارجي تقريرًا شاملًا، بغرض تدقيق الحقائق والوقائع، الواردة في ضوء معايير الاعتماد التي وضعتها (NAAC)، ويحدد الدرجات الخاصة بكل معيار من المعايير السبعة، ويتم إحالة تقرير التقويم الذاتي (الأصلي)، وتقرير الفريق الزائر إلى المجلس القومي للتقييم والاعتماد، ليقوم بموجبه بتصنيف المؤسسة التعليمية وإعطاء تقدير لها، ثم إصدار قراره بخصوص اعتماد المؤسسة بناءً على تقرير التقويم الخارجي.

ويقوم المجلس القومي للتقييم والاعتماد، بتصنيف المؤسسات التعليمية، وترتيبها حسب مستواها إلى أربعة مستويات(A,B,C,D) أي جيد جدًا، جيد، ومقبول، و(غير مرضي)، ويتم اعتماد المؤسسات التي تحصل على تقديرات A, B, C، أما المؤسسة التي تحصل على تقدير D فلا يتم اعتمادها، ويرفق بالتصنيف تقرير نوعي بواسطة الفريق الزائر، يوضح نقاط القوة والضعف، بالنسبة لكل معيار من معايير الاعتماد السبعة يقدم للمؤسسة التعليمية، وبالنسبة للمؤسسات التي لم يتم اعتمادها، يتم إعلامها بأنها تم تقييمها، وَوُجِد أنها غير مؤهلة للاعتماد.

ويحدد المجلس خمس سنوات لسريان مفعول الاعتماد، وتحصل المؤسسة بعد الاعتماد على خطاب التصنيف، موضحًا الدرجات المعيارية، والدرجات الكلية التي تم الحصول عليها.

د – إعادة الاعتماد:

ويتم إعداد الصيغة النهائية لإعادة الاعتماد، في نهاية السنتين الأخيرتين لفترة الاعتماد الأول، وذلك من خلال الجمع بين مراجعات ما بعد الاعتماد، والتغذية الراجعة من المؤسسات المعتمدة، ونتائج الاستشارات القومية، وتتم عملية إعادة الاعتماد من خلال ما يلي: (السمالوطي، إيناس، ماهر، ٢٠٠٥م، ص٧٣٥).

– **عملية التقييم**: تكون عملية إعادة التقييم والاعتماد، خليطًا من التقييم الذاتي، والتصديق من قبل فريق التقييم الخارجي على تقرير المؤسسة، وذلك للتأكد من توافر حد أدنى من المتطلبات المؤسسية، وتتمثل عملية التقييم في تأسيس خلايا لتأكيد

الجودة الداخلية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ لإدارة البيانات، مع تأسيس مواقع للمؤسسة على شبكة الإنترنت، وهذه المتطلبات تمثل الحد الأدنى للمتطلبات المؤسسية اللازمة؛ لإعادة الاعتماد.

– **إطار إعادة الاعتماد:** يتم اتباع المعايير السبعة للاعتماد في إعادة الاعتماد، مع مراجعتها وإعادة تنظيمها، ويبنى إطار إعادة الاعتماد على خمس قيم للأداء المؤسسي، يجب أن تلتزم بها كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي وهي:

- التأكيد على المنظومة القيمية.
- طلب الامتياز في التعليم، وجهود تعزيز الجودة بالمؤسسة.
- ارتباط التعليم بالتنمية القومية.
- تعزيز المنافسة العلمية بين الطلاب.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا.

– **النتائج:** تتم عملية إعادة الاعتماد للمرة الثانية بعد سبع سنوات، من تاريخ الموافقة على المؤسسة من قبل المجلس القومي للتقييم والاعتماد (NAAC)، وعلى المؤسسة التي تم إعادة اعتمادها أن تسجل للاعتماد القادم في نهاية السنة الخامسة، وأن تستأنف الاستعدادات، وتسلم التقارير للمجلس بنهاية السنة السادسة، وسوف يُجرِي المجلس عملية التقييم، ويعلن نتائج إعادة الاعتماد قبل نهاية السنة السابعة.

- **التجربة الماليزية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

تمكنت ماليزيا من تأسيس نظام تعليمي قوي، ساعدها على تلبية احتياجاتها من القوى العاملة الماهرة والمدربة، وقد ساهم هذا النظام في عملية النمو الاقتصادي، والوصول لمرحلة الاقتصاد المعرفي، القائم على تقنية المعلومات والاتصالات.

– هيئات الاعتماد وتنظيماته في ماليزيا:

لقد استطاعت ماليزيا أن تحقق في السنوات الأخيرة، تقدمًا ملموسًا في مجال التعليم بقطاعيه العام والخاص، وذلك من خلال التأكيد على تنظيم جودة المؤسسات التعليمية، وإيجاد آليات للتحكم في هذه الجودة، بوضع معايير معينة تهدف إلى تحقيق الاعتراف بجودة هذه المؤسسات، ومن هنا بدأت فكرة إنشاء المجلس الوطني للاعتماد الماليزي في أغسطس ١٩٩٤م، (The Malaysian Board of Accreditation or Lembaga Akreditasi Negara (LAN))، ثم أصدر البرلمان قانونًا بإنشاء هذا المجلس في يوليو ١٩٩٦م –كهيئة مستقلة – تحت إشراف وزارة التعليم، ويختص بوضع السياسات والإجراءات، والمعايير المرتبطة بجودة التعليم، وذلك بهدف التأكد من وصول جميع المقررات، والبرامج الدراسية إلى مستوىً متميز، طبقًا للمعايير الموضوعة، وباشرت أعمالها في منح الاعتماد للمؤسسات التعليمية، باعتبارها أساسًا مرجعيًّا في تقرير المستوى التعليمي، وتحسين جودة التعليم بماليزيا.

– مهام المجلس الوطني للاعتماد (LAN) بماليزيا:

١– تشكيل السياسات على أساس المعايير وجودة التحكم في المقررات والبرامج الدراسية.

٢– توجيه ومراجعة مستوى وجودة المقررات والبرامج الدراسية، التي يتم تدريسها بمؤسسات التعليم الجامعي ومراقبة تنفيذها.

٣- تحديد مستوى الإنجاز للغة الوطنية والمواد الإجبارية، التي حددها قانون مؤسسات التعليم الجامعي، كشرط للحصول على الشهادات، والدبلومات، والدرجات العلمية.

٤- تقييم الطلبات المقدمة من مؤسسات التعليم الجامعي، الراغبة في الحصول على الاعتماد.

٥- تقديم النصيحة لوزير التعليم، والاقتراح بموافقته على المقررات والبرامج الدراسية، مع مراعاة مستوى وجودة هذه المقررات والبرامج.

٦- اعتماد الشهادات، والدبلومات، والدرجات العلمية الخاصة بالمقررات والبرامج الدراسية، وإعادة تقييمها إذا طلبت أي مؤسسة ذلك.

٧- متابعة مشاريع التخرج الخاصة بالطلاب، والرسائل العلمية التي يقوم الطلاب بإعدادها، وفق المعايير المعتمدة من قبل الهيئة. (علي وعبد العال، ٢٠٠٧م ، ص١٨٤ – ١٨٥).

– أهداف تطبيق نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ماليزيا:

يهدف تطبيق نظام الاعتماد بماليزيا إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تطوير المعايير التي تحكم أداء مؤسسات التعليم الجامعي.

٢- تدعيم إجراءات الجودة والاعتماد، وممارستها بمؤسسات التعليم الجامعي.

٣- العمل على تحسين النمو الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس، وتحسين الأداء الطلابي والإداري.

٤- التأكيد على جودة المخرجات التعليمية والبحثية بمؤسسات التعليم الجامعي، وإعداد تقارير تتضمن مؤشرات علمية؛ لقياس جودة هذه المخرجات، بما يحقق متطلبات سوق العمل.

٥- العمل على رفع كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي، ووضع معايير حديثة؛ لتقييم واعتماد هذه المؤسسات.

- معايير نظام الاعتماد ومجالاته بمؤسسات التعليم الجامعي في ماليزيا:

لقد حدد المجلس الوطني للاعتماد (LAN)، بعض المعايير التي يتم في ضوئها الحصول على الاعتماد وهي:

١- الرؤية والرسالة والأهداف الخاصة بالمؤسسة التعليمية.
٢- المقررات والبرامج الدراسية وطرق التعليم والمداخل التدريسية.
٣- سياسات قبول الطلاب، والدعم المادي الذي يساعد الطلاب على تقدمهم.
٤- المكانة العلمية والأكاديمية للمؤسسة.
٥- المصادر والمراجع العلمية، وقدرة المكتبة على استيعاب الطلاب والباحثين.
٦- أساليب المتابعة والتقييم للأنشطة الطلابية، وأداء أعضاء هيئة التدريس.
٧- الإدارة وأساليب القيادة والإشراف الحكومي.
٨- التحسين المستمر لجودة أداء المؤسسة التعليمية.

وكل معيار من هذه المعايير يحدد بواسطة مستويين للتقويم، مستوى أساس، ومستوى متميز، كما أن هذه المعايير تتضمن العديد من المجالات، وكل مجال يتم تفعيله في ضوء إجراءات محددة. (علي وعبد العال، ٢٠٠٧م: ١٨٥).

– إجراءات نظام الاعتماد بمؤسسات التعليم الجامعي في ماليزيا:

يتولى المجلس الوطني للاعتماد (LAN)، متابعة، ومراقبة معايير الجودة، بمختلف مؤسسات التعليم الجامعي، وتنظيم عمليات ضمان الجودة وإجراءاتها، وتتم عملية الاعتماد من خلال عدة مراحل هي:

١– جمع البيانات والمعلومات اللازمة، عن المقررات والبرامج الدراسية، وفيها يتم جمع المعلومات، عن كل مجال من المجالات التي حددتها الهيئة للاعتماد، والتي تقوم المؤسسة بتنفيذها، وعرض ذلك في تقرير على الهيئة للمراجعة والتقييم.

٢– قياس الحد الأدنى من توافر معايير الاعتماد الموضوعة، وفيها يتم وضع مقاييس خاصة عن طريق الهيئة؛ لمعرفة مدى تقدم المؤسسة التعليمية في برامجها، التي تطبق معايير الاعتماد، وإعلام المؤسسة بكل ما هو مطلوب منها؛ لإنهاء أو استكمال أي معلومات إضافية تساعدها على إنجاز المستندات المطلوبة.

٣– الدراسة الذاتية: وفيها تقوم المؤسسة بمراجعة أدائها، في ضوء المعايير التي تم تحديدها من قبل الهيئة، والمرتبطة برسالة المؤسسة وأهدافها، والمقررات والبرامج والأنشطة، وطرق التدريس، وأساليب المتابعة، والتقييم والمصادر، والمراجع والإدارة، وأساليب القيادة وغيرها من المعايير الموضوعة، وتقوم المؤسسة بكتابة ذلك في تقرير الهيئة.

٤– التقييم الخارجي: وفيه تقوم لجنة خارجية، مكونة من مجموعة من الخبراء، والمتخصصين بزيارة المؤسسة، وعقد لقاءات ومقابلات مع الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس والإداريين، وملاحظة ومراقبة بعض المحاضرات، وزيارة للأقسام المختلفة، وكذلك المعامل والمكتبة،

وحجرات التدريس، وأماكن مزاولة الأنشطة المختلفة، وكتابة تقرير بذلك، وتقديمه للهيئة الوطنية للاعتماد.

٥- منح شهادة الاعتماد: وفيها يتم منح المؤسسة شهادة الاعتماد، أو الاعتراف باستمرار هذه المقررات، والبرامج والأنشطة لمدة معينة، تخضع المؤسسة خلالها لعمليات مراقبة ومراجعة دورية؛ لمعرفة مدى توافر معايير الاعتماد بالمؤسسة، بواسطة لجان خاصة بالمتابعة.

وبعد الانتهاء من إجراءات الاعتماد، يقوم المجلس الوطني للاعتماد (LAN)، بكتابة التقرير النهائي؛ لمنح المؤسسة شهادة الاعتماد لمدة أقصاها خمس سنوات، ويتم تجديد الاعتماد خلال عام من انتهاء المدة، وقد يتم رفض طلب منح الاعتماد، مع توضيح أسباب الرفض، كما يتم تقديم إرشادات، وتوجيهات للمؤسسة، في كيفية الحصول على الاعتماد، ويقوم المجلس بإعلان خبر اعتماد أي مقرر، أو برنامج، في وسائل الإعلام المختلفة. (علي وعبد العال، ٢٠٠٧م: ١٨٦ – ١٨٨).

- **التجربة الكورية (الجنوبية) في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

في البداية تولت وزارة التعليم والمجلس الكوري للتعليم الجامعي، (The Korean Council for University Education (KCUE))، شؤون إدارة نظام الاعتماد الجامعي، وذلك مع وجود مجلس إرشادي، لسياسة التعليم الجامعي، الذي كان يقدم توصياته حول الاعتماد الجامعي إلى وزير التعليم؛ لاتخاذ القرار النهائي بشأنه. (سلامة، والنبوي، ١٩٩٧م، ص٣٤).

وفي عام ١٩٩٣م، أنشأت وزارة التعليم والمجلس الكوري للتعليم الجامعي، هيئة مستقلة داخل المجلس الكوري للتعليم الجامعي، أطلق عليها اسم المجلس الكوري للاعتماد

الجامعي، The Korean Council for University Accreditation (KCUE)، ليعمل كأعلى سُلطة في تقويم أداء الجامعات، ويتألف هذا المجلس من ستة عشر عضوًا، ممثلين عن الجامعات والصناعة والحكومة. (محمد، وقرني، ٢٠٠٥م: ص٣١٠).

أما الإجراءات الرئيسية، لعملية الاعتماد الجامعي في كوريا الجنوبية، فتتلخص في الخطوات التالية:

أ – إجراء دراسة التقويم الذاتي مع جانب القسم.

ب – مراجعة تقرير هذه الدراسة.

ج – زيارة الفريق للمواقع.

د – إعلان النتائج.

هذا ويحدد المجلس الكوري للاعتماد الجامعي (KCUE)، تلك الأقسام التي تعتمد برامجها الدراسية؛ لكي يقوم المجلس بالتعاون مع الروابط المهنية، ذات العلاقة بطبيعة البرامج بالتقويم، وتنظيم لجنة الاعتماد التي تتشكل في الغالب من أساتذة الجامعات، وتضع هذه اللجنة مستويات الاعتماد، ومعاييره وعملياته، حسب طبيعة البرنامج الدراسي، وفي معظم الأحوال يتم الاعتماد الجامعي للبرنامج الدراسي، في جميع الجامعات في مدة لا تتجاوز ستة شهور؛ لإجراء دراسة التقويم الذاتي من قبل القسم ذاته، ثم يرسل تقرير هذه الدراسة إلى المجلس الكوري للاعتماد الجامعي (KCUE)، ولجنة الاعتماد، ثم تستكمل إجراءات وخطوات الاعتماد كما هو موضح سابقًا. (سلامة، والنبوي، ١٩٩٧م، ص٣٦).

- **التجربة الصينية:**

يستهدف الاعتماد الأكاديمي في الصين، ضمان الجودة للتميز بين المستويات الأكاديمية، والدرجات الأكاديمية: (الليسانس " درجة البكالوريوس "، الماجستير، والدكتوراه)، ويشترك في نظام منح الدرجات كل من: مجلس الدولة، ولجنة الدرجات الأكاديمية، ومجموعات المتخصصين (٥٣ مجموعة بها ٦٠٠ عضو)، وتتضمن معايير اختيار المشرفين على دراسات الدكتوراه كلًّا من: (الخطيب، ٢٠٠٢، ص٢٢٥)

أ – المعدّات.

ب – هيكل مجموعة البحث.

ج – عدد الأبحاث المنشورة وأماكن النشر.

د – الأموال.

هـ – المرحلة الحالية من النشاط البحثي للفرد.

و – المشاريع العملية المنفذة (عقود وبراءات اختراع).

وتشمل مهام مجموعات المتخصصين:

- تحديد المؤسسات التي تمنح درجات الدكتوراه والماجستير، ومجالات الدراسة التي يجب تغطيتها.

- تحديد الأساتذة الذين يقومون بإرشاد المرشحين؛ لنيل الماجستير والدكتوراه.

ويتم توجيه اهتمام خاص إلى التعليم في هونج كونج، إذ أن نسبة ٧٠٪ من تمويله، تأتي من ميزانية الحكومة، وتأمل السُلطات في أن يحقق النظام التعليمي لديهم، مستوى يشبه أفضل النظم التعليمية في العالم، ولا تزال الحاجة قائمة إلى مساعدة الباحثين من الخارج، الذين يأتون من الجامعات البريطانية، وجامعات معروفة جدًّا وذلك بهدف:

أ – مسايرة التطور العالمي في مجال التعليم.

ب – الإسراع في تحديد معايير كل خريج.

ج – تعزيز الشأن الدولي للنظام التعليمي والاعتراف به خارج البلاد.

وتم إنشاء نظام للاعتماد في هونج كونج؛ لتقييم البرامج الدراسية، بهدف جعل كل برنامج دراسي متوافقًا مع المعايير الدولية، ومن خلال طرق التقويم، تم استبدال العلاقة الرقابية بعلاقة الند أو النظير.

وفي عام ١٩٨٧م ظهر اقتراح بأن تقوم هونج كونج، بوضع نظام مستقل للاعتماد الأكاديمي خاص بها وحدها، وقامت الحكومة بإنشاء مجلس هونج كونج للاعتماد الأكاديمي (HKCAA)، والذي بدأ العمل في ١٩٩٠م.

إن مجلس (HKCAA) مؤسسة شبه مستقلة، يتم تمويلها بواسطة الحكومة، وينحصر نشاطها في مجال الاعتماد الأكاديمي، وتتمثل أهدافها في الجوانب التالية: [Sterian, 1992]

- نشر المعلومات عن المعايير الأكاديمية وتنظيم المؤتمرات.

- التعاون مع هيئات الاعتماد المهنية.
- معرفة طاقة المؤسسة التعليمية للموافقة أو عدم الموافقة على البرامج الدراسية فيها.
- الاتصال بوكالات الاعتماد خارج هونج كونج.
- تقديم النصح للحكومة والإجابة عن المسائل المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي.

- **تجربة جنوب أفريقيا في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

تمتلك الجامعات في جنوب أفريقيا صلاحيات قانونية خاصة بالاعتماد، أبرزها:

– القيام بفحص الشهادات التي تصدّرها مؤسسات غير اعتمادية وتشهد على صلاحيتها.

– اعتماد البرامج الدراسية والمناهج.

– الاعتراف بدرجات معينة ودبلومات تقدمها مؤسسات معنية.

ويتم حماية المؤسسات المعترف بها، دون المؤسسات غير المعترف بها، والتي تعمل في نفس المجال، ولكن ظهرت الحاجة إلى هيئة مركزية للاعتماد، تضمن المستوى العالمي للمعايير، وهكذا تم إنشاء لجنة اعتماد الجامعات (UAC)، وكانت مخوّلة بمهام محدودة ودقيقة، وهيكل مناسب مكون من ٧ أعضاء (منهم ٤ أكاديميين من جنوب أفريقيا، و٣ متخصصين أجانب)، ومن أهم الأهداف التي تسعى هذه اللجنة إلى تحقيقها ما يلي :[Sterian, 1992]

- مساعدة المؤسسات في عمليات التقييم الذاتي.
- فحص نتائج أنشطة التقييم الذاتي وأنشطة ونتائج اللجان التي تقوم بالزيارات.
- التعاون مع المؤسسات المهنية.
- تعيين أعضاء اللجان الذين يزورون المؤسسات التي تتقدم للحصول على الاعتماد.

- **التجربة النيجيرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

في عام ١٩٦٢م تم إنشاء لجنة الجامعات القومية (NUC)، ومن مسؤوليتها تطوير التعليم العالي وتحسينه، والهدف من الاعتماد في نيجيريا، هو تحديد الحد الأدنى من المعايير، ومدى صلاحية الدرجات العلمية والدبلومات الأكاديمية.

وفي عام ١٩٨٩م نُشر كتيب عن طرق اعتماد البرامج الدراسية الأكاديمية، ويتضمن نظام الاعتماد الأكاديمي في نيجيريا الأنماط التالية: [Sterian, 1992]: كما ورد في (الخطيب، ٢٠٠٢، ص٢٢٨)

- الاعتماد الكامل لمدة ثلاث سنوات، وبعد هذه الفترة تتقدم المؤسسة لنيل الاعتماد من جديد.

- الاعتماد المؤقت (المشروط) وصلاحيته عام واحد، وتطالب المؤسسة بإصلاح أوجه القصور بها.

– عدم الاعتماد في حالة عدم تحقق الحد الأدنى من المعايير المطلوبة، وفي مثل هذا الموقف لا يسمح لهذه الجامعة بقيد الطلاب بها، ويتم سحب الإعانات منها.

أما بالنسبة للمعايير التي تعتمدها لجان الاعتماد فهي:

– عدد هيئة التدريس ومؤهلاتهم.
– المنهج.
– المساعدة المالية.
– فلسفة المؤسسة وأهدافها.
– الإجراءات الإدارية في الأقسام.
– طلبات الزيارات الجديدة.
– المعدات.
– إجراءات قبول الطلاب وتخرجهم.
– تقييم المستخدم للخريجين.
– معايير الاختبارات التي تؤدي إلى الحصول على الدرجات العلمية.

ويقوم كل عضو من أعضاء اللجنة المكلَّفة بالزيارات، بوضع درجة من نقطة إلى عشر نقاط لكل معيار، ويتم تقديم الاعتماد الكامل للدرجات التي تتعدى السبعين، وتقديم الاعتماد المشروط للدرجات التي تتراوح ما بين ٦٠ و٦٩ نقطة، وحينما تحصل أي مؤسسة على أقل من ٦٠ درجة فلا يتم اعتمادها.

الفصل الثاني
تجارب عربية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي

- **التجربة الإماراتية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

إذا عرجنا على تجربة الإمارات العربية المتحدة، في مجال اعتماد وتقويم برامج التعليم العالي الإماراتي، نجد أن هيئة الاعتماد الأكاديمي، قد وضعت المعايير الخاصة باعتماد البرامج في مؤسسات التعليم، وتشمل: أهداف البرنامج، متطلبات القبول والتخرج، البرامج الدراسية، التدريب العلمي، الإرشاد الأكاديمي، برامج التعليم عن بعد، برامج الدراسات العليا (متطلبات القبول والتخرج)، التعليم المستمر، والمهني، والتوسع التعليمي، برنامج الخدمات، أعضاء هيئة التدريس (اختيارهم – أعدادهم – رواتبهم – تنميتهم – تعيينهم – وترقيتهم – أعبائهم الإدارية والتدريسية – طرق تقييمهم)، ترتيبات الشراكة والاتفاقيات التعاقدية، إلا أنّ الهيئة رأت أنَّ تخصص برامج الدراسات العليا، يتميز ببعض المؤشرات التي تلائم طبيعتها، وذلك ضمن وثيقة معايير الترخيص والاعتماد ذاتها، ومن تلك المؤشرات ما يلي:
(Commission for Academic Accreditation, Standards for Licensure & Accreditation, 2007:11)

تدرك المؤسسة أنّ برامجها للدراسات العليا يجب أنْ تفي بمعايير ومؤشرات إضافية وهي:

– توضح المؤسسة قدراتها وإمكانياتها لتقديم برامج الدراسات العليا، بحيث يتوفر لديها (داخل مقر المؤسسة) هيئة تدريس مؤهلة بشكل ملائم، وأجندة بحثية، وأعباء تدريسية مناسبة، وسياسات وإجراءات وتسهيلات ملائمة، ومكتبة ومصادر معلومات، ودعم مالي مناسب.

– تتضمن برامج الدراسات العليا في نظامها البحثي، مقاييس مختلفة للنجاح، عن تلك الموضوعة للدرجة الجامعية الأولى، وكذلك بين برامج الماجستير وبرامج الدكتوراه.

– تقدم المؤسسة برامج دراسات عليا ذات علاقة وثيقة برسالتها.

– تفوض المؤسسة سلطة وصلاحيات مناسبة، لأعضاء هيئة التدريس بالدراسات العليا؛ لتطوير المناهج، وتحديد متطلبات استكمال الدرجات العلمية.

– تكون توقعات تعلم الطلبة ذات مستوى أعلى وأكبر من برامج الدرجة الجامعية الأولى.

– يجب أن تفي برامج الدراسات العليا والمهنية في المؤسسة بالمعايير الدولية، فيما يتصل بمحتوى هذه البرامج، والفهم العميق للعمل الأكاديمي بعد البكالوريوس.

– تؤكد برامج الدراسات العليا على تنمية مستويات عالية من الكفاءة، في البحث العلمي والمعرفة العلمية، لحقل ومستوى البرنامج.

– تتطلب الدراسة في برامج الدراسات العليا المؤدية إلى درجة الماجستير أو الدبلوم العالي على الأقل سنة واحدة من الدراسة العليا المنتظمة.

– تتطلب الدراسة في برامج الدراسات العليا المؤدية إلى درجة الدكتوراه على الأقل سنة واحدة من الدراسة العليا المنتظمة بعد مستوى الماجستير، بالإضافة إلى دراسة متعمقة لمهارات ومناهج البحث العلمي، وفترة زمنية معينة لإجراء بحث مستقل، أو مشروع بحثي رئيسي ملائم ومناسب لمجال الدراسة.

– إذا كانت برامج الدراسات العليا تقدم تدريبًا مهنيًّا، فلابد أن يكون مرتبطًا بالممارسات الحديثة والراهنة في مجال الدراسة، وذو صلة بمتطلبات الترخيص، ويكون في عمومه مقبولًا وفق المعايير الأكاديمية.

– يتضمن محتوى المقررات الساعات المعتمدة (الوحدات المقررة)، ومهارة البحث العلمي، ورسالة علمية أو متطلبات ممارسة تطبيقية، تكون مناسبة وملائمة لمستوى الدرجة العلمية الممنوحة.

وفيما يتصل بأعضاء هيئة التدريس العاملين في برامج الدراسات العليا، يظهر في وثيقة معايير الترخيص والاعتماد، في هيئة اعتماد التعليم العالي في الإمارات المؤشرات التالية، (Commission for Academic Accreditation, Standards for Licensure& Accreditation, 2007:14).

تظهر المؤسسة أدلة موثقة، على أنّ أعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون في برامج الدراسات العليا، يمتلكون إمكانات وخبرات جيدة في مجال البحث العلمي، والأنشطة العلمية، أو أنْ تكون لديهم خبرات مهنية مهمة في المجالات التطبيقية كممارسين، كما تُبين المؤسسة بوضوح متطلبات الأهلية والجدارة لأعضاء هيئة التدريس، القائمين بتدريس المقررات في برامج الدراسات العليا، بمن فيهم أولئك الذين يشرفون على أطروحات الطلبة.

وعلى صعيد القبول وشروطه في برامج الدراسات العليا، احتوت وثيقة معايير الترخيص والاعتماد بعضًا من التوجيهات العامة في هذا الصدد وهي: (Commission for Academic Accreditation, Standards for Licensure & Accreditation, 2007:18)

– تختلف متطلبات القبول وفقًا للدرجة العلمية، فالطلبة المقبولون لدرجة الماجستير، لابد وأن يكونوا قد أكملوا درجة البكالوريوس في الحقل أو التخصص ذو العلاقة، كذلك الطلبة المقبولون لدرجة الدكتوراه، لابد وأن يكونوا قد أكملوا درجة الماجستير في الحقل العلمي ذو العلاقة.

– يظهر الطلبة المقبولون لمواصلة درجاتهم العلمية أو المهنية العليا، قدرات وإمكانات على مستوى عالٍ من الأداء، بالاستناد إلى سجلاتهم الأكاديمية ومؤشرات أخرى للقدرة، كما يقدمون سجلات درجات رسمية لكل الوحدات العلمية المعتمدة، التي اكتسبوها خلال الدرجة الجامعية الأولى، بحيث تكون ملائمة لمجال الدراسة، الذي يخططون للالتحاق به في برامج الدراسات العليا.

– يكون لدى المؤسسة مجموعة سياسات وإجراءات معينة، فيما يتصل بنقل ومعادلة المقررات، وتحويلها وفقًا لمتطلبات الهيئة في هذا الخصوص.

– تلتزم المؤسسة في برامجها للدراسات العليا التي تدرس باللغة الإنجليزية، بالحد الأدنى من معايير الهيئة لإجادة اللغة الإنجليزية.

- **التجربة المصرية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي The Egyptian Experience:**

يشير (القصبي، ٢٠٠٧، ص١٢٧٢) كما ورد في (الشهري،٢٠١٢، ص٥١) إلى أنه " بدأ الاهتمام بجودة التعليم العالي منذ عام ١٩٨٩م، حيث أصدر المجلس الأعلى للجامعات قرارًا

بإنشاء لجنة عليا؛ لتطوير الأداء وتقويمه، بوضع معايير ومقاييس للأداء على مستوى كل جامعة، وكل كلية، وكل قسم، وكل وحدة ذات طابع خاص، وكذلك بالنسبة لمحتوى المقررات الدراسية والامتحانات ".

وقد ذكر كلًّا من (محمد وقرني، ٢٠٠٥، ص٣٦١) " أنّ المجلس الأعلى للجامعات المصرية، وضع معايير محددة يجري بمقتضاها أداء التقويم الذاتي للجامعات بصفة دورية، وجاءت البداية الجادة لتقويم الأداء بصورة القانون، رقم ١٤٢ لسنة ١٩٩٤، مما أضاف لاختصاصات المجلس الأعلى للجامعات، وضع النظم الخاصة لتقويم الأداء الجامعي وتطويره، وفي ٥ نوفمبر ١٩٩٥م، صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للجامعات، بتشكيل لجنة لتقويم الأداء الجامعي، وتوجد تأكيدات مستمرة على مدار الفترة الماضية، بضرورة إنشاء نظام قومي؛ لتقويم الأداء التعليمي للجامعات، وفي ضوء الاهتمام المتزايد بتقويم الأداء الجامعي، والتقويم الذاتي لكل عناصر المنظومة التعليمية، والمطالبة بإنشاء هيئة قومية لتقويم الأداء، وأيضا في ظل التطورات والاتجاهات الحديثة، بدأ التحول إلى الأخذ بنظام الاعتماد، الذي يتضمن بداخله تقويم الأداء، وضمان جودة الأنظمة التعليمية ".

لذلك يؤكد (طعيمة وآخرون، ٢٠٠٦، ص٢٥٩) أنه " صدر القرار الوزاري رقم ١٥١٥، بإنشاء اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد (NAAQA)، في أكتوبر عام ٢٠٠١م، بعد إقرار المؤتمر القومي لتطوير التعليم العالي في فبراير عام ٢٠٠٠م، للخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم العالي، والتي تُرجمت إلى ٢٥ مشروعًا يتم تنفيذه على ثلاث مراحل، تتفق كل مرحلة مع الخطة الخماسية للدولة، اعتبارًا من ٢٠٠٢م حتى ٢٠١٧م ".

أما الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (NAQAAE)، فقد أُنشِئت بموجب القانون رقم ٨٢ في ٢٠٠٦م (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨م).

– إجراءات الاعتماد للمؤسسات التعليمية المصرية – كما حددتها – (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد ٢٠٠٨م):

أولًا: الزيارة الاستطلاعية:

ويتضمن التقرير الناتج عن الزيارة، توجيه نظر المؤسسة لمواطن الضعف والقوة بها؛ حتى يتسنى لها تعديل أوضاعها، وتطوير النقاط التي تعاني من بعض جوانب القصور؛ حتى يمكنها الاستعداد للاعتماد، وذلك دون أدنى مسؤولية على الهيئة.

ثانيًا: في حالة التقدم للاعتماد يتم اتباع الإجراءات والقواعد التالية:

أ) استيفاء المؤسسة لطلب التقدم للاعتماد.

ب) التقويم:

– تعلن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، عما إذا كانت ستتولى عملية التقويم والاعتماد بنفسها، أم أن التقويم سيتم بمعرفة أحد الأفراد، أو منظمات المجتمع المدني، أو غيرها من بين المرخص لهم بممارسة أعمال التقويم، وفي الحالة الأخيرة تحدد الهيئة القائمة بعملية التقويم.

– تخطر الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، المؤسسة التعليمية محل التقويم، بنتائج عملية التقويم خلال ستين يومًا من انتهائها.

– لا يجوز للمؤسسة التعليمية التي لم تستوفِ معايير الاعتماد، أن تتقدم للحصول على الشهادة مرة أخرى، إلا بعد موافقة الجهة التابعة لها مباشرة، وعلى هذه الجهة تقديم العون للمؤسسة.

– تقوم الهيئة بوضع نظام لإجراءات المتابعة والمراجعة الدورية، للمؤسسات التعليمية التي صدر قرار باعتمادها من الهيئة، وذلك طوال فترة صلاحية شهادة الاعتماد (خمس سنوات).

– يصدر مجلس إدارة الهيئة قرارًا، يتسبب بوقف شهادة اعتماد للمؤسسة، للمدة التي يقررها، وبحسب جسامة المخالفة، وذلك إذا تبين من أعمال المتابعة أو المراجعة، أو الفحص الدوري للمؤسسة التعليمية الصادر لها شهادة اعتماد، فَقْد المؤسسة أحد الشروط المقررة للاعتماد، أو ارتكاب المؤسسة أي مخالفات، أو إجرائها أي تعديلات في نشاطها، أو نظام العمل بها، أو البرامج التعليمية التي تقدمها، بما يجعلها غير مستوفية لمعايير التقويم والاعتماد المقررة.

– يصدر مجلس الإدارة قرارًا بإلغاء شهادة اعتماد المؤسسة، وذلك في حالة فَقْد المؤسسة أحد الشروط الأساسية المقررة للاعتماد، أو ارتكاب المؤسسة أي مخالفات جسيمة، أو إجرائها أي تعديلات كبيرة في نشاطها، أو نظام العمل، أو البرامج التعليمية التي تقدمها، وكذا في حالة تغيير المؤسسة لغرضها تغييرًا جوهريًّا، أو إذا ثبت أن البيانات أو المستندات التي قدمتها المؤسسة، للحصول على شهادة الاعتماد غير صحيحة، أو أن المؤسسة حصلت على شهادة الاعتماد، عن طريق الغش والتدليس.

– تقوم الهيئة بإخطار المؤسسة التعليمية، بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بقرار إيقاف شهادة الاعتماد (مع تحديد مدة الإيقاف)، أو قرار إلغاء الاعتماد، وذلك خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ صدور هذا القرار، ويجب أن يتضمن هذا الخطاب أسباب القرار.

– على مجلس إدارة الهيئة إلغاء قرار إيقاف شهادة الاعتماد، إذا ثبت له قيام المؤسسة التعليمية بإزالة الأسباب التي قام عليها هذا القرار، ويكون قد أصدر شهادة اعتماد للمؤسسة التعليمية، التي سبق إلغاء شهادة الاعتماد الصادرة لها، بعد قيام المؤسسة باتباع ذات القواعد والإجراءات المطبقة، عند التقدم للاعتماد أول مرة.

جـ) تجديد الاعتماد:

تسري صلاحية شهادة الاعتماد، التي تمنحها الهيئة للمؤسسات التعليمية لمدة خمس سنوات، ويتم تجديدها بذات الإجراءات والقواعد المطبقة، عند التقدم للاعتماد أول مرة، بناءً على طلب تقدمه المؤسسة التعليمية، وذلك خلال الشهر الأول من السنة الأخيرة، من مدة سريان شهادة الاعتماد، على أن يرفق آخر تقرير للجان التي شكلتها الهيئة لمتابعة أعمال المؤسسة، والمتضمن مدى استمرار استيفاء نشاط ونظام العمل بالمؤسسة، وبرامجها التعليمية لمعايير التقويم والاعتماد بالطلب، وفي جميع الأحوال تكون قرارات الهيئة بشأن (اعتماد المؤسسة / عدم الاعتماد / تجديد الاعتماد / إيقاف الاعتماد / إلغاء الاعتماد)، قرارات علنية تنشر في كل الوسائل المتاحة للهيئة، وتتم جميع إجراءاتها بموضوعية وشفافية، ولا يجوز تعديل نتائج عمليات التقويم والاعتماد، التي تنتهي إليها كل مرحلة من المراحل، إلا إذا ثبت أنها لم تتم طبقًا لأسس التقويم والمعايير المعتمدة. (الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨م).

- **التجربة الأردنية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي The Jordanian Experience:**

يرى (البطش، ٢٠٠٩م) بالرغم مما حققه مجلس الاعتماد من إنجازات، على الصعيدين الرقابي لمؤسسات التعليم العالي، والتشريعي المتمثل في وضع المعايير اللازمة، لاعتماد الجامعات الخاصة اعتمادًا عامًّا وخاصًّا، ورغبة في الارتقاء بمستوى الجودة بها، في ظل التوسع الهائل والسريع لمؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية، صدر قانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردني، رقم (٢٠) لسنة ٢٠٠٧م، الذي تضمن إنشاء الهيئة كوحدة مستقلة ماليًّا وإداريًّا، تحت مظلة وزير التعليم العالي.

وفي عام ٢٠٠٩م تمت الموافقة على القانون المعدل، لقانون هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٩، والذي بموجبه استقلت الهيئة إداريًّا وماليًّا، عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وأصبحت مرتبطةً ارتباطًا مباشرًا مع رئاسة الوزراء، وتعد الهيئة الحلقة الأخيرة من سلسلة الحلقات التي رعتها المملكة الأردنية؛ لتأكيد دعمها للتعليم العالي لضمان مستواه وجودته، كأحد دعائم التطور والتنمية والحداثة في المملكة الأردنية.

- **الخطوات والإجراءات الخاصة بنيل شهادة ضمان الجودة – كما حددتها – هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي (٢٠١١م):**

١- تعبئة الطلب المعتمد من الهيئة الخاصة بالترشّح لنيل الشهادة، مرفقًا بشيك يتضمن قيمة رسوم التقديم لنيل شهادة ضمان الجودة.

٢- دراسة الطلب من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردنية، وتزويد المؤسسة خطيًّا بقرار مجلس هيئة الاعتماد، إذ يتم ذلك في مدة أقصاها ستة أسابيع من تاريخ التقدم بالطلب.

٣- قيام المؤسسة بإجراء دراسة للتقييم الذاتي، تُقدّم من خلالها البراهين والشواهد التي تؤكد توفر مؤشرات معايير ضمان الجودة، التي تعتمدها هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي فيها.

٤- تقوم المؤسسة بعد انتهاء الدراسة الذاتية بتقديم خمس نسخ ورقية، ونسخة إلكترونية عن تقرير هذه الدراسة، إلى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وفق التعليمات الخاصة بذلك، مُرفِقًا به الوثائق اللازمة؛ لتقدير أداء المؤسسة على كل معيار من معايير الجودة.

٥- قيام لجنة الخبراء التي تم تشكيلها بناءً على قرار صادر من مجلس الهيئة، بمراجعة تقرير الدراسة الذاتية والوثائق والملاحق المرفقة به، والعمل على ترتيب جدول للقيام بالزيارات إلى المؤسسة، لجمع المزيد من الشواهد والبراهين، حول دقة المعلومات الواردة في تقرير الدراسة الذاتية.

٦- قرار مجلس هيئة الاعتماد: يعتمد مجلس الهيئة في تقريره لدرجة الجودة المتحققة للمؤسسة، بناءً على مراجعته ودراسته للتقرير المرفوع له من لجنة الخبراء، حول تحقق معايير الجودة بالمؤسسة، واطلاعه على تقرير الدراسة الذاتية التي تقدمت به المؤسسة، والوثائق المرفقة به، والتقرير المكتوب من قبل المؤسسة عن عمل لجنة الخبراء إن وجد، والتوصية السرية المرفوعة من لجنة الخبراء، حول ترشيح المؤسسة لنيل شهادة ضمان الجودة، إذ يتطلب

من لجنة الخبراء إضافة إلى تقريرها الفني حول تحقق معايير ضمان الجودة بالمؤسسة، كتابة توصية سرية صريحة حول ترشيح المؤسسة، لنيل شهادة ضمان الجودة، أو تأجيل منحها، أو حجبها.

بناءً على ما تقدم، يُصدر مجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، قرارًا بأغلبية أعضائه، يتضمن أحد الاختيارات التالية:

أ – منح المؤسسة شهادة ضمان الجودة.

ب – تأجيل منح شهادة ضمان الجودة للمؤسسة.

ج – حجب شهادة ضمان الجودة على المؤسسة.

- **التجربة العُمانية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

جاءت المبادرة العُمانية الأولى، في مجال ضمان جودة التعليم في عام ١٩٩٩، الذي شهد تأسيس مجلس الاعتماد العماني (OAC)، على أثر مقترح من مجلس الشورى العُماني، تلاه مرسوم سلطاني، ليعمل هذا المجلس جنبًا إلى جنب مع وزارة التعليم العالي، من أجل تطوير التعليم العالي في سلطة عُمان، وقد أعدت مسودة خطة استراتيجية في ٢٠٠٠م، للنهوض بالتعليم العالي في عموم البلاد، وقد شملت تلك الخطة نظامًا للترخيص والاعتماد، وفقًا للمعايير وأنظمة الاعتماد، والاعتراف الخاص بالبرامج الأكاديمية العُمانية والأجنبية (OAC,2008)، وقد تواصلت تلك المبادرات؛ ليتمخض عنها إنشاء الشبكة العُمانية للجودة (OQN)، والتي أُنشِئت عام ٢٠٠٦م كشبكة مستقلة وغير ربحية، تُعنى بمؤسسات التعليم العالي العُمانية، وتعمل إلى جانب مجلس الاعتماد كي تركز على تحسين

نوعية التعليم العالي، وكان ذلك في شهر أكتوبر من العام ٢٠٠٨م. (العتيقي والحربي، ٢٠٠٩م، ص٦).

يتسم قطاع التعليم العالي في سلطنة عُمان بسرعة تطوره ونموه، وكما هو الحال في باقي دول الخليج، تشهد سلطنة عُمان زيادة مضطربة في أعداد مؤسسات التعليم العالي الخاصة، إلى جانب الجامعتين اللتين تملكهما وتديرهما الحكومة، وكذلك الحال بالنسبة للبرامج الأكاديمية، فهي خليط من البرامج المحلية، وتلك القادمة من الخارج، وقد وضعت الحكومة، نظامًا يتيح طرح كافة أنواع برامج ومؤسسات التعليم العالي الخاصة، أما نظام مراقبة الجودة فيتضمن عمليتي الترخيص واعتماد البرامج الوطنية، بالإضافة إلى آلية للاعتراف بفروع الجامعات الأجنبية، التي تستضيفها السلطنة، أو البرامج الأكاديمية الأجنبية التي تستقدمها المؤسسات المحلية، وهو ما يسمى " بنظام الاعتراف "، حيث إن البرامج الأكاديمية الأجنبية، التي جرى استقدامها من الخارج، والتي سبق وأن تم اعتمادها من قبل هيئة ضمان جودة دولية معترف بها، لن تخضع لعملية الاعتماد محليًّا، بل إن مجلس الاعتماد يقوم بعملية اعتراف لهذه البرامج، كي يمنحها سمة الاعتراف، ويتم اتباع نفس هذا الأسلوب سواءً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عموم المنطقة، حيث الارتباط والتعاون مع الكليات والجامعات الأجنبية أمر شائع للغاية، أما البرامج الأكاديمية المعدة محليًّا، فيقوم مجلس الاعتماد باعتمادها وفقًا لبعض المعايير الوطنية، والتي بدورها تستند إلى المعايير الدولية.

أما الترخيص، وباعتباره شرطًا لقبول الطلبة في برامج التعليم العالي، فيتضمن الموافقة الرسمية على تأسيس وعمل مؤسسة التعليم العالي، وينطوي على عملية تقويم مستقلة، وفقًا لمجموعة من المعايير والمتطلبات القانونية، وأما الاعتماد، ولأنه يُعنى بمدى صلاحية الأهداف التي تتبناها المؤسسة، وبقدرتها على تحقيق تلك الأهداف، فهو عملية تهدف إلى التحقق من

أن لدى مؤسسة التعليم العالي المعنية، القدرات والإمكانيات العامة، والكفايات المطلوبة، والمقدرة اللازمة لتقديم تعليم عالٍ، ذا جودة عالية وبصورة فاعلة، وتنطوي هذه العملية بدورها على عمل تقويم جماعي مستقل، وفقًا لمجموعة من المعايير، ويتم إجراءها ضمن حلقة متواصلة بفاصل زمني، مدته خمس سنوات بين تقويم وآخر، وبالنسبة لترخيص البرامج الأكاديمية، فهو عملية مصممة بهدف التأكد من أن البرامج الأكاديمية، مستوفية للحد الأدنى للمعايير على أقل تقدير، ومواكبة للحاجة المحلية، لكي تُمنح الموافقة على طرحها في سلطنة عُمان، أما اعتماد البرامج الأكاديمية، فيبدأ حال تخرج الدفعة الأولى من الطلبة الدارسين في البرنامج المعني، وقد تم تصميم هذه العملية؛ لكي تقوم بالتحقق المستقل من أن البرنامج المعني مستوفٍ للمعايير المناسبة، وفيه الكثير من التركيز على مخرجات تعليم الطلبة، أما الاعتراف فهو من جهة أخرى يمثل بديلًا لاعتماد البرامج الأكاديمية، ويجري تطبيقه على تلك البرامج التي سبق اعتمادها، من قبل هيئة عالمية معترف بها لهذا الغرض. (العتيقي والحربي، ٢٠٠٩، ص٦-٧).

وبشكل عام يتألف قطاع التعليم الذي يلي المرحلة الثانوية في سلطنة عُمان، من منظومة معقدة من المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة، وتطرح هذه المؤسسات برامج دراسية محلية وأخرى أجنبية، تم إعدادها جميعًا وفقًا لأنظمة ضمان جودة خاصة بها، ويشهد نظام إدارة الجودة في قطاع التعليم العالي في سلطنة عُمان، تطورات هامة لمواكبة هذه الحالة، ومازال العمل جاريًا على إعداد وتطوير العديد من سياسات، وأطر البنية التحتية لهذا القطاع، إلى جانب المعايير البرامجية والمؤسسية، وعمليات ضمان الجودة، وعدد كبير من أنشطة وفعاليات تعزيز الجودة وتحسين النوعية، والطرائق المتبعة في إعداد وتطوير أطر وعمليات الجودة، على الصعيد الوطني العُماني، تعد بحد ذاتها عوامل حيوية في نجاح تلك الأطر والعمليات، وبعبارة أدق، فقد أثبتت المعايرة والمقايسة والتشاور مع المعنيين والمختصين،

فاعليتها وأثرها الإيجابي عندما تُستكمل باستراتيجيات الدعم والتدريب، وبالاعتماد على الخبرات والتجارب العالمية، وبالدعم والإسناد المحلي الذي يكتسب أهمية متزايدة. (الدايل، ٢٠١٣، ص٨٩).

وكما أشرنا أعلاه في العام ٢٠٠١م، صدر مرسومٌ سلطانيٌّ (رقم ٢٠٠١/٧٤)، بتأسيس مجلس الاعتماد، إشارة في غاية الوضوح حول أهمية الالتفات، لمسألة الجودة في التعليم العالي –، وقد أنيطت بهذا المجلس مهمة اعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجها، من خلال استخدام المعايير والمعلومات والمراجعات، وعمليات تعزيز الجودة وتحسين النوعية، والعمل على مراجعة الإطار الوطني للمؤهلات العلمية. (كارول وآخرون، ٢٠٠٩م، ص١٧ – ١٨).

ويرى الباحث أنه بالرغم من صغر حجم قطاع التعليم العالي في سلطنة عُمان، إلا أنه يواجه تحديات ومعوقات عديدة، كتلك التي تواجهها جميع المنظمات العالمية للتعليم العالي، وتأتي هذه التحديات بسبب استقدام قطاع التعليم العالي في السلطنة، للعديد من البرامج الأكاديمية من بلدان مختلفة، ومن خلال العمل على تطوير برامجه الخاصة به كذلك.

يتضمن نظام إدارة الجودة الوطنية الشامل لقطاع التعليم العالي، عددًا من الأطر والعمليات المتمايزة والمتداخلة في نفس الوقت، وحتى تستقر جميع العناصر الأساسية في نظام الجودة في أماكنها، وتباشر عملها على النحو الصحيح، تبقى عملية مواصلة إشاعة ثقافة الجودة، معتمدة إلى حد بعيد على تدخل الإنسان، مستخدمًا طرقًا معينة مُعدة سلفًا، بالرغم مما تنطوي عليه هذه الطرق من محددات وإشكاليات، وفي الوقت الذي يواصل فيه النظام العُماني للجودة النمو، هنالك حاجة لدراسة ومراجعة العناصر المكونة لهذا النظام على

انفراد، وإعادة توجيه كل منها كي يواكب توجهات النظام برمته، إذًا لابد لكل عنصر من هذه العناصر أن يكون له دوره ومعناه الخاص به، ولكنه في الوقت ذاته يجب أن يُشكل جزءًا من الكل أيضًا.

إن من أحد مقومات النجاح بهذا الخصوص، هو تبني استراتيجية المعايرة والمقايسة مع المعايير والتجارب الأخرى، مضافًا إليها إشراك العديد من المساهمين المعنيين بهذه العملية، وذلك من خلال عدد من الطرق والأساليب الاستشارية مع هؤلاء، قبل وبعد إعداد المكونات المختلفة لهذا النظام والمصادقة عليها، إن الاستشارات المسبقة من شأنها أن تساعد في ضمان تحصيل موافقة عامة، ورؤية مشتركة، لعموم القطاع بخصوص حاجات ذلك القطاع ومتطلباته، أما الاستشارة أثناء عملية الإعداد، فتساعد على نيل ثقة القطاع في الحلول المقترحة، كما أنها توسع من مساحة إثراء تلك الحلول وتوسعة آفاقها، إلى جانب أنها تهيئ أرضية العمل المناسبة، في مرحلة تنفيذ تلك الحلول بعد إقرارها، أما الاستشارة اللاحقة (أي بعد الحصول على الموافقة من الجهات المعنية)، فهي تساعد في تفسير وإيضاح تلك القراءات النهائية، مما يقود إلى سرعة التنفيذ، وفي النهاية فإن " إشراك القطاع بهذه العملية سيعزز من أهلية نظام الجودة وشرعيته ". (Razvi Carroll, 2007, p.12).

- **التجربة الكويتية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

يُعد التعليم الحكومي في دولة الكويت نشاطًا حديثًا إلى حدٍ ما، حيث أُنشئ مجلس المعارف رسميًا في العام ١٩٣٦م، وفي ذلك العام لم يكن عدد الطلبة المسجلين سوى (٦٠٠) طالبًا من الذكور فقط، وبعد مضي خمس وعشرون عامًا، بلغ عدد الطلبة المسجلين من الذكور والإناث ٣٥,٠٠٠، أما جامعة الكويت فهي الجامعة الحكومية الوحيدة في البلاد، فقد

شرعت بطرح برامجها الأكاديمية في الدراسات الإنسانية والعلوم العامة في العام ١٩٦٦، أما قطاع التعليم العالي الخاص، فلم يحظَ بالموافقة الرسمية إلا في عام ٢٠٠٠، ولم تباشر المؤسسة الخاصة الأولى في هذا القطاع عملها إلا عام ٢٠٠٣، وبعد مضي خمس سنوات (أي في العام ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩)، وُجدت ثمان مؤسسات تعليم عالٍ خاصة، بين جامعة وكلية تعمل بكامل طاقتها (العتيقي والحربي، ٢٠٠٩م، ص٣-٤). كما ورد في (الدايل، ٢٠١٣، ص٩١).

وبما أن قطاع التعليم الخاص في الكويت قد بدأ متأخرًا بعض الشيء، فقد شرع مجلس الجامعات الخاصة بتنفيذ برنامج طموح للاعتماد المؤسسي، لكافة مؤسسات التعليم العالي الخاصة العاملة في الدولة، والكويت اليوم هي من بين الدول العربية القلائل، التي بدأت بتطبيق برنامج شامل لاعتماد مؤسسات التعليم العالي الخاصة، تماشيًا مع إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، والمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO)، وقد روعي في تصميم هذا البرنامج، ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي الخاصة بلعب دور مزدوج، يتمثل في كونها مؤسسة ربحية ومؤسسة تعليم عالٍ في الوقت ذاته، ويُعد إدراك هذا الدور المزدوج أمر أساسي لنجاح هذه المؤسسات، في تحقيق التحسين المستمر، وفي تحقيق كامل أهدافها. (العتيقي والحربي، ٢٠٠٩م، ص٤).

اتخذت حكومة الكويت خطوة إيجابية، من شأنها تسهيل عمل وتشجيع قطاع التعليم العالي الخاص، عندما أقر مجلس الأمة الكويتي قرارًا في عام ٢٠٠٠، عُرف محليًّا بقانون الجامعات الخاصة، (Ministry of Higher Education, 2000)، وكان مجلس الجامعات الخاصة هو الجهة المسؤولة عن تطبيق ذلك القرار.

- مجلس الجامعات الخاصة:

مجلس الجامعات الخاصة، هو منظمة شبه حكومية أنشأه مجلس الوزراء عام ٢٠٠١م، يضم هذا المجلس تسعة من الأخصائيين، من ذوي الخبرة والتجربة الواسعة في ميدان التعليم العالي، ويرأس المجلس وزير التعليم العالي، أما أعضاؤه جميعًا فيعينهم مجلس الوزراء، وقد تم إنشاء هذا المجلس للقيام بالمهام التالية:

- تبني المعايير العالمية المناسبة للترخيص والاعتماد.
- اتخاذ قرارات ترخيص مؤسسات التعليم العالي الخاصة.
- تحديد متطلبات الاعتماد التي تحتاجها كل مؤسسة من هذه المؤسسات.
- وضع الإجراءات الخاصة بعملية الاعتماد، والمصادقة على الدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات الخاصة.

وقد تلقى مجلس الجامعات الخاصة في عامه الأول، العديد من الطلبات من المؤسسات الجديدة، وفي شهر يوليو من عام ٢٠٠٢م، منح المجلس أول ترخيص لمؤسسة تعليم عالٍ خاصة في الكويت، وذلك بترخيص جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا. (Al-Kuwait Government of, 2002)

وعلى الرغم من حداثة عُمر مجلس الجامعات الخاصة، فإنه هيئة مستقلة سريعة النمو، تركز على ضمان الجودة وتعزيز دور قطاع التعليم العالي الخاص في دولة الكويت، من خلال المشاركة الفاعلة والنشطة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ويسعى هذا المجلس للحصول على الدعم المطلوب، للقرارات التي يتخذها، إلى جانب كونه مرجعًا مساعدًا

لأقرانه في منطقة الخليج، كما أن المجلس يتمتع بالاعتراف الدولي، وذلك من خلال عضويته النشطة في الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي.

يعد النموذج الكويتي في إدارة جودة قطاع التعليم العالي في هذا البلد، نموذجًا ناجحًا بدرجة مقبولة، كونه يربط بين المبادئ والأسس العالمية بهذا الخصوص، مع الظروف والبيئة المحلية، وقد تبنى مجلس الجامعات الخاصة منذ عام ٢٠٠١م، منهجًا له اتجاهين متكاملين، ففي بداية الأمر حدد المجلس المعايير العالمية، لعملية ترخيص مؤسسات التعليم العالي، وذلك باشتراط الارتباط الأكاديمي والشراكة الأكاديمية، بين هذه المؤسسات والمؤسسات العالمية الأخرى المعترف بها عالميًّا، وهو الأمر الذي أتاح لهذا النظام الحصول على كفاءة ذات مستوى عالمي، فيما يتعلق بوضع الأهداف المتمثلة بمراقبة، ورصد، وتطوير أساليب وإجراءات، وسياسات تحقيق الجودة، وإدارتها في قطاع التعليم العالي في البلد، أضف إلى ذلك وجود تلك اللوائح الداخلية، والإرشادات الموضوعة محليًّا، والمؤطرة بتشريعات قانونية والمنفذة بدقة، وهذا الأمر بدوره يعزز ثقة الرأي العام بنظام التعليم العالي في البلد، ويعطي للجهات المستفيدة منه، والمشاركة في ضمانه، بأن الأهداف والمخرجات التعليمية هي بالمستوى المناسب. (العتيقي والحربي، ٢٠٠٩م، ص١٠ – ١٤).

وبناءً على ما تقدم، يمنح المجلس كافة مؤسسات التعليم العالي، التي تحصل على تقارير ضمان جودة إيجابية من شركائها الدوليين شهادة الاعتماد المؤسسي، وعلى الطرف الآخر يصدر المجلس إنذارات وقرارات تعليق، أو تأجيل العمل بتلك البرامج، أو فتح المؤسسات التي تخفق في مراعاة، واستيفاء المعايير العالمية أو المحلية، إن عملية إدامة جودة مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، واستمرارية هذه الجودة تتم من خلال المُزاوجة، والربط بين المقاييس الدولية والمعايير المُعدة محليًّا، وقد تم تدريب مجموعة من المحترفين في قطاع التربية

والتعليم، ومنحهم الرخصة للعمل كمراجعين ومدققين في عمليات الاعتماد، إن هذه المجموعة من الخبراء – والتي هي في تزايد مستمر –، مهيأة ومُعدة لسد حاجة البلد المتزايدة للخدمات الاحترافية والمهنية، في مجالات ضمان الجودة وعمليات الاعتماد.

ويمثل الجدول التالي مؤشرات الأداء التي يتبناها مجلس الجامعات الخاصة بدولة الكويت:

جدول (٣١): " مؤشرات الأداء التي يتبناها مجلس الجامعات الخاصة بدولة الكويت ":

مؤشرات الأداء التي يتبناها مجلس الجامعات الخاصة بدولة الكويت
مؤشرات الأداء: الفاعلية: توزيع / مقياس تشتت الدرجات. عدد الطلبة المتميزين من العدد الكلي. توزيع الفصول الدراسية (الصفوف) في كل مؤسسة.
مؤشرات الأداء التي يتبناها مجلس الجامعات الخاصة بدولة الكويت
المخرجات الفكرية للبحوث المنشورة. الاقتباسات العلمية. توزيع الموارد.

مؤشرات الأداء: الإنتاجية: مقاييس الإنتاجية لكل عضو هيئة تدريس. نتائج الأبحاث. الخريجون. المخرجات الفكرية. المخرجات التدريبية. صافي الأرباح.
مؤشرات الأداء: الكفاءة: مقياس القدرة على الاستفادة من الموارد المتاحة. معدل تغيير التخصص بالنسبة للطلبة. عدد الطلبة نسبةً إلى عدد المدرسين. عدد الطلبة الخاضعين للملاحظة.
مؤشرات الأداء: البُنية الداخلية: عدد الموظفين في المؤسسة بحسب أعضاء هيئة التدريس والمساعدين والفنيين. عدد الموظفين الإداريين. الدرجات الوظيفية لعموم موظفي المؤسسة. فتح أو إغلاق الأقسام العلمية أو المقررات الدراسية. مساحة قاعة الدرس والمختبرات نسبةً إلى أعداد الطلبة.

مؤشرات الأداء: النمو والتجديد:

عدد أعضاء هيئة التدريس الـجُدد.
نسبة الطلبة الأجانب قياسًا للمجموع الكُلي للطلبة.
عدد الخريجين الحاصلين على عمل.
عدد الموظفين المؤقتين (بدون تفرغ كامل).

* المصدر (العتيقي والحربي، ٢٠٠٩م، ص١٥).

- **التجربة العراقية في تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي:**

وضعت وزارة التعليم العالي في عام ١٩٩٢ نظامًا دقيقًا؛ للسيطرة النوعية لقياس الأداء الجامعي وتقويمه، وتم بناء الملف التقويمي لأداء الجامعات، بناءً على تحليل واستقراء للواقع التربوي، والخبرات العراقية في ميدان القياس والتقويم.

وأخذ الملف التقويمي بعين الاعتبار تقويم كفاءة النظام (كمدخلات وعمليات ومخرجات)، أو ما تسمى أيضًا (مجالات النظام)، وتقويم بناء النظام من خلال محاوره الرئيسة الآتية: (الهيكل التنظيمي، الخدمات الجامعية، التدريس، الطالب، المناهج وطرائق التدريس، البحث العلمي، الخدمات المجتمعية).

ويهدف الملف التقويمي لأداء الجامعات إلى ما يأتي:

١- تحديد المستجدات القادرة على تطوير ورفع الكفاءة النوعية، على مستوى الجامعة والهيئة والكلية والمعهد.

٢- حصر المؤشرات السلبية على مستوى الجامعة أو الهيئة أو الكلية أو المعهد، ومحاولة معرفة أسبابها وخلفياتها.

٣- تأشير التسلسل الرتبي للجامعات وهيئة المعاهد، ثم الكليات وكذلك المعاهد.

٤- حصر المؤشرات الإيجابية وتشجيعها، وتحفيزها وتعميمها على المستويات كافة.

إن عتبة القطع المعيارية التي تم تحديدها بلغت ٦٠٪، فالذي يحققها يكون إنجازه مقبولًا، ودونها يكون إنجازه غير مرضٍ.

إن تحديد مستوى الأداء في كل مؤسسة جامعية يتم على وفق محورين هما:

١- يتحدد مستوى أداء الجامعة نسبة إلى المعايير الوطنية المحددة (عتبة القطع للقبول).

٢- الموقع أو التسلسل الرتبي لتلك الجامعة، مقارنةً وتفاضلًا مع مستويات أداء الجامعات الأخرى العراقية، سواءً على المستوى العام للأداء أو على المستويات المتخصصة الفرعية.

وحددت العناصر التقويمية على وفق المجالات الآتية: (المدخلات، العمليات، المخرجات)، وحددت معايير التقويم لكل عنصر من عناصر الملف والأوزان الخاصة بها.

ولعل من أبرز المؤشرات التقويمية التي تناولها الملف التقويمي للجامعات العراقية هي:

- الهيكل التنظيمي الإداري.
- الخدمات الجامعية.
- الطلبة.
- الهيئة التدريسية.
- المناهج وطرائق التدريس.
- البحث العلمي والتبادل الثقافي.
- الخدمات المجتمعية. (مجيد، ٢٠٠٥، ص١-١٠).

الفصل الثالث
الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية

– التجربة السعودية:

اهتمت المملكة العربية السعودية بالتعليم وتطويره كثيرًا، وذلك من خلال الاهتمام بنظام الاعتماد والجودة داخل المملكة، حيث أن الجودة والاعتماد لم تكن وليدة الفترة الأخيرة، بل كانت هناك جهود ومحاولات كثيرة في هذا الصدد، وذلك فيما يتصل بالمؤسسات التعليمية، وخاصة مؤسسات التعليم العالي، وفي هذا الفصل سنعرض بعضًا من ملامح اهتمام المملكة في الاعتماد الأكاديمي، وعرض النموذج والتجربة السعودية في تطبيق الاعتماد الأكاديمي.

فلقد كانت أولى محاولات تطبيق آليات التقويم الذاتي، في مؤسسات التعليم بالمملكة العربية السعودية، كما يذكر (القرني، ٢٠١١، ص٧٥) عام ١٣٩٥هـ من خلال الدراسة الذاتية، التي قامت بها جامعة الملك سعود، وهي وإن لم تكن موجهة لأغراض الجودة والاعتماد الأكاديمي، إلا أنها كانت أقرب ما تكون بالدراسات التقويمية الشاملة.

ومن هذا المنطلق كانت البدايات لمحاولة تطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي داخل المملكة، حيث قامت الجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية عام ١٤١٠هـ، بإنشاء لجنة الاعتماد الأكاديمي، تحت مظلة الجمعية (القرني، ٢٠١١، ص٧٥).

وفي عام ١٤٢٠هـ قام (آل شارع وآخرون، ١٤٢٠هـ)، بدراسة استهدفت قياس الكفاءة الداخلية والخارجية للمدارس الأهلية، وبناء استراتيجية شاملة لتطويرها، وإعداد نظام لاعتمادها تربويًّا يتضمن المعايير، والضوابط الأساسية، لتقويم مستوى الأداء في هذه المدارس

وجودة التعليم، والتأكد من توفر الحد الأدنى من الشروط اللازمة للاعتراف بها.

ومن خلال بعض المحاولات والجهود لتطبيق الجودة والاعتماد الأكاديمي، والتي عرضنا بعضًا منها، تم تأسيس اللجنة السعودية للجودة في ١٤٢١/٦/٢٦هـ، الموافق 2000/9/24، وضمن لجانها لجنة فرعية مختصة بتطبيقات الجودة في التعليم.

وفي منتصف التسعينيات الميلادية قامت بعض الجامعات مثل: (جامعة الملك عبد العزيز، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن) بإنشاء مركز للجودة، وتطورت هذه المراكز لتصبح عمادة للتطوير الأكاديمي، ولضمان تحقيق الجودة في مخرجات البرامج التعليمية، قامت بعض الجامعات بوضع اختبارات للقبول لضمان الجودة في المدخلات مثل: جامعة الملك فيصل، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. (بوقس،٢٠١١، ص١٠٥).

وبعد هذا التطور الملحوظ في نظم الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، سعت الكثير من الجامعات والكليات على الحصول على الاعتماد الأكاديمي لبرامجها وكلياتها، فمن الجهود المقدرة في هذا الصدد، تجربة كلية الهندسة في جامعة الملك عبد العزيز، والتي تعتبر تجربة ناجحة ورائدة على مستوى الوطن العربي، حيث استطاعت بحلول نوفمبر ٢٠٠٣م، الحصول على الاعتماد الأكاديمي الشهير (ABT) للعديد من برامجها برصيد ١٢ برنامجًا.

يضاف إلى ذلك تجربة كلية طب الأسنان في ذات الجامعة، والتي حصلت على الاعتماد الأكاديمي من منظمة (Dented)، وهي بذلك نالت على إنجاز غير مسبوق كونها أول كلية خارج إطار الاتحاد الأوروبي، التي جرى عليها تقويم واعتماد برامجها الأكاديمية بنجاح

من هذه الهيئة. (العيسى، وسحاب، ٢٠٠٦، ص٤١٠).

وعلى هذا التطور الملحوظ في محاولة شاملة لتطوير نظام التعليم العالي، في المملكة العربية السعودية، تم إنشاء مشاريع أساسية مثل:

- **الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي** :

لقد أثر النمو السريع في أعداد مؤسسات التعليم، بعد المرحلة الثانوية بالمملكة العربية السعودية في السنوات القليلة الماضية، لذا تطلَّب إنشاء هيئة حكومية للاعتماد وضمان الجودة في المملكة، وقد كان الحدث الأكبر والأبرز في تبني المملكة العربية السعودية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، هو تأسيس الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، فتمت الموافقة السامية رقم ٧/ب/٦٠٢٤ في تاريخ ١٤٢٤/٢/٩هـ، المبنية على قرار مجلس التعليم العالي رقم ١٤٢٤/٢٨/٣هـ في جلسته الثامنة والعشرين المنعقدة بتاريخ ١٤٢٤/١/١٥هـ. (القرني، ٢٠١١، ص٧٦).

وهي عبارة عن هيئة مستقلة ماليًّا وإداريًّا، تتبع مجلس التعليم العالي، كما أن من مسؤولياتها وضع المعايير (standards) والمحكات (criteria) والإجراءات للاعتماد الأكاديمي، ومراجعة وتقويم أداء المؤسسات الموجودة والمستحدثة، واعتماد البرامج والمؤسسات التعليمية، ودعم التحسين المستمر للجودة في التعليم. (المسلم، ١٤٢٨هـ). كما ورد في (الدايل، ٢٠١٢، ص٧٨).

وقد أصبحت الهيئة عضوًا أساسيًّا في الشبكة الدولية، لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE) في عام ٢٠٠٥م.

وقد أسست هذه الهيئة نظامًا جديدًا لضمان الجودة والاعتماد، مستفيدة من التجارب العالمية مع الاحتفاظ بخصوصيات المملكة، هذا النظام الشامل والمفصل طُبِّق بشكل تدريجي، ولقيَ قبولًا واسع النطاق، وقد تضمن معايير في أحد عشر مجالًا لكل من البرامج والمؤسسة التعليمية، كما شمل ما يلي: إطارًا وطنيًّا للمؤهلات يحدد مستويات (معايير) عامة لنواتج التعلم، وأدوات مساندة مثل مؤشرات الأداء الأساسية، واستبانات الطلبة، ومقاييس التقويم الذاتي، ونماذج لتوصيفات وتقارير البرامج التعليمية والمقررات، وكتيبات توضح عمليات ضمان الجودة، واستمرت جهود الهيئة حتى وقتنا الحاضر في تحديث وتطوير هذه المعايير، والأدوات المساندة، ونشر ثقافة الجودة والاعتماد بين منسوبي الجامعات، والكليات الحكومية والأهلية الخاصة من خلال البرامج التدريبية السنوية. (درندري، وآخرون، ٢٠٠٩م، ص٤٧).

وعلى الرغم من تعدد أهداف الهيئة ومهامها، إلا أن الهدف الرئيس يظل كما هو، وهو ضمان تحسين الجودة المستمر على المستوى المؤسسي، وعلى البرامجي في مؤسسات التعليم فوق الثانوي، من خلال عمليات التقويم والمراجعة، التي يتم اتباعها لضمان تحقيق مستوى عالٍ من الجودة.

وهذا الأمر بدوره سيسهم في طمأنة الطلبة والآباء، والجهات المسؤولة وأرباب العمل وغيرهم من المعنيين بمخرجات مؤسسات التعليم العالي، إلا أن مستوى جودة المؤسسات التعليمية الوطنية مرتفع بالفعل، ويضاهي ما هو قائم في مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة.

- **رسالة ورؤية وقيم ومهام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي :**

وتتمثل رؤية ورسالة وقيم ومهام الهيئة فيما يلي: (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٩، ص٥)

– **الرؤية**: تعمل الهيئة الوطنية لتقويم الاعتماد الأكاديمي على أن تكون معروفة داخل المملكة وخارجها، بجودة وفعالية إسهاماتها في التحسين المستمر للجودة، في كل قطاع من قطاعات التعليم فوق الثانوي في المملكة العربية السعودية.

– **الرسالة**: تشجيع ودعم وتقويم جودة مؤسسات التعليم فوق الثانوي، والبرامج التي تقدمها تقوم بتقديمها هذه المؤسسات، وذلك من أجل ضمان:

- جودة حصيلة تعلم الطلبة.
- جودة الإدارة والخدمات المساندة داخل المؤسسات التعليمية.
- إسهام هذه المؤسسات في البحث العلمي وما تقدمه للمجتمع الذي تعمل به.
- تعادل أعلى المعايير العالمية.

– **القيم**: الهيئة تكون ملتزمة بالقيم التالية والتي ستنعكس على الأعمال كلها:

١– التميز:

تحرص الهيئة على إمكانية تحقيق مستوى عالٍ من الجودة، في أعمالها وأنشطتها كلها، وتبذل كل ما بوسعها من أجل تحفيز التميز في مؤسسات التعليم فوق الثانوي، كما تحرص الهيئة على أن تعطي عمليات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، إلى ذوي الخبرة، والكفاءة، والقدرة، من الأشخاص المعنيين بالشؤون التعليمة التي تختص بالتعليم فوق الثانوي على المستويين الدولي والوطني.

٢- الاستقلالية:

تحرص الهيئة على العمل باستقلال تام، في تطويرها لإجراءات الجودة والمعايير ، وعند اتخاذ جميع قراراتها، مع التزامها بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات، والتزامها بالمسؤوليات تجاه المجتمع من خلال مجلس التعليم العالي.

٣- الشفافية:

تؤكد الهيئة أن كل ما تتبعه من سياسات، وما تتخذه من إجراءات، وما تتبناه من أسس في اتخاذ قراراتها متاحة للعامة للفحص والتدقيق.

٤- الحيادية:

تلتزم الهيئة بالعدل والحيادية في جميع تعاملاتها، وتتعامل بالمساواة مع جميع الجهات والأطراف، وتتبنى الهيئة ضوابط صارمة لمنع أي نوع من تضارب المصالح.

٥- النزاهة:

تلتزم الهيئة في جميع تعاملاتها بالمستويات الأخلاقية العالية، سواء كانت هذه التعاملات على مستوى العمل داخل الهيئة الذاتية، أم على مستوى التعامل بينها وبين المؤسسات الأخرى، أو الهيئات الحكومية، والأهلية، أو خبراء الجودة، أو أعضاء هيئة التدريس، أو الطلبة، أو فئات المستفيدين من أفراد المجتمع بصفة عامة، وتتبنى الهيئة الإجراءات الكفيلة بالتزام جميع منسوبيها وجميع من يمثلونها.

وتتلخص مهام الهيئة في الآتي: (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ٢٠٠٩، ص ٨):

١- وضع القواعد والمعايير لشروط التقويم والاعتماد الأكاديمي، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة فوق الثانوي.

٢- وضع قواعد ومعايير إطارية متعلقة بممارسة العمل الأكاديمي، كالتدريس والتدريب ، وصياغة الضوابط التي تكفل تطبيقها في المؤسسات الأكاديمية المختلفة، وإعداد اللوائح التي تنظم الإشراف على هذه المهن في تلك المؤسسات.

٣- الاعتماد العام للمؤسسات الجامعية الجديدة أو ما يعادلها، كالكليات والمعاهد، واعتماد الأقسام التي تتضمنها، والتخصصات والخطط الأكاديمية.

٤- المراجعة والتقويم الدوري للأداء الأكاديمي للمؤسسات الجامعية القائمة أو ما يعادلها، واعتماد الأقسام التي تتضمنها وكذلك الخطط الدراسية الأكاديمية، كالكليات والمعاهد، وتقويمها بشكل دوري.

٥- التنسيق حيال اعتماد برامج وأقسام مؤسسات التعليم العالي في المملكة أكاديميًّا من جهات الاعتماد العالمية.

٦- تقويم واعتماد برامج البكالوريوس، والدبلوم العالي بعد البكالوريوس، والماجستير والدكتوراه أو ما يعادلها، والمراجعة الدورية لمتطلباتها.

٧- تقويم واعتماد البرامج المتخصصة أكاديميًا بعد الثانوية العامة، كبرامج الكليات المتوسطة، والدبلومات العملية سواء الحكومية أو الأهلية.

٨- تقويم واعتماد البرامج ذات الصبغة التدريبية والتعليمية، في المؤسسات التعليمية الحكومية والأهلية.

٩- المشاركة في اقتراح الخطط العامة، والإعداد، وتطوير الأداء الأكاديمي في المجالات المختلفة، وللهيئة تشكيل لجان أكاديمية دائمة ولجان أخرى مساندة دائمة أو مؤقتة، ويكون أعضاء هذه اللجان من بين أعضائها أو من غيرهم.

١٠- نشر المعلومات والبيانات الخاصة بالاعتماد، لأغراض التوعية والإعلام والبحث العلمي، وإتاحتها للجهات والأفراد الراغبين في الاطلاع عليها.

- **معايير الاعتماد المؤسسي في الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي :**

صدرت في عام ٢٠٠٩م عدد من المعايير الخاصة بالاعتماد المؤسسي، من قبل الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، وتمثلت بعدة نقاط رئيسية وهي:

١-المعيار الأول: الرسالة والغايات **والأهداف ويشمل الفروع التالية:**

- مناسبة رسالة المؤسسة.
- صياغة رسالة المؤسسة.
- وضع الرسالة ومراجعتها.
- استخدام الرسالة.
- العلاقة بين الرسالة والغايات والأهداف.

٢–المعيار الثاني : السُّلُطات والإدارة **ويشمل الفروع التالية** :

- المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة.
- القيادة.
- عمليات التخطيط.
- العلاقة بين شطري الطلاب والطالبات.
- النزاهة.
- السياسات واللوائح التنظيمية.
- بيئة العمل.
- الشركات المرتبطة بالمؤسسة والوحدات (الكيانات) التابعة لها.

٣– المعيار الثالث: إدارة ضمان الجودة وتحسينها **ويشمل الفروع التالية**:

- الالتزام المؤسسي بتحسين الجودة.
- نطاق عمليات ضمان الجودة.
- إدارة عمليات ضمان الجودة.
- استخدام المؤشرات والمعايير القياسية للمقارنة المرجعية.
- التحقق المستقل من التقويم.

٤–المعيار الرابع: التعلم والتعليم **ويشمل الفروع التالية**:

- المراقبة المؤسسية لجودة التعلم والتعليم.
- نواتج تعلم الطلبة.
- عمليات تطوير البرامج.
- عمليات تقويم البرامج ومراجعتها.

- تقويم الطلبة.
- المساعدات التعليمية للطلبة.
- جودة التدريس.
- دعم التحسين في جودة التدريس.
- مؤهلات أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم.
- أنشطة الخبرة الميدانية.
- ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى.

٥-المعيار الخامس: إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة **ويشمل الفروع التالية:**

- قبول الطلبة.
- سجلات الطلبة.
- إدارة شؤون الطلبة.
- تخطيط خدمات الطلبة وتقويمها.
- الخدمات الإرشادية والطبية.
- أنشطة الطلبة غير الصفية.

٦-المعيار السادس: مصادر التعلم **ويشمل الفروع التالية:**

- التخطيط والتقويم.
- التنظيم.
- دعم المستخدمين.
- الموارد والمرافق.

٧-المعيار السابع: المرافق والتجهيزات **ويشمل الفروع التالية**:

- السياسات العامة والتخطيط.
- جودة المرافق والتجهيزات وكفايتها.
- الإدارة والشؤون الإدارية للمرافق والتجهيزات.
- تقنية المعلومات.
- إسكان الطلبة.

٨-المعيار الثامن: التخطيط والإدارة المالية **ويشمل الفروع التالية**:

- التخطيط المالي وإعداد الميزانية.
- الإدارة المالية.
- التدقيق المالي وتقويم المخاطر.

٩-المعيار التاسع: عمليات التوظيف **ويشمل الفروع التالية**:

- السياسة العامة والإدارة.
- التوظيف (والتعيين).
- التطوير الشخصي والوظيفي.
- الإجراءات التأديبية، وتسوية الشكاوى، وحل النزاعات.

١٠- المعيار العاشر: البحث العلمي **ويشمل الفروع التالية**:

- السياسات المؤسسية في البحث العلمي.
- مشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلبة في البحث العلمي.

- الاستثمار التجاري للبحث العلمي.
- المرافق والتجهيزات البحثية.

١١- المعيار الحادي عشر: علاقات المؤسسة التعليمية بالمجتمع **ويشمل الفروع التالية:**

- سياسات المؤسسة حول علاقاتها بالمجتمع.
- التفاعل مع المجتمع.
- سمعة المؤسسة التعليمية.

وصدرت معايير حديثة للاعتماد المؤسسي عام ٢٠١٨م، وهي بشكل مفصّل كالآتي: (موقع الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي).

- معايير الاعتماد المؤسسي:

١	**الرسالة والرؤية والتخطيط الاستراتيجي** **يجب أن يكون لدى المؤسسة رسالة وأهداف واضحة ومناسبة، تحدد الغرض من إنشائها وتوجه التخطيط وصنع القرار والعمل في جميع الوحدات الأكاديمية والإدارية، وترتبط خطتها الاستراتيجية برؤية واضحة تتواءم مع التوجهات الوطنية والعالمية، ويتم متابعة وتقييم الأداء المؤسسي بناءً على مؤشرات رئيسة للأداء.**
١-١	**الرسالة والأهداف المؤسسية**
١-١-١	**توضح رسالة المؤسسة الغرض من إنشائها، وتتناسب مع طبيعتها واحتياجات المجتمع والتوجهات الوطنية، وتراجع دوريا.**
١-١-٢	**ترتبط أهداف المؤسسة برسالتها، وتتميز بالوضوح والواقعية.**

١-١-٣	تُعتمد رسالة المؤسسة وأهدافها من قِبل المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة ويتم إعلانها على نطاق واسع.
١-١-٤	توجِّه الرسالة جميع عمليات المؤسسة (مثل: التخطيط، واتخاذ القرارات وتخصيص الموارد وتطوير البرامج الأكاديمية).
١-١-٥	يوجد لدى المؤسسة قيم توجه العمل وسلوك العاملين فيها.
١-٢	الرؤية والتخطيط الاستراتيجي
١-٢-١	يوجد لدى المؤسسة رؤية واضحة وطموحة ومعلنة.
١-٢-٢	تضع المؤسسة خطة استراتيجية شاملة ومحددة تتسق مع رؤيتها، وتتواءم مع خطط التنمية الوطنية وبرامجها (مثل: رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وبرامج التحول الوطني).
١-٢-٣	تشمل الخطة الاستراتيجية للمؤسسة أهدافًا استراتيجية واضحةً، مرتبطة بمؤشرات أداء محددة لقياس مدى تحققها بدقة حسب مستويات الأداء المستهدفة.
١-٢-٤	تتضمن الخطة الاستراتيجية تقديرًا للمخاطر المحتملة وآليات للتعامل معها.
١-٢-٥	تعتمد المؤسسة الخطط التشغيلية والتنفيذية اللازمة لجميع وحداتها، وتمثل الخطة الاستراتيجية إطارًا مرجعيًّا لتلك الخطط.
١-٢-٦	تتابع المؤسسة مدى تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال آليات محددة، وتُعد تقارير دورية حول ذلك، وتُطوَّر وتعدَّل حسبما يتطلب الأمر؛ استجابةً لنتائج المراجعة والتقويم والظروف المتغيرة.
٢	الحوكمة والقيادة والإدارة يجب أن يكون لدى المؤسسة نظمًا للحوكمة تضمن فاعليتها وكفاءتها، وأن تطبق سياسات ولوائح وإجراءات تدعم رسالتها وأهدافها وخططها الاستراتيجية والتشغيلية، ولديها هيكل تنظيمي واضح ومطبق، وتحدد المهام والصلاحيات لكافة الوظائف، كما يجب أن يسود في المؤسسة نمط قيادي ونظام إداري يعتمد على التخطيط والمتابعة والتنفيذ، ويعمل على تفعيل نظم الجودة التي تحقق التطوير المستمر للأداء في إطار من النزاهة والشفافية والمساواة والعدالة، وفي ظل مناخ تنظيمي داعم للعمل، كما يجب أن يقيَّم الأداء المؤسسي المتعلق بهذا الأمر بناءً على مؤشرات رئيسة للأداء.

٢-١	المجالس واللجان العليا
٢-١-١	تُدار المؤسسة من قِبل مجالس ذات مهام وصلاحيات محددة (مثل: مجلس الأمناء – مجلس الجامعة – مجالس الكليات – المجلس العلمي) تتفق مع أنظمة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.
٢-١-٢	تُشكل اللجان الدائمة والمؤقتة في المؤسسة وفق ضوابط محددة ومعلنة، مع تحديد مهامها وصلاحياتها، مع تمثيل مناسب لشطري الطلاب والطالبات والفروع.
٢-١-٣	تعمل المجالس على رفع الفاعلية المؤسسية، والكفاءة التشغيلية في جوانبها المختلفة (مثل: الجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية ونظم الجودة الداخلية).
٢-١-٤	تطبق المؤسسة نظامًا لتقييم كفاءة المجالس واللجان وتطوير أدائها.
٢-٢	القيادة والإدارة
٢-٢-١	تُطبق المؤسسة نظامًا معلنًا وشفافًا، يضمن استقطاب القيادات الأكاديمية والإدارية ذات الكفاءات المناسبة، وتنمية قدراتهم وإعداد قيادات مستقبلية.
٢-٢-٢	تُطبق المؤسسة آليات للمساءلة، وتقيِّم أداء القيادات على جميع المستويات وفق معايير محددة ومعلنة.
٢-٢-٣	تمكن القيادات المستفيدين (مثل: الطلاب، هيئة التدريس، والموظفين) من المشاركة في صنع القرار.
٢-٢-٤	تتخذ القيادات قراراتها بالاعتماد على الدراسات والمعلومات والبيانات المؤسسية.
٢-٢-٥	تتخذ القيادات الإجراءات المناسبة للتنسيق والتكامل بين الوحدات الإدارية والأكاديمية.
٢-٢-٦	تعمل القيادات على توفير مناخ تنظيمي وبيئة عمل إيجابية، وتشجع المبادرات والمقترحات التطويرية، وتحفز الأداء المتميز والإبداع في جميع أنحاء المؤسسة.
٢-٢-٧	تُحيط القيادات منسوبي المؤسسة بالتطورات والمستجدات التي تحدث فيها بشكل منتظم.
٢-٢-٨	تتبنى القيادة آليات فاعلة لتحسين سمعة المؤسسة وصورتها الذهنية.
٢-٣	الأنظمة والسياسات والإجراءات
٢-٣-١	توجد سياسات شاملة ومعتمدة ومعلنة لأنشطة المؤسسة، تدعم التوجهات الوطنية وتسهم في تحقيقها (مثل: السياسات الأكاديمية، والبحثية، والإدارية، والمالية، والحقوق والواجبات، وسياسات الجودة، والشراكة المجتمعية).

٢-٣-٢	تطبق المؤسسة أنظمة ولوائح وإجراءات تكفل تحقيق سياساتها.
٢-٣-٣	يوجد نظام مؤسسي لمراجعة السياسات والإجراءات، والتأكد من فاعليتها، وتطويرها.
٢-٣-٤	يوجد نظام واضح لتفويض الصلاحيات مع تحديد للمسؤوليات والمهام المفوَّضة.
٢-٤	الهيكل التنظيمي
٢-٤-١	يتناسب الهيكل التنظيمي للمؤسسة مع رسالتها وأهدافها وطبيعة نشاطها وحجمها.
٢-٤-٢	يحدد الهيكل الارتباط التنظيمي وعلاقات السلطة والتبعية لجميع الوحدات الأكاديمية والإدارية.
٢-٤-٣	تلتزم المؤسسة بالهيكل التنظيمي، وتعتمد عليه في عمليات التوظيف والترقية.
٢-٤-٤	تضع المؤسسة توصيفًا وظيفيًّا شاملًا ومعلنًا يضمن الاتساق بين الصلاحيات والمهام، وتتابع الالتزام به.
٢-٥	إدارة ضمان الجودة
٢-٥-١	يتوفر بالمؤسسة نظام فعال لضمان الجودة وإدارتها، ويرتبط بالإدارة العليا، ويشمل جميع أنشطتها ووحداتها.
٢-٥-٢	تقدم المؤسسة الدعم المادي والمالي والبشري المناسب لمتطلبات ضمان الجودة.
٢-٥-٣	يشارك جميع المستفيدين (مثل: هيئة التدريس والموظفين والطلاب) في عمليات ضمان الجودة.
٢-٥-٤	يتوفر لدى المؤسسة نظام مركزي لجمع وتوثيق البيانات وتحليلها وإدارتها وإعداد التقارير.
٢-٥-٥	تستخدم المؤسسة آليات وأدوات متنوعة لمتابعة الأداء وقياس معدلات التقدم على جميع المستويات.
٢-٥-٦	تقوم المؤسسة بإجراء مقارنات مرجعية لأدائها المؤسسي، وأداء وحداتها الأكاديمية والإدارية وفق مؤشرات أداء رئيسة ومحددة.
٢-٥-٧	تستفيد المؤسسة من نتائج قياس معدلات الرضا وتقويم الأداء في تقديم التغذية الراجعة والتطوير والتحسين المستمر.
٢-٥-٨	تُجري المؤسسة البحوث والدراسات التطويرية اللازمة لتحسين أدائها وتحقيق أهدافها.
٢-٥-٩	يخضع نظام ضمان الجودة للتقويم والتحسين المستمر.
٢-٦	النزاهة، والشفافية والأخلاقيات

٢-٦-١	تطبق المؤسسة سياسات وإجراءات لدعم القيم العامة والمؤسسية والمهنية، وتعمل على تنميتها ومتابعة الالتزام بها بين منسوبيها.
٢-٦-٢	تطبق المؤسسة آليات تضمن العدالة والمساواة والنزاهة في جميع ممارساتها (مثل: عمليات التوظيف وتقييم الأداء والترقية والتطوير المهني).
٢-٦-٣	تطبق المؤسسة سياسة واضحة ومعلنة للإفصاح، وتجنب تعارض المصالح في تعاملاتها الأكاديمية والإدارية والمالية.
٢-٦-٤	تتيح المؤسسة المعلومات الضرورية للمستفيدين بشكل معلَن ومحدَّث، وتلتزم المؤسسة بالمصداقية والدقة والشفافية فيما تنشره عن نفسها من معلومات.
٢-٦-٥	يوجد في المؤسسة نظام يكفل التزام منسوبيها بحقوق الملكية الفكرية والنشر وقيم الأمانة العلمية.
٢-٦-٦	تتوفر آليات للإبلاغ عن قضايا الفساد وسائر المخالفات والتعامل معها.
٢-٦-٧	تتوفر لدى المؤسسة لوائح وإجراءات تحدد بوضوح كيفية التعامل مع الشكاوى والتظلم، والإجراءات التأديبية، ويتم الالتزام بها.
٣	**التعليم والتعلم** يجب أن يكون لدى المؤسسة التعليمية سياسات وإجراءات واضحة وفعالة؛ لتصميم وإقرار وتقويم البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية، وأن يتم تخطيط البرامج، بحيث تسهم في تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، ويجب أن تحدد المؤسسة خصائص للخريجين، ومخرجات للتعلم على مستوى المؤسسة والبرامج، تتواءم مع رسالتها ومتطلبات الإطار السعودي للمؤهلات (سقف)، ويجب أن يكون لدى المؤسسة نظامًا فعَّالًا، يضمن تحقيق مستويات عالية للتعليم والتعلم في جميع البرامج المقدمة، وأن تتم مراقبة جودة التعليم والتعلم بانتظام، ومن خلال آليات مناسبة، وإجراء عمليات مراجعة دورية لتطويرها.
٣-١	تصميم البرامج الأكاديمية وتطويرها
٣-١-١	تطبق المؤسسة سياسات وإجراءات واضحة ومعلنة؛ لتصميم وإقرار أو تعديل البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية، تتضمن تحديد المسؤوليات والصلاحيات المتعلقة بذلك في كافة المستويات.

٣-١-٢	تحدد المؤسسة منطلقات لتصميم برامجها الأكاديمية، تتضمن تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها، والتوجهات المحلية والعالمية الحديثة، وتلبية حاجات المستفيدين (مثل سوق العمل والمجتمع)، والمقارنات المرجعية المناسبة.
٣-١-٣	تضمن المؤسسة استيفاء برامجها الأكاديمية بكافة مستوياتها، لمعايير ومتطلبات الإطار السعودي للمؤهلات (سقف).
٣-١-٤	تطبق المؤسسة استراتيجية واضحة ومعتمدة للتعليم والتعلم والتقييم، توضح فلسفتها وتكفل تحقيق أهدافها التعليمية، ومخرجات التعلم في البرامج.
٣-١-٥	تطبق المؤسسة لوائح وسياسات وإجراءات واضحة ومعلنة تنظم جميع جوانب التقييم (مثل: مواصفات الاختبارات، وتوزيع الدرجات...).
٣-١-٦	تطبق المؤسسة آليات فعالة للتحقق من أن البرامج الأكاديمية تستوفي المعايير الأكاديمية والمهنية، وتضمن التتابع والتكامل بين مقررات البرنامج في تحقيق مخرجات التعلم.
٣-١-٧	تتأكد المؤسسة من توحيد الخطط الدراسية والتوصيفات للبرامج والمقررات، التي تقدم في أكثر من موقع (أقسام الطلاب والطالبات وفي الفروع المختلفة) والتزامهم بها.
٣-١-٨	يوجد لدى المؤسسة معايير وضوابط مناسبة تضمن جودة أنشطة التدريب الميداني في البرامج الأكاديمية، وتتأكد من التزام البرامج بها.
٣-١-٩	تخطط المؤسسة للأنشطة غير الصفية، بحيث تتواءم مع أهداف المؤسسة وتتكامل مع برامجها الأكاديمية، وتدعم التطوير الشخصي والمهني للطلبة.
٣-٢	خصائص الخريجين ومخرجات التعلم
٣-٢-١	تحدد المؤسسة خصائص عامة للخريجين تشتق منها مخرجات تعلم على مستوى المؤسسة، تتواءم مع رسالتها، وتوجهاتها التعليمية، ومتطلبات التنمية وسوق العمل، وتكون معتمدة ومعلنة.
٣-٢-٢	تتأكد المؤسسة من وضع خصائص خريجين لكل برنامج، تتواءم مع الخصائص العامة للخريجين، ورسالة البرنامج، والمعايير التخصصية والمهنية، وحاجات سوق العمل.
٣-٢-٣	تتأكد المؤسسة من أن البرامج الأكاديمية قد حددت مخرجات تعلم الطلاب، بحيث تتواءم مع خصائص الخريجين، وتلبي توقعات المستفيدين من داخل وخارج المؤسسة، وتتواءم مع متطلبات الإطار السعودي للمؤهلات (سقف).

٣-٢-٤	تتأكد المؤسسة من اكتساب الخريجين للخصائص المستهدفة من خلال آليات تقييم متنوعة ومناسبة.
٣-٣	ضمان جودة البرامج الأكاديمية وتحسينها
٣-٣-١	يوجد لدى المؤسسة سياسات وإجراءات واضحة، لمراجعة وتقويم وتحسين البرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية، وضمان جودة التعلم والتعليم في جميع المواقع، وفي مختلف أنواع التعلم (التعليم المدمج، والتعلم عن بعد...)، وتتضمن تحديد المسؤوليات والصلاحيات الخاصة بذلك على كافة المستويات.
٣-٣-٢	تطبق المؤسسة إجراءات دورية لضمان جودة العملية التعليمية، ومراجعة التقارير السنوية لجميع البرامج، من قِبل لجان متخصصة على مستوى البرامج والكليات والمؤسسة، وتتخذ الإجراءات المناسبة للتحسين والتطوير.
٣-٣-٣	تطبق المؤسسة نظمًا وإجراءات؛ لمراقبة وتقييم مدى تحقق خصائص الخريجين، ومخرجات التعلم المستهدفة على كافة المستويات.
٣-٣-٤	تجري المؤسسة تقويماً دوريًّا شاملًا للبرامج (مثلًا: مرة كل ثلاث سنوات)، ويتم إعداد تقارير حول المستوى العام للجودة في البرامج، مع تحديد نقاط القوة والضعف، ومستويات التفاوت المهمة في الجودة بين البرامج، والأقسام، والوحدات.
٣-٣-٥	توفر المؤسسة للبرامج والهيئة التعليمية البيانات اللازمة لعمليات التقويم وإعداد التقارير، (مثل: بيانات مؤشرات الأداء لكل برنامج أو فرع على حدة، ومدى تقدم الطلاب في البرامج، ومعدلات إتمامهم لها، وتقييمات الطلاب للمقررات والبرامج).
٣-٣-٦	يناقش المجلس الأعلى في المؤسسة، البيانات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسة لكل البرامج سنويًّا، ويتخذ القرارات المناسبة للتطوير.
٣-٣-٧	تطبق المؤسسة إجراءات فعالة لتخطيط وإدارة خدمات الدعم الأكاديمي، بما يلبي احتياجات البرامج الأكاديمية والطلاب، وتقوّم تلك الخدمات وتطورها دوريًّا.
٣-٣-٨	توفر المؤسسة الخدمات الإلكترونية والبيئة المناسبة، للبرامج والمقررات التي تقدم وفق أسلوب التعلم الإلكتروني، ونمط التعليم عن بعد، وتحقق المعايير الخاصة بهذا النمط.
٣-٣-٩	تعتمد المؤسسة آليات للتحقق المستقل من مصداقية وموضوعية تقييم تحصيل الطلاب.

٣-٤	الشراكات التعليمية (إن وجدت)
٣-٤-١	تحدد الاتفاقيات الرسمية لبرامج الشراكات (التوأمة) مع مؤسسات أخرى، الترتيبات والمسؤوليات بوضوح، وتكون قابلة للتنفيذ وفق أنظمة المملكة، وتتضمن استيفاء معايير المركز الوطني للتقويم والاعتماد الأكاديمي، ومعايير ومتطلبات الإطار السعودي للمؤهلات (سقف)، ويتم الالتزام الكامل بها.
٣-٤-٢	تتأكد المؤسسة من أن البرامج أو المقررات الدراسية، التي تقدمها المؤسسات التعليمية الدولية، بما في ذلك برامج التعليم الإلكتروني ومقررات التعليم عن بعد، معتمدة ومضمونة الجودة ومصرح لها من الحكومة في بلد المنشأ.
٣-٤-٣	تقوم المؤسسة في حال تبنيها برامج لمؤسسات أخرى –، باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن توافق مكونات البرنامج الأكاديمي، والواجبات والاختبارات مع قيم وثقافة المجتمع.
٣-٤-٤	تضع المؤسسة الضوابط التي تضمن جودة جميع جوانب البرامج التي تقدمها المؤسسات الشريكة، بما في ذلك المقررات الدراسية والمواد التعليمية والتدريس، ومعايير تحصيل الطلاب والخدمات المقدمة، وتتابع الالتزام بها.
٣-٤-٥	تقيِّم المؤسسة فاعلية الشراكات بشكل منتظم، وتتخذ القرارات المناسبة حيال ذلك.
٣-٥	برامج الدراسات العليا
٣-٥-١	تطبق المؤسسة آليات للتحقق من أن مخرجات التعلم والخطط الدراسية، تتناسب مع مستوى وطبيعة المؤهل في الدراسات العليا، وتتفق مع المعايير الأكاديمية والمهنية ومتطلبات الإطار السعودي للمؤهلات (سقف).
٣-٥-٢	تتحقق المؤسسة من توفر العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس، ذوي المؤهلات والخبرات الملائمة لبرامج الدراسات العليا.
٣-٥-٣	تتابع المؤسسة التزام برامج الدراسات العليا بمعايير وشروط القبول المعتمدة.
٣-٥-٤	تحدد المؤسسة أدوار ومسؤوليات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والمشرفين عليهم، ويتم تعريفهم بها بشكل فعال، وتتأكد من الالتزام بها.
٣-٥-٥	تطبق المؤسسة نظامًا وآليات لمتابعة طلبة الدراسات العليا، ومعدلات تقدمهم، وتقدم الدعم اللازم لهم.

٣-٥-٦	تطبق المؤسسة نظامًا وآليات لتقييم كفاءة برامج الدراسات العليا، وجودة مخرجاتها بمشاركة المستفيدين، وتستخدم النتائج في التحسين والتطوير.
٣-٦	مصادر التعلم
٣-٦-١	تطبق المؤسسة آليات فاعلة تكفل التوفير الكمي والنوعي المناسب لمصادر التعلم والخدمات المرتبطة بها، بناءً على احتياجات البرامج وكافة المستفيدين، وتتيحها في أوقات كافية ومناسبة.
٣-٦-٢	تُطبق المؤسسة آليات وإجراءات لإدارة المكتبة ومصادر التعلم بكفاءة، وتوفر لها العدد الكافي والمناسب من المؤهلين.
٣-٦-٣	تقدم المؤسسة الدعم والتدريب المناسب؛ لتمكين الطلاب وهيئة التدريس من الاستخدام الفعّال لمصادر التعلم والمكتبة وكافة خدماتها.
٣-٦-٤	تتوفر بالمكتبة مرافق وتجهيزات كافية، للاستخدام الفردي وللمجموعات الصغيرة، ولذوي الاحتياجات الخاصة.
٣-٦-٥	تفعل المؤسسة آليات للتعاون مع المؤسسات والمراكز المحلية والدولية، لإتاحة وتبادل المصادر والمراجع بما يضمن تلبية حاجات المستفيدين.
٣-٦-٦	يوجد لدى المؤسسة قواعد معلومات وأنظمة إلكترونية مناسبة، تتيح للمستفيدين الوصول إلى مصادر المعلومات والمواد البحثية، والمجلات العلمية من داخل المؤسسة أو خارجها.
٣-٦-٧	تطبق المؤسسة آليات فاعلة لتقويم خدمات المكتبة، ومرافقها وتجهيزاتها ومصادر التعلم، وتقوم بتطويرها وتحديثها دوريًّا بناء على التغذية الراجعة من المستفيدين واحتياجات البرامج.
٤	الطلاب يجب أن تكون سياسات وأنظمة قبول الطلاب في جميع برامج المؤسسة واضحة وعادلة ومعلنة، مع أهمية توفير نظام إلكتروني فعَّال لإدارة وتأمين سجلات الطلاب، كما يجب أن تكون حقوق الطلاب وواجباتهم محددة ومعلنة وملتزم بها، وأن تضع المؤسسة قواعد للسلوك القويم وإجراءات للتأديب والتظلم والاستئناف تتصف بالشفافية والعدالة، وأن تتوفر آليات فعالة للتوجيه والإرشاد، وتقديم جميع الخدمات التي يحتاجها الطلاب بشكل متساوي، مع مراعاة ذوي الاحتياجات الخاصة، كما يجب أن يكون لدى المؤسسة

	سياسة فعالة للاستفادة من آراء الخريجين، بالإضافة إلى تبنيها برامج لرعاية الطلاب الدوليين والاهتمام بهم إن وجدوا.
٤-١	قبول الطلاب
٤-١-١	تلتزم المؤسسة بتطبيق سياسات ومعايير القبول والتحويل والمعادلة، وتوزع الطلاب على البرامج الأكاديمية وفق آليات محددة وعادلة ومعلنة.
٤-١-٢	تعتمد المؤسسة إجراءات تكفل الاستجابة لتوصيات الكليات والبرامج الأكاديمية، فيما يخص أعداد الطلاب المخطط لقبولهم في البرامج، وبما يتناسب مع الموارد المتاحة.
٤-١-٣	تعتمد المؤسسة نظامًا إلكترونيًّا فعالًا لإدارة عمليات القبول والتسجيل، واسترجاع البيانات وطلب الإحصاءات، ومتابعة تقدم الطلاب خلال مدة دراستهم، ويتيح الخدمات الإلكترونية للطلبة بالسهولة والسرعة المناسبة.
٤-١-٤	تتيح المؤسسة كافة المعلومات المتعلقة بأنواع البرامج والمقررات التي تقدمها ونمط تقديمها، والتكاليف المالية، والخدمات، وغيرها، بحيث تكون في متناول الجميع قبل تقديم طلبات الالتحاق.
٤-٢	سجلات الطلاب
٤-٢-١	تطبق المؤسسة سياسات وقواعد واضحة لإدارة سجلات الطلاب، تحدد محتواها وآليات حمايتها وحفظها وسريتها والوصول إليها، مع توفير نسخ احتياطية منها.
٤-٢-٢	يتيح نظام سجلات الطلاب للجهات ذات العلاقة على المستوى المؤسسي والبرامجي، البيانات الإحصائية اللازمة لعمليات التخطيط وإعداد التقارير وضمان الجودة (مثل: نسب الطلاب المحولين والمنسحبين والمتعثرين والمعتذرين والمؤجلين).
٤-٢-٣	تطبق المؤسسة إجراءات محددة ومناسبة لتحديث السجلات وتسليم نتائج الطلاب، وإعلانها في الوقت المحدد.
٤-٢-٤	تضع المؤسسة آلية فاعلة للتحقق من استيفاء كل طالب لمتطلبات التخرج.
٤-٣	حقوق الطلاب وواجباتهم
٤-٣-١	تحدد المؤسسة حقوق الطلاب وواجباتهم، ويتم تعريفهم بها، وتستطلع آراء الطلاب حول مدى تطبيقها وفاعليتها.

٤-٣-٢	تضع المؤسسة اللوائح التنظيمية والعقوبات التأديبية المتعلقة بمخالفات الطلاب، والإجراءات الخاصة بتظلماتهم، وتتابع تطبيقها.
٤-٣-٣	تعتمد المؤسسة تمثيلًا مناسبًا للطلاب في المجالس واللجان ذات الصلة.
٤-٣-٤	يوجد لدى المؤسسة آليات فاعلة لمراعاة حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.
٤-٤	التوجيه والإرشاد
٤-٤-١	تعتمد المؤسسة نظامًا فعالًا وشاملًا لتقديم خدمات التوجيه والإرشاد، وفق خطط وبرامج محددة، ومن خلال كوادر مؤهلة وكافية ومناسبة، وتحدد الآليات المناسبة لمتابعة تنفيذها.
٤-٤-٢	تقدم المؤسسة برنامجًا لتهيئة الطلاب الجدد وتوجيههم، بما يضمن فهمهم الكامل لأنواع الخدمات والإمكانيات المتاحة لهم، وحقوقهم وواجباتهم.
٤-٤-٣	تقدم المؤسسة خدمات وبرامج فعّالة للإرشاد الأكاديمي، والتوجيه المهني للطلبة، بما يتناسب مع احتياجاتهم.
٤-٤-٤	تعتمد المؤسسة تنظيمًا مناسبًا للتعرف على الطلاب الموهوبين والمبدعين والمتفوقين والمتعثرين، وتضع برامج لرعاية كل فئة منهم، بما يشمل التحفيز والدعم.
٤-٤-٥	تقدم المؤسسة خدمات الإرشاد النفسي والسلوكي والاجتماعي للطلبة، وفق إجراءات تتسم بالسهولة والمرونة والسرية، من خلال وحدات متخصصة.
٤-٤-٦	تعتمد المؤسسة وسائل دورية لقياس مدى رضا الطلاب عن خدمات التوجيه والإرشاد، وتسهم في عمليات التحسين المستمر لها.
٤-٥	الطلاب الدوليون
٤-٥-١	تطبق المؤسسة آليات فاعلة لجذب المتميزين من الطلاب الدوليين، وتعتمد ضوابط محددة لاختيارهم وقبولهم.
٤-٥-٢	توفر المؤسسة البرامج الداعمة لتكيف الطلاب الدوليين مع مجتمع المؤسسة، وتوفر لهم الرعاية الاجتماعية والصحية، والبيئة التعليمية المناسبة، وتتابع معدلات تقدمهم الأكاديمي.
٤-٥-٣	تُقَيِّم المؤسسة الأنظمة والبرامج والخدمات المتعلقة بالطلاب الدوليين، (برامج المنح وغيرها) بشكل دوري، بما يضمن التحسين المستمر لها.
٤-٦	الخدمات والأنشطة الطلابية

٤-٦-١	تلتزم المؤسسة بتقديم الخدمات اللازمة لجميع الطلاب، بما يتناسب مع احتياجاتهم وأعدادهم، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية المناسبة للحالات الطارئة.
٤-٦-٢	تتابع المؤسسة جودة الخدمات المقدمة للطلبة من خلال آليات فاعلة، تشمل قياس رضاهم عن جودة الخدمات وكفايتها، وتسهم في عمليات التحسين المستمر لها.
٤-٦-٣	تضع المؤسسة خططًا للأنشطة الطلابية تتواءم مع رسالتها وأهدافها، ويشارك الطلاب في إعدادها، وتحدد آليات لتنفيذها، وتخصص موارد مناسبة لها.
٤-٦-٤	تتخذ المؤسسة الآليات اللازمة لتنظيم وتحفيز مشاركة الطلاب في الأنشطة الطلابية المتنوعة، وتتابع حجم مشاركتهم فيها، ومعدلات رضاهم عنها، وتعمل على تحسين جودتها.
٤-٦-٥	تشجع المؤسسة إبداعات الطلاب وابتكاراتهم، وتتيح إقامة المناشط الداعمة لريادة الأعمال.
٤-٧	الخريجون
٤-٧-١	توفر المؤسسة الآليات المناسبة لمتابعة خريجيها والتواصل الفعّال معهم، ولديها قواعد بيانات محدّثة عنهم.
٤-٧-٢	تعتمد المؤسسة آليات ووسائل متنوعة لاستطلاع آراء وتجارب الخريجين، وقياس مدى مناسبة المعارف والمهارات والكفايات التي اكتسبوها؛ لتلبية متطلبات جهات التوظيف وأدائهم المهني.
٤-٧-٣	تدعم المؤسسة صلتها بالخريجين بما فيهم الطلاب الدوليين، من خلال إشراكهم في مناسباتها العامة والعلمية وخططها التطويرية، وتقديم الخدمات المناسبة لهم، وتستثمر خبراتهم المهنية والوظيفية في تعزيز الأداء المؤسسي والأكاديمي.
٥	هيئة التدريس والموظفون يجب أن يكون لدى المؤسسة العدد الكافي من هيئة التدريس والموظفين، من ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة للقيام بمسؤولياتهم بجدارة، كما يجب أن يتوفر لهم الدعم اللازم، بالإضافة إلى توفير برامج التطوير المهني المناسبة لهم، كما يجب على المؤسسة أن تقيم أداءهم دوريًّا، ويستفاد من نتائج التقييم في التحسين.
٥-١	التوظيف والاستبقاء

٥-١-١	تخطط المؤسسة لاستقطاب ذوي المؤهلات والخبرات المناسبة، من هيئة التدريس والموظفين بناءً على احتياجاتها، وتطبق المؤسسة سياسات وإجراءات عادلة ومعلنة، للاستقطاب والترشيح والتوظيف وإنهاء الخدمات.
٥-١-٢	تطبق المؤسسة آليات فاعلة للتحقق من صحة ومصداقية مؤهلات وخبرات المرشحين للوظائف، وسمعة المؤسسات التي حصلوا على مؤهلات منها.
٥-١-٣	يتوفر لدى المؤسسة العدد الكافي من هيئة التدريس والموظفين، الإداريين والفنيين ذوي المؤهلات المناسبة؛ للقيام بمهامها المختلفة.
٥-١-٤	تطبق المؤسسة معايير وإجراءات مناسبة، عند الاستعانة بهيئة التدريس المتعاونين والذين يعملون بدوام جزئي، وتراعي التوازن في نسبتهم إلى هيئة التدريس المعينين.
٥-١-٥	تعتمد المؤسسة آليات مناسبة لاستبقاء هيئة التدريس والموظفين الأكفاء.
٥-١-٦	تقدم المؤسسة الرعاية والخدمات المناسبة لهيئة التدريس والموظفين، وتقيمها، وتعمل على تحسينها.
٥-١-٧	تطبق المؤسسة معايير معتمدة لترقية أعضاء هيئة التدريس والموظفين بشفافية وعدالة.
٥-٢	التطوير المهني والتقويم
٥-٢-١	تُقدم المؤسسة برامج فعَّالة لتهيئة وتدريب هيئة التدريس والموظفين الجدد.
٥-٢-٢	تقدم المؤسسة الدعم المالي والمهني اللازم لهيئة التدريس، وبخاصة حديثي الخبرة، في المجالات التعليمية والبحثية (مثل: توفير التوجيه الشخصي، وإشراكهم في الفرق البحثية، ومساعدتهم في تطوير مشروعاتهم البحثية).
٥-٢-٣	تُتيح المؤسسة فرصًا عادلة ومناسبة للتطوير المهني والشخصي لهيئة التدريس والموظفين.
٥-٢-٤	توفر المؤسسة آليات فاعلة لتحفيز هيئة التدريس والموظفين على تطوير أدائهم.
٥-٢-٥	تُطبق المؤسسة آليات تضمن مشاركة أعضاء هيئة التدريس باستمرار، في الأنشطة العلمية والبحثية والمهنية.
٥-٢-٦	تطبق المؤسسة نظامًا فعالًا ومعلنًا لتقويم أداء هيئة التدريس والموظفين، وتقدم لهم التغذية الراجعة، ويستفاد منها في تطوير الأداء.
٦	الموارد المؤسسية

	يجب أن تتوفر لدى المؤسسة الموارد المالية والبنية التحتية المادية والتقنية الكافية؛ لدعم أنشطتها وعملياتها في جميع مقارها الرئيسة وفروعها، وأن تدار بطريقة فعالة، وتمتثل للأنظمة واللوائح، كما يجب أن تتحقق المؤسسة من خلال عمليات التقويم الدوري، أن مواردها كافية لضمان جودة برامجها التعليمية ودعم التحسين المستمر، وأن لديها نظامًا فعالًا للسلامة وإدارة المخاطر.
٦-١	الموارد المالية والميزانية
٦-١-١	ترتبط عمليات التخطيط المالي والميزانية بأهداف المؤسسة وأولوياتها الاستراتيجية، وتعد بمشاركة ذوي العلاقة.
٦-١-٢	تعمل المؤسسة على تنويع مصادر الدخل وفق استراتيجيات مناسبة وفاعلة.
٦-١-٣	تُضمّن المؤسسة تقديرات التكلفة المالية في خطط عمل المشاريع أو البرامج الجديدة، وتحدد الآثار المترتبة من إقرارها على الخدمات والأنشطة القائمة.
٦-١-٤	يوجد لدى المؤسسة الملاءة والاستقرار المالي الكافي لدعم برامجها وأنشطتها.
٦-١-٥	تُطبق المؤسسة آليات تضمن الاستجابة للاحتياجات المالية، لجميع وحداتها الأكاديمية والإدارية بالسلاسة والسرعة المناسبة.
٦-١-٦	يوجد لدى المؤسسة نظام لمراقبة الإنفاق ومتابعة الالتزام بالميزانية، وإعداد تقارير سنوية بذلك.
٦-١-٧	تجري عمليات التدقيق المالي الداخلية والخارجية باستقلالية، وتلتزم المؤسسة بالتوصيات التي تُقدم.
٦-١-٨	تتضمن عملياتُ التخطيط المالي إجراءاتٍ لتقويم المخاطر المالية والتعامل معها.
٦-١-٩	تطبق المؤسسة آليات فاعلة لرفع كفاءة الإنفاق.
٦-٢	تقنية المعلومات
٦-٢-١	توفر المؤسسة البنية والتجهيزات التقنية الكافية، التي تناسب احتياجاتها الأكاديمية والتعليمية والإدارية.
٦-٢-٢	تقوم المؤسسة بالتحديث والصيانة الدورية للتجهيزات التقنية في جميع وحداتها وفق آلية مناسبة.
٦-٢-٣	تطبق المؤسسة آليات لتنظيم الاستخدام الفعّال للتجهيزات التقنية.
٦-٢-٤	تطبق المؤسسة أنظمة مناسبة لأمن المعلومات المؤسسية والشخصية.

٦-٢-٥	توفر المؤسسة التدريب والدعم الفني اللازم لأعضاء هيئة التدريس، وللموظفين، وللطلبة المستخدمين لتقنيات المعلومات والاتصالات.
٦-٢-٦	تضع المؤسسة قواعد سلوك لتنظيم الاستخدام الأخلاقي لمصادرها التقنية، ويتم التحقق من الالتزام بها.
٦-٢-٧	تقيِّم المؤسسة كفاءة التجهيزات التقنية بانتظام، ويستفاد من النتائج في التحسين والتطوير.
٦-٢-٨	تستخدم المؤسسة تقنية المعلومات بفاعلية في الأنظمة الإدارية والاتصالات.
٦-٢-٩	تستخدم المؤسسة نُظمًا لتقنية المعلومات تتصف بالتكامل والموثوقية (مثل: محدودية الأخطاء والأعطال)، وسرعة الأداء، والقدرة الاستيعابية المناسبة.
٦-٣	المرافق والتجهيزات
٦-٣-١	تشرك المؤسسة المستفيدين في تحديد احتياجاتها الحالية والمستقبلية من المرافق والتجهيزات، وتضع المؤسسة خططًا شاملةً لتوفيرها، وضمان استدامتها، وصيانتها الدورية، وتربط ذلك بخططها الاستراتيجية والمالية.
٦-٣-٢	يوجد لدى المؤسسة آلية لتنظيم وترشيد استخدام المرافق والتجهيزات والتدريب عليها.
٦-٣-٣	تتوفر المرافق والتجهيزات المناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.
٦-٣-٤	توفر المؤسسة المرافق اللازمة لممارسة الأنشطة الثقافية والرياضية وغيرها من الأنشطة غير الصفية، والمرافق اللازمة لأداء الصلوات، وتناول الوجبات وجلسات الاستذكار والاستراحة.
٦-٣-٥	تتأكد المؤسسة من تحقق جميع متطلبات الصحة والنظافة، والاشتراطات البيئية في المرافق والتجهيزات.
٦-٣-٦	تقيِّم المؤسسة جودة المرافق والتجهيزات بانتظام، ويستفاد من النتائج في التحسين والتطوير.
٦-٤	السلامة وإدارة المخاطر
٦-٤-١	يوجد لدى المؤسسة خطة شاملة لإدارة المخاطر، تتضمن ترتيب المخاطر بحسب أولوياتها.
٦-٤-٢	توفر المؤسسة الآليات والموارد المناسبة لتفعيل خطة إدارة المخاطر.
٦-٤-٣	تُطبق المؤسسة آليات آمنة للتخلص من النفايات الخطرة.
٦-٤-٤	تقيِّم المؤسسة عمليات وإجراءات إدارة المخاطر، ويستفاد من النتائج في التحسين والتطوير.

٦-٤-٥	تستخدم المؤسسة أنظمة أمنية تتميز بالكفاءة؛ لحماية الأشخاص والمرافق والتجهيزات والممتلكات الشخصية، مع تحديد واضح للمسؤوليات.
٦-٤-٦	تُطبق المؤسسة أنظمة لضمان السلامة العامة والمهنية للمنشآت والأفراد وفق المعايير المعتمدة، ويتم التدريب عليها.
٧	البحث العلمي والابتكار يجب أن يكون لدى المؤسسة خطط محددة لأنشطة البحث العلمي والابتكار، تعكس توجهاتها الاستراتيجية، وتتفق مع طبيعتها ورسالتها، وتوفر المؤسسة الموارد اللازمة لها، وتقدم الدعم المناسب لأعضاء هيئة التدريس والطلاب وغيرهم من منسوبي المؤسسة؛ للقيام بدورهم في هذه الأنشطة، وتعمل على متابعة أنشطتها وتوثيقها، وإعداد تقارير دورية حولها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتحسين والتطوير.
٧-١	التخطيط للبحث العلمي وإدارته
٧-١-١	تضع المؤسسة خطة محددة ومعلنة لأنشطة البحث العلمي، تتناسب مع رسالتها وأهدافها، وتسهم في تحقيق التوجهات الوطنية والأولويات التنموية.
٧-١-٢	يوجد لدى المؤسسة آليات لتحديد أولويات البحث العلمي، وتتابع تطبيقها.
٧-١-٣	تطبق المؤسسة سياسات وآليات، تضمن توفير فرص متناسبة للبحث العلمي في جميع وحداتها وفروعها، وشطري الطلاب والطالبات.
٧-١-٤	تتوفر لدى المؤسسة سياسات وإجراءات مطبقة لحماية حقوق الملكية الفكرية، والتزام الباحثين بضوابط وأخلاقيات البحث العلمي.
٧-١-٥	تطبق المؤسسة لوائح وإجراءات لتنظيم عمل المراكز والكراسي البحثية (إن وجدت)، بما يضمن تحقيق أهدافها وكفاءتها، وتقوم فعاليتها بشكل دوري.
٧-١-٦	تطبق المؤسسة سياسات وإجراءات محددة للتسويق والاستثمار التجاري، للابتكارات والإنتاج العلمي لمنسوبيها، وبما يكفل للباحثين حقوقهم.
٧-١-٧	يوجد لدى المؤسسة قواعد بيانات محدَّثة ومعلنة للإنتاج العلمي لمنسوبيها.

٧-١-٨	تطبق المؤسسة آليات مناسبة لقياس إنتاجها البحثي وفق مؤشرات أداء محددة، وتعد التقارير السنوية عنها، ويستفاد من النتائج في التحسين والتطوير.
٧-٢	دعم البحث العلمي والابتكار
٧-٢-١	تطبق المؤسسة آليات متنوعة لتنمية المهارات البحثية لهيئة التدريس والطلاب وتحفيزهم.
٧-٢-٢	تخصص المؤسسة ميزانية كافية تمكنها من تحقيق خطتها البحثية.
٧-٢-٣	توفر المؤسسة البيئة المناسبة للبحث العلمي، بما يتضمن مصادر وقواعد المعلومات والمرافق والتجهيزات والبرمجيات.
٧-٢-٤	توفر المؤسسة الإجراءات الداعمة لأنشطة البحث العلمي والنشر الدولي، (مثل: تخصيص وحدات للترجمة والتدقيق اللغوي، ومراكز للاتصال...).
٧-٢-٥	تهيئ المؤسسة المناخ الداعم للابتكار والإبداع.
٧-٢-٦	تطبق المؤسسة آليات لدعم المشاركة والتعاون في مجال البحث العلمي والابتكار، مع القطاعات الصناعية والمهنية الحكومية والخاصة والجامعات، والهيئات والمراكز البحثية على المستويين المحلي والدولي.
٧-٢-٧	توجد في المؤسسة أنظمة فعَّالة للسلامة، تكفل سلامة الباحثين وأنشطتهم البحثية، والمرافق والبيئة.
٧-٢-٨	يوجد لدى المؤسسة آليات لتشجيع الإنجازات والمبادرات البحثية المتميزة.
٧-٢-٩	تشجع المؤسسة الطلاب على المشاركة في المشروعات والأنشطة البحثية المناسبة، مع الاعتراف بجهودهم.
٨	الشراكة المجتمعية يجب أن يكون لدى المؤسسة خطط وآليات محددة للشراكة المجتمعية، تعكس توجهاتها الاستراتيجية وتتفق مع طبيعتها ورسالتها، وأن تدعم المشاركة الفعالة لهيئة التدريس والطلاب والموظفين فيها، كما يجب أن تقيم علاقات تعاون فعالة مع المجتمع المحلي والدولي، والهيئات المهنية وقطاعات العمل المختلفة، وأن تعمل على توثيق أنشطتها ومتابعة فعالية الشراكة المجتمعية وتحسينها وتطويرها.
٨-١	التخطيط للشراكة المجتمعية وإدارتها

٨-١-١	تضع المؤسسة خطة محددة للشراكة المجتمعية تتناسب مع رسالتها وأهدافها، واحتياجات المجتمع.
٨-١-٢	تضمن المؤسسة المشاركة الفاعلة لمنسوبيها وطلابها، في تفعيل خطة المشاركة المجتمعية، من خلال مهام وأنشطة واضحة ومتنوعة.
٨-١-٣	تطبق المؤسسة سياسات وإجراءات واضحة؛ لتقديم الاستشارات والخدمات للقطاعات الأخرى، وتُحدد الحقوق والمنافع المتعلقة بذلك.
٨-١-٤	تطبق المؤسسة آليات محددة؛ لتوثيق ومتابعة وتقييم فاعلية أنشطتها في مجال الشراكة المجتمعية، وفق مؤشرات أداء محددة، وتعد تقارير دورية تسهم في تحسين الأداء.
٨-٢	تفعيل الشراكة المجتمعية
٨-٢-١	تتيح المؤسسة لأرباب العمل والهيئات المهنية فرصة المشاركة الفاعلة، في تخطيط وتطوير الأداء المؤسسي والبرامجي، ودعم أنشطتها.
٨-٢-٢	تشجع المؤسسة هيئة التدريس والموظفين والطلاب، على التعاون مع مؤسسات المجتمع، والهيئات العلمية والمهنية المختلفة، والعمل التطوعي، على المستويين المحلي والدولي.
٨-٢-٣	تقدم المؤسسة برامج التطوير المهني والتعليم المستمر، بما يسهم في تلبية احتياجات المجتمع.
٨-٢-٤	تقدم المؤسسة برامج ومبادرات تشاركية متنوعة مع المجتمع، تسهم في تنمية ريادة الأعمال والمشاريع الرائدة.
٨-٢-٥	تقدم المؤسسة المبادرات والأنشطة التثقيفية والتوعوية والخدمية، التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي.
٨-٢-٦	تتيح المؤسسة للمجتمع فرصة الاستفادة من مرافقها ومصادرها المختلفة (مثل: المكتبة، والملاعب الرياضية، والقاعات الدراسية، والمعامل).

- **المراجع**

- **المراجع العربية :**

- صائغ، عبد الرحمن بن أحمد. (٢٠٠٧م). الاعتماد الأكاديمي وضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية مع إشارة خاصة للتجربة السعودية. المؤتمر العربي الثاني. **تقويم الأداء الجامعي وتحسين الجودة** –مصر. ص٣٤-٧٢.

- ابن منظور، جمال الدين. (٢٠٠٣م). **معجم لسان العرب**. القاهرة: دار الحديث.

- أبو بكر، مصطفى محمود وطه، حسين السيد. (٢٠٠٠م). **إدارة العمليات في المنظمات الصناعية والخدمية : مدخل علمي**. مكتبة عين شمس: القاهرة.

- أبو سليمة، عبير فتحي. (٢٠٠٥م). **تطوير الأداء الإدارية في كليات التربية بجامعة قناة السويس في ضوء إدارة الجودة الشاملة**. " رسالة ماجستير منشورة " قسم أصول التربية، كلية التربية ببور سعيد، جامعة قناة السويس، مصر.

- عثمان، محمد يسري. (٢٠٠١م). **إدارة الجودة الشاملة**. دار التأليف للطباعة والنشر: القاهرة.

- أبو دقه، سناء إبراهيم، وعرفه، لبيب. (٢٠٠٧م). **الاعتماد وضمان الجودة لبرامج إعداد المعلم تجارب عربية وعالمية**، ورقة عمل مقدمة لورشة العمـــل " العلاقة التكاملية بين التعليم العالي والتعليم الأساسي برامج تدريب إعداد المعلمين"، فلسطين.

- أبو عمه، عبد الرحمن بن محمد. (٢٠٠٠م). **التعليم العالي في بريطانيا**، الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

- أبو هاشم، محمد. (٢٠١٦م). تقويم برنامج ماجستير علم النفس بكلية التربية جامعة الملك سعود من وجهة نظر الطلبة على ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي. **مجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، (٩)٢٤، ٢٠١-٢١٩.

- أحمد، أحمد. (٢٠١١). **واقع الاعتماد التربوي في المدارس**، ط١. الإسكندرية: دار الوفاء.

- آل سفران، محمد سعيد. (٢٠١٥م). تقويم برامج الدراسات العليا بكلية التربية جامعة الملك خالد في ضوء معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا. **مجلة العلوم التربوية**، الجامعة الأردنية، ٢٥(٣)، ٨٤٧-٨٧١.

- الإبراهيم، عدنان. (٢٠١٢م). درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية لمعايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها. **المجلة السعودية للتعليم العالي، مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي**، ٨(١٩)، ٦١-٨٠.

- البطش، محمد وليد موسى. (٢٠٠٩م). **التجربة الأردنية في مجال الاعتماد وضمان الجودة**. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة جودة التعليم العالي طرابلس ١-٢٠٠/١١/٤.

- البيلاوي، حسن. (١٩٩٦م). إدارة الجودة الشاملة في التعليم بمصر، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر: التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الحادي والعشرين، في الفترة (٢٠-٢١) مايو، **مركز إعداد القادة، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة.**

- الخرابشة، عمر. (٢٠١٢م). تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي في كليات التربية. **المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية**، البحرين، ١٤-١٥ أبريل، ٢٠١٢.

- الخطيب، احمد والخطيب، رداح. (٢٠١٠م). **الاعتماد وضبط الجودة في الجامعات العربية (أنموذج مقترح)**. اربد، الأردن: عالم الكتب الحديث.

- الدسوقي، عيد أبو المعاطي. (٢٠١٠م).**جودة واعتماد مؤسسات التعليم (الواقع ومتطلبات المستقبل)**.القاهرة، مصر: مركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.

- السمالوطي، ماجدة محمد أمين، وإيناس إبراهيم حويل، وماهر أحمد حسن. (٢٠٠٥م). الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول، المؤتمر السنوي الثالث عشر ((الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية)) في الفترة ٢٤-٢٥ يناير، **الجمعية المصرية للتربية المقارنة بالاشتراك مع كلية التربية ببنى سويف**، القاهرة: دار الفكر العربي.

- العتيقي، عماد، والحربي، لافي. (٢٠٠٩م). مواجهة التحديات: أنظمة جودة مؤسسات التعليم العالي الخاصة في دولة الكويت. **الجودة في التعليم العالي**. الجزء ١٥، العدد ١،

ص٣-١٥.

- العزام، ميسم. (٢٠١٦م). **مستوى جودة البرامج التربوية للدراسات العليا في كليات التربية في الجامعات الأردنية الحكومية ومقترحات تطويرها**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

- القرشي، رمزي سراج. (٢٠١٤م). **معوقات تطبيق الاعتماد الأكاديمي في معياري الرسالة والأهداف والبحث العلمي، بكلية التربية في جامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**.(رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى.

- القصبي، راشد صبري. (٢٠٠٧م). **تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بالتعليم الجامعي في مصر. مستقبل التعليم الجامعي العربي** "رؤى تنموية " أبحاث عملية وفعاليات أكاديمية. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.

- أمين، ماجدة محمد، جويل، إيناس إبراهيم، حسن، ماهر أحمد. (٢٠٠٥م). **الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي**: دراسة تحليلية في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول .المؤتمر السنوي الثالث عشر الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية .مصر. ج٣. ص ٦٨٧ – ٧٦٦.

- بركات، زياد. (٢٠١٧م). استراتيجية مقترحة للاعتماد الأكاديمي بالجامعات الفلسطينية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**، (١٠).١٦٣،٢٧-١٨٨.

- حكمي، عبد الملك علي. (٢٠١٢م). **معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد وسبل التغلب عليها**.(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

- درندري، إقبال، وآخرون. (٢٠٠٩م). نظام جودة التعليم ما بعد المرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية، طريقة شاملة وتطويرية وموحدة. **الجودة في التعليم العالي**. الجزء ١٥، العدد ١، ص ٤٧-٥٩.

- روزاق، وسن، وكارول، مارتن. (٢٠٠٩م). تعقيدات ضمان الجودة في البيئات الاقتصادية الحرة سريعة النمو: دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة. **الجودة في التعليم العالي**. الجزء ١٥، العدد ١، ص ٩١-٩٨ .

- عبيد، رياض. (٢٠١٦م).تقويم برنامج الدراسات العليا في كليات التربية الأساسية وفق معايير الاعتماد الأكاديمي. **مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية**، (٢٨)، ٤١٨-٤٣٦.

- فلمبان، آسر. (٢٠١٦م). معوقات تطوير الأداء للتدريس وطرق تحسين الكفاية الإنتاجية للمعلم الجامعي: دراسة مقدمة إلى **ندوة تطوير المعلم الجامعي خلال الفترة ٢٣-٢٥/٧/١٤٢٤هـ** . الرياض: مركز البحوث بجامعة الملك سعود ٢٥٥-٢٨٤.

- قناديلي، جواهر أحمد. (٢٠٠٩م). **التقويم في التعليم العالي**. الجيزة: مركز الخبرات المهنية للإدارة.

- مجاهد، محمد عطوه. (٢٠٠٨م). **ثقافة المعايير والجودة في التعليم**. القاهرة: دار الجامعة الجديدة.

- مجيد، سوسن شاكر. **معايير الجودة الشاملة للجامعات العربية**، منتدى الفكر العربي، ٢٠٠٥.

- محفوظ، احمد فاروق. (٢٠٠٤م)." إدارة الجودة الشاملة والاعتماد للجامعة ومؤسسات التعليم العالي :**مؤتمر التعليم الجامعي العربي**، آفاق الإصلاح والتطوير، ١٨-١٩ديسمبر، ٢٠٠٤.

- محمد، محمد عبد الحميد، وقرني، أسامة محمود. (٢٠٠٥م). استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول . دراسة مقدمة للمؤتمر السنوي الثالث عشر "**الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية** "كلية التربية بني سويف. جامعة القاهرة .٢٤-٢٥يناير.

- مدخلي، سمية. (٢٠١٣م). **معايير الاعتماد البرامجي في الأقسام الأكاديمية بكلية التربية في جامعة أم القرى، الواقع الأهمية الصعوبات من نظر القيادات الإدارية وأعضاء هيئة التدريس بالكلية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

- مدكور، فوزي شعبان. (١٩٩٥م)، **إدارة الجودة الشاملة**. مطبعة كلية الزراعة: جامعة القاهرة.

- مصطفى، أحمد سيد، (١٩٩٧م)، إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي لمواجهة تحديان القرن الواحد والعشرين ، **مجلة كلية التجارة، جامعة الزقازيق.**

- الدبر، عمار وخميس، عبد الله. (٢٠١٣). " إدارة الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في كليات التربية بجامعة طرابلس ". **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي: ٦ (١٣): ١٩ – ٦٣.**

- الداردكة، مأمون. (٢٠٠٦). **إدارة الجودة الشاملة وخدمة العملاء**. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.

- الزعبي، علي. (٢٠١٣). " دور إدارة الجودة الشاملة في تقليل المخاطر في قطاع التعليم العالي الأردني في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية (دراسة تطبيقية) ". **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي: ٦ (١١): ٣ – ٣٩.**

- العلي، عبد الستار. (٢٠٠٨). **تطبيقات في إدارة الجودة الشاملة**. ط١. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان.

- بدح، أحمد. (٢٠٠٧). " درجة إمكانية تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية ". **مجلة اتحاد الجامعات العربية: (٤): ٤٧ – ٩٣.**

- طعامنة، محمد. (٢٠٠١). " إدارة الجودة الشاملة في القطاع الحكومي ". **أبحاث اليرموك: ١٧ (١).**

- عاشور، يوسف والعبادلة، طلال. (٢٠٠٤). " قياس جودة الخدمات التعليمية ". **الجودة في التعليم العالي: ١ (١): ١٣٧ – ١٥٢.**

- البيلاوي، حسن. (١٩٩٦م). **إدارة الجودة الشاملة في التعليم بمصر**، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر: التعليم العالي في مصر وتحديات القرن الحادي والعشرين، في الفترة (٢٠ – ٢١) مايو، مركز إعداد القادة، الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، القاهرة.

- الهلالي، الهلالي الشربيني. (١٩٩٨م). ‹‹ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي: رؤية مقترحة ››، **مجلة كلية التربية بالمنصورة**، كلية التربية جامعة المنصورة، العدد (٣٧).

- بن سعيد، خالد بن سعد عبد العزيز. (١٩٩٧). **إدارة الجودة الشاملة:** تطبيقات على القطاع الصحي، الرياض: العبيكان للطباعة والنشر.

- جابونسكي، جوزيف. (١٩٩٦م). **إدارة الجودة الشاملة: الجزء الثاني تطبيق إدارة الجودة الشاملة نظرة عامة، ترجمة عبد الفتاح النعماني**، القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة.

- زاهر، ضياء الدين. (٢٠٠٨م). **إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة** (دليل عملي)، القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

- سليمان، عبد الفتاح محمود. (٢٠٠٢م). **الدليل العملي لتطبيق إدارة الجودة الشاملة**

في شركات ومشروعات التشييد، القاهرة.

- ابن منظور (١٩٩٠). **لسان العرب**، ادار الحديث. القاهرة: مصر.

- آل فهيد، غدير. (١٤٣٣هـ). **تطوير برامج الدراسات العليا التربوية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض، السعودية.

- آل مهدي، أسماء. (٢٠١٤). **تحديات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي وتحقيق الجودة وآليات التغلب عليها :دراسة ميدانية على كلية العلوم الإدارية والمالية بجامعة الباحة**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الباحة. الباحة، السعودية .

- بدران، شبل، ونجيب، كمال. (٢٠٠٦م). **التعليم الجامعي وتحديات المستقبل**. دار الوفاء للنشر والتوزيع. الإسكندرية: مصر.

- البدري، أميمة. (٢٠٠٨م). **تطوير أداء كليات التربية للبنات بالمملكة في ضور معايير الاعتماد الأكاديمي – دراسة تطبيقية على كليات التربية للبنات بجامعة جازان–**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى. مكة المكرمة، السعودية.

- بني مصطفى، سهيل. (٢٠١٢). **إدارة الجودة الشاملة وأثرها على إدارة الجودة الشاملة في الجامعات السعودية**(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المجمعة، المجمعة، المملكة العربية السعودية.

- البهواشي، السيد. (٢٠٠٧م). **معجم مصطلحات الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي**. القاهرة، مصر: عالم الكتب.

- بوقس، حنان. (٢٠١٢م). **تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية السعودية**. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى. مكة المكرمة، السعودية.

- الثقفي، أحمد. (١٤٣٠هـ). **مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات بكليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب**. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى. مكة المكرمة، السعودية.

- الحبيشي، صفاء، والعمري، عائشة. (٢٠٠٩م). **دليل الجودة والاعتماد الأكاديمي لكليات التربية**. دراسة مقدمة في مؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية في العالم العربي: رؤى وتجارب. جامعة طيبة. المدينة المنورة، السعودية.

- الحكمي، عبدالملك. (٢٠١٢م). **معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الملك خالد وسبل التغلب عليها**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك خالد. أبها، السعودية.

- الخطيب، محمد. (٢٠٠٣م). **الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في التعليم**. الرياض، السعودية: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

- الخطيب، محمد، والجبر، عبدالله. (١٩٩٩م). إدارة الاعتماد الأكاديمي في التعليم دراسة ميدانية. مجلة رسالة الخليج العربي. **مكتب التربية العربي لدول الخليج، عدد٧٣**، ص٤٣، ١٢١.

- الخليلي، خليل. (٢٠١٢). **أساسيات البحث العلمي التربوي**. دبي، الإمارات العربية المتحدة: دار الفكر.

- الدحام، محمد عبد الكريم. (٢٠٠٧). **الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي وتطبيقاته في الجامعات العربية**. أسترجع في ٢ أكتوبر، ٢٠١٨م، من المصدر http://faculty.ksu.edu.sa/aldaham/Documents/reseach

- الزايدي، مبارك. (٢٠١٤م). **درجة تطبيق معايير الاعتماد في الجامعات اليمنية الخاصة ومعوقاتها ومقترحات التطوير**. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة اليرموك، الأردن الشراري، إبراهيم.

- (٢٠١٠). **مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الوزارات السعودية**(رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

- الشرعي، بلقيس. (٢٠٠٩). دراسة تقويمية لبرنامج إعداد المعلم بكلية التربية جامعة السلطان قابوس وفق متطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**. الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية: الأردن .

- الصمادي، مصطفى. (٢٠٠٨م). تصورات القادة الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس الالتزام الجامعات الأردنية الخاصة بتطبيق معايير الاعتماد والجودة. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة عمان العربية، الأردن.

- العضاضي، سعيد. (٢٠١٢). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة ميدانية. **اليمن: المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**. اليمن. العدد٩، ص٦٦-٩٧.

- العقيلي، وصفي. (٢٠٠١م). **المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة**. عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.

- العمد، حمزة. (٢٠١٢م). **واقع الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الأردنية ومقترحات للتطوير**. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة اليرموك. عمان: الأردن.

- عيداروس، أحمد؛ وعراقي، السعيد. (٢٠١٢م). **تطوير الأداء المؤسسي لكلية التربية بجامعة الطائف في ضوء معايير ضمان الجودة والاعتماد**. القاهرة، مصر: مجلة القراءة والمعرفة.

- عيسى، جعفر عبد الله. (٢٠١٧). **دور تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على أداء المدارس الثانوية بمحلية أم درمان**(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، السودان.

- الغيهب، تهاني. (١٤٣٧هـ). **معوقات تحقيق الاعتماد الأكاديمي في كلية علوم الحاسب والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وسبل التغلب عليها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود. الرياض، السعودية.

- فاضل، مهاء. (٢٠١١م). **إدارة الأقسام الأكاديمية في ضوء معايير الجودة الشاملة والاعتماد بجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز.** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى. مكة المكرمة: السعودية.

- الفقيه، عبد الكريم. (٢٠١٢م). **تصور مقترح لتطبيق الاعتماد الأكاديمي بكليات التربية في الجمهورية اليمنية في ضوء خبرات الدول العربية والأجنبية.** (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة قناة السويس، مصر.

- القرني، صالح. (١٤٣٢هـ). **متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية: تصور مقترح.** (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى. مكة المكرمة، السعودية.

- القرني، صالح. (٢٠١١م). **متطلبات الاعتماد الأكاديمي لبرامج الدراسات العليا في الإدارة التربوية بالجامعات السعودية: تصور مقترح.** (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى. مكة، السعودية.

- مجمع اللغة العربية. (٢٠٠٤). **المعجم الوسيط**. القاهرة، مصر: مكتبة دار الشروق الدولية.

- محمد، محمد، وقريني، أسامة. (٢٠٠٥م). **إستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول**. المؤتمر السنوي الثالث عشر. بعنوان: "الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية". جامعة القاهرة: كلية التربية ببني سويف.

- مصطفى، عبد العظيم. (٢٠٠٩م). **الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في مصر وبعض الدول العربية والأجنبية (دراسة تحليلية)**. المؤتمر العلمي السنوي العربي الرابع. بعنوان "الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي (الواقع والمأمول). ٨-٩ أبريل. جامعة المنصورة. كلية التربية النوعية.

- المطوع، نايف. (٢٠١٤). معوقات الحصول على الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة للبرامج التعليمية في كلية العلوم والدراسات الإنسانية بمحافظة شقراء بالمملكة العربية السعودية. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي**. اليمن. العدد١٧، ص١١-١٤٣.

- مقابلة، إيمان. (٢٠١٩م). **معيقات تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية وسبل التغلب عليها**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة اليرموك. الأردن.

- المقاطي، وضحى. (٢٠١١م). **متطلبات الاعتماد الأكاديمي في كلية التربية بجامعة الباحة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم القرى. مكة المكرمة، السعودية.

- النبوي، أمين. (٢٠٠٧م). **الاعتماد الأكاديمي وإدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي**. القاهرة، مصر: الدار المصرية اللبنانية.

- الهلالي، الشربيني، والسيد، البهي. (٢٠٠٩م). دليل المصطلحات المستخدمة في الجودة والاعتماد الأكاديمي. **مجلة بحوث التربية النوعية**. كلية التربية النوعية بالمنصورة، العدد ١٣، ص٤٦٧-٥٤٠.

- الهمشي، بدر. (٢٠٠٨). **تصورات معلمي المدارس الثانوية في دولة الكويت لإمكانية تطبيق مبادئ ديمنج في إدارة الجودة الشاملة في مدارسهم**(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (٢٠٠٩م). **دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية**. السعودية، الرياض.

- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (٢٠٠٩م). **معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي**. السعودية، الرياض.

- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (٢٠١٨م). **معايير الاعتماد الأكاديمي المؤسسي لمؤسسات التعليم العالي**. السعودية، الرياض.

- المراجع الأجنبية :

- Cotton, K. (2001). **Applying Total Qualty Management Princples toSecondary Education**, School Improvement Research Servies (SIRS), the Office of Educational Research and Improvement,U.S.(http://www.nwrel.org/scpd/sirs/9/ s03.html)

- Lewis, R. G. and smith, D. H. (1997). Why Quality Improvement in Higher Education. International Journal (1), 18 – 19.

- _____, what is OAQ, http://www.oaq. Ch /pub/en/01_00_00_home.php.

- Akiyoshi,Yonezawa (2004), Current Debates on Standers, Criteria and Indicators Used in Program Accreditation and Quality Assess-ment in Japan, In UNESCO, Studies on Higher Education: Indica-tors for Institutional and Programme Accreditation in Higher, Ter-tiary Education, Bucharest.

- Anderson, D. &Milligan, B.(2000),Quality Assurance and Accreditation in Australian Higher Education: An Assessment of Aus-tralian and International practice, Centre for Continuing Education, Australian National University, Australia.

- AUQA (2008), Australian University Quality Agency (Annual Re-port 2008), available at: http://www.auqa.edu.

- Cizas, A. E. (1997). Quality Assessment in smaller countries problems and Lithuanian approach. Higher **Eduction Management**. Global. J. of Engng. Educ., 9(1), 43-48.

- Cornin, Melvyn Charies, (2004). Continuous Improvement in A New York State School District: **A Case Study**. **D A I**-A 65/04.p.1189,Oct.

- Hernandez, Justo Rolando, Jr. (2002). Total Quality Management in Education: The Application of TQM in a Texas School District Dissertation Abstracts International, A 62/11.P.3639, May.

- Ishikawa, K. (1985). What is Total Quality Control ? The Japanese way, Translated by David Lu, London: Prentice-Hall International.

- Ravi, S. and Carroll, M(2007) **Towards an effective national quality management system for Oman**. Paper presented at the Biennial Conference of the International Network of Quality Assurance Agencies in Higher Education Toronto, Canada,25 April.

- Schade, A). **2003**. (**Recent Quality Assurance Activities in Germany**, European, Journal of Education. Vol.30, pp:290_285.

- Sterling, Bill (2000), Accreditation: Certifying Public works excel-lence, American City & Country, vol.115, Issue 11, Aug.

- Sykes, C.(2003). **Community College Administrators' Perception of the Accreditation Process in the State of Illinois " Dissertation Abstracts International**, A 64, (11), 3939.

- Varghese, Mariamma A. & Katre Shakuntala (2007), New Metho-dology Assessment & Accreditation (Effective 1st April 2007), Na-tional Assessment and Accreditation Council.

- Walker, D.(1993). **Attitudes of Community College Faculty Regarding Middle State Accreditation**, Dissertation Abstracts .

- Yasmine Inauen (2009), The Bachelor in Switzerland and at the Uni-versity of Zurich (UZH), NAFSA 2009 Annual Conference and Expo Session GS110 "One Bachelor for Europe?", 28 May, Available at http://proposals. Nafsa.org/Abstract_Uploads/ 257.74426.GS110.pdf.

أسعد بتواصلكم

محمد بن فوزي الغامدي

m00hammad10

0556214555

mohammad_122@hotmail.com